

الهفاربة التداولية

تأليف : فرانسواز أريينكو

ترجمة : د. سعيد علوش

مركز الاغناء القومي

مكتبة الأسد

١٥٢,٦

الورود في اصداء ٩٠٢٢٧ م



1 - المستوى الأول، وهو استعراض لقنوت السيميائية والدلالية والتواصلية، عند كل من بيرس، فريج، وفيتغنشتاين - على التوالي - كما يلاحق هذا المستوى معالجات مورييس، بارهيل، ستالناكر، وهانسون، من خلال التداولية، والتداولية الشكلية، ودرجات هذه التداولية.

2 - المستوى الثاني، ويتابع اختزالية رسل، والرموز الإشارية عند بارهيل، والتداولية الإشارية عند كوشي.

3 - المستوى الثالث، ويهتم بالسياق عند سيرل، والمعنى الموضوعي مع ديكر، من خلال الاقتضات والتضمينات.

4 - المستوى الرابع، ويتناول أفعال اللغة، وأفعال اللغة غير المباشرة.

5 - المستوى الخامس، ويعالج الإسهام الفلسفي للتداولية، من خلال مدرسة فرانكفورت، مع ايل وهابرماس من جهة، والعلاقة الحوارية في فلسفة الفرنسي جاك فرانسيس من جهة أخرى. تظهر التداولية إذن كدرس جديد، أو كدروس جديدة، ما دمنا لا نستطيع الكلام عن تداولية واحدة بل عن تداوليات متعددة، يوحدّها العنصر الشكلي، لممارسة سلطة المعرفة والاعتقاد، في إطار استراتيجيات، توجه النقاش والحوار، ما دام ارتباط الحقيقة قائماً على حركة التواصل واستهداف المعنى.

فلا غرابة إذن أن تصادف العديد من التداوليات:

- تداولية البلاغيين الجدد.

- تداولية السيكو - سوسيو - لوجيين.

- تداولية اللسانيين.

- تداولية المناطق والفلاسفة.

وتأتي أهمية التداولية، من هنا في كونها تهتم بمختلف الأسئلة الهامة، والإشكاليات الجوهرية في النص الأدبي المعاصر، لأنها تحاول الإحاطة، بعدد من الأسئلة، من قبيل:

- من يتكلم وإلى من يتكلم؟

- ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟

- ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟

- كيف نتكلم بشيء، ونريد قول شيء آخر؟

من ثم، تستدعي التداولية للإجابة عن هذه الأسئلة إلى استحضار مقاصدنا، وأفعال لغتنا، وسياق تبادلاتنا الرمزية، والبعد التداولي لهدف اللغة المستعملة. لذلك وجد مفهوم الفعل، ومفهوم السياق، ومفهوم الإنجاز، في التداولية كمقاييس ومؤشرات على اتجاهات النص الأدبي في النظرية النقدية.

مقدمة المترجم

ظهر كتاب فرانسواز أرمينكو (Françoise Armingaud) عن التداولية (la pragmatique) سنة 1985، وهو حدث هام، يفتح العديد من الآفاق المنهجية. وتعد الكاتبة خريجة المدرسة العليا لـ لاساتيز (Ecole Normale Supérieure de Seivre) وهي مبرزة جامعية، وأستاذة - محاضرات بجامعة رين (L'université de Reines) وقد جعلت فرانسواز أرمينكو من أهدافها القيام بإيجاز تركيب تداولي، تجسد في بحثها عن مصادر ورواد هذه التداولية.

ويظهر في المغرب، خلال الفترة نفسها مؤلف أحمد المتوكل حول: (الوظائف التداولية في اللغة العربية) 1985، مما يعزز هذا الاتجاه الدراسي، وهو مساهمة تداولية نحوية، لا تمسّ الحقل الأدبي مباشرة، ولكنها تسمح بتكوين أفق، يعتبر جوهرياً في المقاربة الأدبية الحالية.

لذلك نطل نفقتر إلى كتاب في هذا المجال، يستطيع تغطية الحقل التخيلي بكل أبعاده الفلسفية والجمالية.

ولعل كل هذه الحيثيات، هي ما حفزنا على الخوض في ترجمة كتاب فرانسواز أرمينكو، الذي نتوخى من خلال ترجمته الطرح الضمني لسؤال إشكالي، يخصّ ظهور الاهتمام العربي الزائد - والمحدود كيفاً - كميّاً بالبنوية والشكلانية، من جهة، وتجاهل المقاربات التيمية والتحليلية والتداولية من جهة أخرى.

وليس غایتنا إيجاد جواب، بقدر ما يعيننا التشديد على هذا الإشكال، الذي لم يحن الوقت بعد - ربما - للإجابة عنه. من ثم فإن هذا التقديم سينصبّ على شقين:

1 - الشق الأول من الإشكالية:

وتعالج فرانسواز أرمينكو، من خلاله مكونات المقاربة التداولية عبر ملاحقتها لمستويات أساسية، جاءت كالآتي:

مقدمة المؤلف

(التداولية هي قاعدة اللسانيات)

[رودولف كارناب (Rudolf Carnap)]

التداولية! درس جديد وغزير، إلا أنه لا يمتلك حدوداً واضحة. . . تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية، في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية، إلا أنها غير مألوفة حالياً. ومع ذلك، فالتداولية محاولة للإجابة عن أسئلة كالتالي: ماذا نصنع حين نتكلم؟ ماذا نقول بالضبط، حين نتكلم؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدّنا بكذا، بينما يظهر واضحاً أن في إمكانه ذلك؟ فمن يتكلم إذن؟ وإلى من يتكلم؟ من يتكلم ومع من؟ من يتكلم ولأجل من؟ ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة، أو أخرى؟ ماذا يعني الوعد؟ كيف يمكننا قول شيء آخر، غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكن أن نركز إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟ أي مقياس يحدد قدرة الواقع الإنساني اللغوية؟ إننا نجد لذلك اعتبارات تداولية، عند نمطين من المفكرين، وبالدرجة الأولى عند أولئك الذين يتشبهون بحقيقة الجمل الهادفة، فيما يتعلق بلغة كل يوم، وبالجمل التي نطلق عليها «اللغات الطبيعية»، وبعوائق حضور «الأنثى» أو «الأنثى»، وهو حضور لا يستوجب الكشف عنه وتحديد معناه. ونصادفهما على شاشة كل الأدوار، التي يلعبها سياق تبادل المقاصد، في إنجاز المضمون الدال؛ ويمثل هؤلاء بدرجات متفاوتة المناطق - الفلاسفة، أمثال: فريج (Freg)، روسل (Russel)، كارناب (Carnap) بارهيل (Bar-Hillel) وكين (Quine).

ويتطرق جلهم إلى البعد التداولي، أي إلى الأخذ بعين الاعتبار لدور المتكلمين، والسياق، كشيء يتطلب الإلمام به. من هنا، فإما أن على اللغة الشرعية للعلم أن تنحى، كما عند فريج وكرباب، وإما يتوجب امتصاصها عبر التنحية أو التعبئة لها، كما عند روسل وكين، وإما أن علينا أن نعالجها أحياناً بحيل مصارع الجيدو، كما عند مونتاك (Montague) وكوشي (Gochet). أما في الدرجة الثانية، فتظهر التأملات القريبة من التداولية عند أولئك الذين يهتمون منذ أمد بعيد بآثار الخطاب على المتكلمين والمستمعين، من سوسيلوجيين، ومعالجين نفسانيين، ومتخصصين في البلاغة، وممارسي التواصل، ولساني تحليل الخطاب، أمثال: بيريلمان (Perelman) وديكرو (Ducrot) وبورديو (Bourdieu) وكيربرا (Kerbrat) وواتزلويك (Watzlawick). . . وهم أقرب، عامة، من إحدى مصادر التداولية. من ثم، تقول الحكمة التداولية لبيرس (Peirce): بأن الإنتاج الثلاثي للدلالة يتوجه نحو الفعل، وبأن الفكرة التي نكونها عن الأشياء هي مجمل الآثار التي نرتئي إمكانيتها، انطلاقاً من الأشياء.

2 - الشق الثاني من الإشكالية:

هذا الشق جددى أو لاجدوى المقاربة التداولية في الدراسات الأدبية المعاصرة، إلا أن الدراسات الأدبية العربية خاصة.

يظهر أن القراءة الأولية للنصوص الروائية، والحكاية، والمسرحية. . . إلخ. تجعلنا ندرك نيات التداولية الأساسية والثانوية في خطاب المستنسخات، وخطاب الأطروحات الأدبية، على اعتبار أن مكونات كل خطاب أدبي تحيل باستمرار على مرجعيات اجتماعية وفلسفية، ورصائد ثقافية وطبيعية، وعلاقات ذاتية وموضوعية، وبنيات عميقة وسطحية. من ثم يمتلك النص الأدبي كامل عناصر التداولية، والتي تسمح بمقاربتها بإحاطة دقيقة بمكونات النص الأدبي. ولعل هذا كله يقوم وراء ترجمة كتاب (المقاربة التداولية)، بل والمطالبة بقراءة تداولية للأعمال الإبداعية والتنظيرية على السواء.

د. سعيد علوش

الرباط في 5/5/1986

كما يوجد في النظم صنف من المنظرين، الذين يجمعونه طبعاً باسم دلالة أو جملة، وبينهم

في اللغة العادية، ما يقابلها في اللغة العلمية، كما نجد ذلك عند أوستن (Austin)، وسيرل (Searle)، ولبيرث كذلك على من يرون في التداولية الأداة التقنية الملائمة، لتعزيد فلسفة تعالي التواصل، وهم أيل (Apel)، وهابرماس (Habermas) أو يرون فيها علاقة حوارية، أمثال جاك (Jacques). وتعد التداولية عند هؤلاء شيئاً أساسياً ومركزياً.

فكيف تعرف إذن هذه التداولية؟

إن أقدم تعريف لها هو تعريف موريس (Morris) سنة 1938، إذ إن: التداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات. وهذا تعريف واسع، يندى المجال اللساني (إلى السيميائي) والمجال الانساني (إلى الحيواني والآلي).

ونجد تعريفاً لسانياً عند آن ماري ديير (Anne — Marie Diller)، وفرانسوا ريكاناتي (François Récanati) (2) كالتالي: التداولية هي «دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على قدرتها الخطابية». وتهتم من هنا، عند الآخرين بالمعنى كالدلالة. وهي تهتم ببعض الاشكال اللسانية، التي لا يتحدد معناها، إلا من خلال استعمالها. ويظهر تعريف ادماجي آخر، تحت ريشة فرانسيس جاك (Francis Jacques)، إذ: «تتطرق التداولية إلى اللغة، كظاهرة خطابية، وتواصلية، واجتماعية معاً». وهكذا تدرك اللغة من خلال هذه التداولية، كمجموع بي شخصي للعلامات، التي يتحدد استعمالها من خلال قواعد موزعة. لأنها تهتم «مجموع شروط إمكانية الخطاب».

كيف ظهرت إذن وجهة النظر التداولية؟

لقد توزعت دراسة علامات اللغة، خلال القرن العشرين بالطريقة التالية: - المقاربة الدلالية، وتعالج علاقة العلامات، والكلمات والجمل بالأشياء، وبحالات الأشياء. إنها دراسة مترابطة بالمعنى والمرجع والحقيقة.

المقاربة النحوية، وتدرس علاقات العلامات، فيما بينها، والكلمات في الجملة، أو الجمل، وفي الجمل، بحثاً عن إعطاء قواعد التعبيرات المكونة تكويناً جيداً، وقواعد تحويل التعبيرات في تعبيرات أخرى.

من ثم، يعد احترام هذه القواعد شرطاً للأجزاء المتوالدة، وشرط احتفاظها بالمعنى، على أن تكون قابلة لامتلاك قيمة حقيقية (حقيقية أو خاطئة).

ونجد بأن المقاربتين، تكون اولاهما درساً دقيقاً، لا يستنفذ مشاكل المعنى، ولا مشاكل الحقيقة. أما المقاربة التالية الضرورية، فهم: التداولية، وتدخل لدراسة علاقة العلامات

بمستعمل هذه العلامات، والجمل باستعملها، فما هي المفاهيم الأكثر أهمية للتداولية؟

إنها بالضبط مفاهيم، كانت لحد الآن غائبة عن فلسفة اللغة واللسانيات، والتي كانت مهمة عن عمد، لعزل مظاهر أخرى. كنا نتمنى دراستها قبل ذلك. وهذه المفاهيم، هي:

1 - مفهوم الفعل، ويتنبه إلى أن اللغة لا تخدم فقط، لا في البداية، ولا بشكل خاص، تمثيل العالم، بل تخدم إنجاز أفعال.

فالكلام هو أن نفعل، وبمعنى واضح: هو مثلاً فعل في الآخرين. وبمعنى غير ظاهر - ولكنه واقعي - : تدشين معنى، والقيام على كل حال، بـ «فعل كلام». إذ يوجه مفهوم الفعل هذا، نحو مفاهيم أكثر دقة وأكثر شمولية، للتفاعل والتسوية.

2 - مفهوم السياق، ونقصد به الوضعية الملموسة، والتي توضع وتنطق من خلالها مقاصد، تخص المكان، والزمان، وهوية المتكلمين، إلخ. وكل ما نحن في حاجة إليه، من أجل فهم وتقويم ما يقال. وهكذا ندرك مقدار أهمية السياق، حين نحرم منه مثلاً، وحين تنقل إلينا المقاصد عبر وسيط، وفي حالة معزولة عن السياق، الذي يصبح مبهماً، عامة، ودون قيمة. وعلى عكس ذلك، فاللغة العلمية، واللغة القانونية، أجهدتا نفسيهما على الدوام، في إيجاد «مقاصدهما» - التي هي عبارة عن نصوص مكتوبة في الغالب - لتمرير كل الأخبار السياقية الضرورية للفهم الجيد عما يعبر عنه.

3 - مفهوم الإنجاز، ونقصد بالإنجاز طبقاً للمعنى الأصلي للكلمة، إنجاز الفعل في السياق، إما بمحاينة لقدرات المتكلمين، (أي معرفتهم وإلمامهم بالقواعد)، وإما بتوجب إدماج التمرس اللساني بمفهوم أكثر تفهماً، كالقدرة التواصلية.

ولإعطاء فكرة عن المظهر التجديدي، بل والجدالي للتداولية نقول بأنها تطرح موضع تساؤل، عدداً من المبادئ، التي يقوم عليها البحث السابق، وهي:

- أسبقية الاستعمال الوصفي والتمثيلي للغة.

- أسبقية النظام والبنية على الاستعمال.

- أسبقية القدرة على الإنجاز.

- أسبقية اللغة على الكلام.

ونفهم عند هذا الحد، بأن التداولية، وهي تستدعي القرار الاستمولوجي، القاضي بإبعاد الكلام من الحقل اللساني، بحكم كونه ظاهرة فردية محضة، تخلف في ذلك وجهة النظر البنيوية، كما تخلف نحو شومسكي (Chaumskie)، الذي خيب الآمال، التي علقت عليه (3). وعلى عكس ذلك، تعد التداولية، إستطالة لسانية أخرى، للسانيات التلفظ، التي دشنها بنفست (Benveniste). إذ إن التمييز الكبير لا يتم أبداً بين اللغة والكلام، ولكن بين الملفوظ، الذي يقصد به ما يقال، والتلفظ، كفعل القول.

ومن ثم، يعد فعل القول، فعلاً لحضور المتكلم، ويعلم على هذا الفعل في اللغة: يتكلمون

فهل يكفي هذا؟ سنرى ذلك في الفصل الخامس.

وليست التداولية درساً منكفئاً على نفسه، فهي تصدر مفاهيمها في اتجاهات متعددة، ولا تقوم فقط «بتفجير إطار المدارس اللسانية التقليدية»، كما يشير إلى ذلك اللساني النحوي موريس فان أوفريبك (Maurice Van overbek)⁽⁴⁾ بل تتدخل في قضايا كلاسيكية داخلية للفلسفة، فهي تلهم الفلاسفة، كما أنها مطالبة بشدة، ودون شك، بتجديد نظرية الأدب.

فهل تعد القضايا الفلسفية التي تلقي التداولية الضوء عليها إملحةً وجديدة؟

يمكننا هنا تعداد ست منها، هي:

1- الذاتية، فما الذي يتغير في مفهوم الفاعل إذن، حين ننظر إليه كمتكلم، قبل كل شيء، وأكثر من هذا، كمتحدث؛ حين نقاربه، لا إنطلاقاً من الفكر، بل إنطلاقاً من التواصل⁽⁵⁾؟

2- الغيرية، ويتم الإلمام بالقضية التي تخص «الأخر»، إنطلاقاً من المخاطب. فالأخر هو الذي أتكلم معه، أو لا أتكلم معه، والذي أتموضع معه في مجتمع تواصل.

3- «الكوجيتو» الديكارتي، ف «أفكر» هو تفكير حقيقي في كل مرة أتلفظ فيها بذلك. فهو حقيقي من خلال ضرورة تداولية، كما أن تناقضه خاطيء دائماً تداولياً.

فإذا قلت: «لا أوجد»، فإن حدث التلفظ، يناقض مضمون الملفوظ.

4- الإستنباط المتعالي للمقولات عند كانط، ويتعلق الأمر بتحصيل القيمة الموضوعية للأغاط الأساسية في تركيب الفكر، إذ إن الاستعمال الموضوعي تنتظمه مبادئ.

من هنا تقود وجهة النظر التداولية إلى الأخذ بعين الاعتبار المظهر «اللغوي» المحض لهذا الاستنباط، وكذلك المظهر التداولي للوجهة التفاعلية، لما يعد كقضايا كبرى في العالم.

5- ويعبر عن هذا المظهر التفاعلي بطريقة أكثر وضوحاً في المناقشات التي تشخص تاريخ العلوم⁽⁶⁾.

6- ويمكن للتيمة التداولية أن توضع في عمق المنطق، إذ يجد هذا المنطق من هنا، مصادره الإغريقية⁽⁷⁾.

وتثير التداولية من ثم، آمالاً كبيرة، فأني شيء تدّعيه إذن؟

ألا يكفيها أن تكس واجهة بابها؟

إن كل من بقي نظرة خاطفة على الحالة المنهجية لهذا الدرس، يدرك شرعية القلق في كل ذلك.

فبادئ ذي بدء، هل علينا أن نقول بالتداولية أو بالتداولية؟

هل ما التداولية، وما هو، أو أنها، ما هي؟

فالتداولية بحث في قمة ازدهاره، لم يتحدد بعد في الحقيقة. ولم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين، فيما يخص تحديد افتراضاتها أو اصطلاحاتها.

ونكاد نرى جيداً، على العكس من ذلك، إلى أي حد تكون التداولية مفترق طرق غنية، لتدخل - اختصاصات اللسانيين، المناطق، السيميائيين، الفلاسفة، السيكلوجيين، والسوسولوجيين. فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات وللانفراقات.

1 - التأويلات المختلفة

تعني كلمة التداولية عند بعضهم: «البراكسيس»، إذ على التداولية أن تعين مهمتها في إدماج السلوك اللغوي داخل نظرية الفعل. ويدركها البعض الآخر كمهتمة أساساً بالتواصل، بل وبكل أنواع التفاعل بين الأعضاء الحية. بينما عليها بنظر آخرين أن تعالج استعمال العلامات أساساً، وهذا هو منظور أحد المؤسسين، ويدعى موريس.

أما الفريق الأخير، فيعد التداولية علم الاستعمال اللساني ضمن السياق. ويتوسع أكثر، هي استعمال العلامات ضمن السياق. وتدفع أهمية هذا المفهوم الأخير بماكس بليك (Max Black) إلى إعادة - تسمية التداولية: ففي نظره عليها أن تسمى «السياقية»!

2 - المكونات المتعددة

ففي اتجاه بيرس - موريس - كارناب وموريس - سيبوك (Sebeok)، واتجاه ميد - موريس وميد - باتيسون (Mead Bateson)، تظهر التداولية كإحدى مكونات السيميائية، مكتسبة مظهراً تجريبياً وطبيعياً أساساً.

وعلى العكس من ذلك، فالتداولية، تدخل في عصر التقعيد، انطلاقاً من بار - هيل. أما أن تكون التداولية منطقية وشكلية، فقد أثار هذا جدلاً. وليس هذا كل شيء. فالتداولية تستقبل ميراث لسانيات التلفظ. كما أن وراءها أخيراً مجموع مكتسبات الحركة التحليلية في الفلسفة، وبطريقة مباشرة أكثر - وأكثر ظهوراً - تحليل اللغة العادية.

لقد تولدت التداولية ونمت عبر اختلافات وتوحيدات متلاحقة، وليست وحدتها اليوم مضمونة، لتواجد كثير من الطرق المتسابقة، في عراك بناء.

3 - مجالات متعددة

من الأنسب الاعتراف بشقين أساسيين لا يوجد تقاطع بينهما:

- الشق الأول، وهو يضم:

- تداولية اللغات الشكلية.

- تداولية اللغات الطبيعية.

والدلالة)، أمكننا أن نصف كذلك شروط إمكانية التواصل. وإذا ما توقفنا عن إدراك التداولية كميدان تجريبي، فليس عليها أن تخشى التآكل والاندماج، إذ تصبح داجة أو مؤسسة.

فبينما نجد التداولية آخر مولود للدروس السيميائية الثلاثة تاريخياً، فإننا نجد أن أطروحاتها لا تتوقف عن الانحسار أمام أطروحات الدروس الناضجة التي يمكن أن يظهر استقلالها شيئاً.

- المفهوم الأدنى أو الأقصى؟ ويجعل التعارض الأدنى من التداولية مكوناً تجريبياً بسيطاً، متافراً ومتاكلاً. ويدرك التعارض الأقصى للتداولية كقاعدة إدماجية للنظرية اللسانية: كدرس جزئي شكلياً، إلا أنه موحد ومؤسس.

ومن بين دعاة الوضعية الأدنى، نجد مزيداً من اللسانيين والنحويين والدلالين و«الأدبيين». أما دعاة الوضعية الأقصى، فنجد بينهم مزيداً من المناطق، والفلاسفة، وهم في الغالب «سياقيون».

لقد ازدهرت التداولية، بما فيه الكفاية، لحد نسيانها لأصولها. ولإبعاد الذاكرة القصيرة، أردت التذكير بما يعود إلى المؤسسين: بيرس، فريج، موريس، فيتغنشتاين وبار هيل.

وحرصت، إبعاداً للذاكرة الجزئية، على الإشارة إلى ما يعود إلى مبادرة الفلاسفة المناطق، الذين مارسوا هنا - كما في غير ذلك - قوة اقتراح هامة.

ويريد هذا العمل، دون تقديم نظرية أصيلة للتداولية، أو محاولة القيام بتركيب صعب، إعطاء بعض المفاتيح المفيدة، بطريقة واسعة ما أمكن ذلك. موضحين في البداية كيف تكونت المفاهيم في الدول الانجلوساكسونية، ثم اعطاء نظرة فيما بعد بمسلمات الحملولة الفلسفية في البلدان القارية الأخرى.

المقدمة : الهوامش والمراجع :

Cf. infra, p 30 à 41.

(2) Cf. Le numéro spécial qui lui est consacré dans langue française, Paris, Larousse, No 42, mai 1979, p 3.

(3) Cf. Blanche-Noëlle Grunig, *Pieges et illusions de la pragmatique linguistiques*, in *Modèles linguistiques*, (3) t. 1, Fase. 2, 1979.

(4) Maurice Van overbek, *Pragmatique Linguistique. Analyse de l'enonciation en Linguistique moderne* et contemporaine, in *Le Langage en contexte*, Amsterdam, Benjamins, 1980.

(5) La question est posée et traitée par F. Jaques, in *Difference et subjectivité*, Paris, Aubier- Montaigne, 1982.

(6) Cf. F. Jacques, *L'espace Logique de L'interlocution*, Paris, PUF, 1985.

(7) C'est l'entreprise de L. Lorenzen et de K. Lorenz, de l'école d'Erlangen.

(8) Cf. infra, p 44 à 46.

(9) Gerald Gazdar, *Formal Pragmatics for Natural Languages*, London et New York, Academic

فيتغنشتاين، والبرهان إلى... من ألعاب اللغة عند فيتغنشتاين. مفهوم فعل اللغة عند سيرل.

بدايةً من الملفوظ، أو الدلالة الدليلية، التي تتسع لتضم العوالم الممكنة عند (مونتاج (Montague) وهينتيكا (Hintikka) وكوشي (Gochet)).

وتوجد محاولات للتوحيد صدرت عن ستالناكر (Stalnaker) في (ربطه لثلاث نظريات هي أفعال اللغة، والاقتراضات، والعوالم الممكنة)⁽⁸⁾.

وعن كازدار (Gazdar)⁽⁹⁾ وجاك⁽¹⁰⁾ (الذي يحول تلك النظريات التي جمعها ستالناكر قبله ليضيف إليها نظرية الألعاب الاستراتيجية).

ويعمل سيرل وفانديرفيكن (Vanderveken) من جهتهما على إبراز المنطق الانفعالي بطموح شكلي وإدماجي هام.

ويأتي توسيع النظرية كذلك من القرار الاستمولوجي الأصيل، كما هو الشأن عند جاك، الذي يضع كإصل للدلالة، العلاقة الحوارية التخاطبية؛ من هنا يمكن للتداولية أن تصبح دراسة للعلاقات الأكثر عمومية بين المتلفظ والمخاطب.

4- التناقضات الداخلية المتعددة

وتمس وضعية التداولية وانسجامها، بل ووجودها المستقل. ويمكن تقسيم الاصطلاحات التي طرحها موضع تساؤل، كالتالي:

- التنافر أو التوحد؟ فهل تعد التداولية مجالاً متافراً، أو غرفة مهملات تُودع فيها المشاكل التي لم يكن في مكنتها المعالجة في النحو والدلالة، وخاصة المشاكل، ذات الاستعمال اللساني؟

وهل في إمكاننا إدراك تداولية موحدة، بحكم هذه الإنجازات؟ إنها إذن أمنية ستالناكر، وكازدار، وجاك، وباريه، وكوشي.

- الاندماج أو الاستقلال؟ ويمكن للتداولية الاندماج من خلال طريقتين:

(1) - إما باختزالها إلى دلالة، من هنا نجدها عند كارتز (Kartz) (1972) تداولية متمزج، تمام وبساطة، بنظرية الإنجاز التداولية.

(2) - وإما مندمجة كجزء من السيميائية الثلاثية الأبعاد، الشيء الذي ينسجم مع فعل ولادتها.

(3) وهكذا تصبح المسألة:

- مندمجة أو إدماجية؟ فإذا ما توصلنا إلى وصف قدرة تداولية مصقفة (على غرار القدرة الخفية

و... من...
ال...
وبين جدول الصفحة الأخيرة ، في نهاية هذا الكتاب مختلف التيارات الخصبية في صراعاتها المتعددة .

وقد التقى تيار التداولية الشكلية بتحليل اللغة العادية ، انطلاقاً من السبعينات : وكان رائداً هذا «الضم» ، ستالناكر (Stalnaker) وهانسون (Hansson) . وتعاقب على ذلك باحثون ، أمثال كازدار (Gazdar) ، وباريه (Parret) ، وجاك .

ويقدم هذا الفصل - في المرتبة الأولى - مؤسسي التداولية ، الذين نفرز من بينهم المؤسسين المباشرين ، أمثال بيرس وموريس ، ومؤسسين غير مباشرين ، أمثال : فريج فيتغنشتاين ، ومؤسسين متعاقبين ، أمثال : كارناب ثم بارهيل .

I - تأسيس السيميائية، من طرف شارل ساندير بيرس

(Charles Sanders Pierce) (3)

يفكر الإنسان من خلال العلامات ، والتفكير الوحيد الذي نعرفه هو التفكير من خلال العلامات ، فهو يوجد بشكل أرفع بالضرورة في العلامات .

ومن منظور بيرس : «من الخطأ القول ، فقط ؛ بأن اللغة الجيدة ضرورية للتفكير الجيد ، ما دامت هي جوهر التفكير ذاته» . إذ لا توجد علامة في حد ذاتها ، وطبيعية ، بل يمكن لكل شيء ، (ولكل مظهر شيء ما) أن يصبح علامة . فالتحول إلى علامة يعني الدخول في سياق ثلاثي للسيميويزيس (Semiosis) . وبهذا المعنى فالسيميائية ليست علماً للعلامات ، بل هي علم السيميويزيس .

ومن خصائص العلامة ، إحالتها دائماً على علامة أخرى . من هنا نجد الفكر بدوره ، كعلامة تحيل على فكر آخر ، هو علامتها المؤولة . ويحيل هذا الفكر الأخير بدوره على فكر آخر ، يؤول إلى سياق مستمر وغير محدود . فالإنسان نفسه علامة ، وحين نفكر فنحن علامة .

والى حد ما ، يعد امتلاك الجسم جزءاً من التميز المادي للإنسان - العلامة .

من ثم ، فسيميائية بيرس ، بعيدة عن أن تكون مجرد درس تجريبي ، فأسسها تأملية وفلسفية . أما القاعدة الثلاثية للسيميويزيس فترتكز على نظرية المقولات المقتبسة عن كانط وهيجل . ولا تحول هذه الاقتباسات ، مع هذا ، دون إبداع بيرس لفلسفته الخاصة .

فالتداولية تنكر إيجاد إصلاحاتها الخاصة ، بقوة مفهومية ، نسيء أحياناً إلى عرضها .

وسيكوم علمياً الاستعانة إلى التعريف الثلاثي ، لما يدخل في سياق السيميويزيس ، والذي

الفصل الأول

مكونات المقاربة التداولية

(... إن ما يطبع الحالة الراهنة لدرسنا ، لهو شيء خصب ومؤلم وحيص بيصي)

[ليو أبوستيل (Leo Apostel)]

يبحث هذا الدرس الوليد ، عن نفسه ، في موارد معقدة للتاريخ الثقافي ، الذي لا يعد أكثر «عقلانية» من بقية التواريخ الأخرى .

فالتداولية مثيرة - للاستنكار ؟ - لأنها تخضع لتأثير التقاليد المحلية من جهة ، حيث أن للثقافة والفكر وسطهما في الحياة . ومن جهة أخرى ، فالنبوغ الفردي ، عنيد في دفعه إلى الاعتقاد في الجديد تحت الشمس .

وإذا كانت النظرية المرهفة لأفعال اللغة ، والتي تعود إلى سيرل ، تتغذى بخلاصات التحليل الاستطلاعي لخلية اللغة العادية ، فإنه وبدون الانفعال التام والفردي لبيرس تجاه عالم العلامات ، كانت التداولية ستفقد النفس ، الذي يوسع مجالها ، ويبلغ به مرامي الأفق السيميائي .

ويظهر أن فكرة رئيسية ما ، توجه ، وتقدم مكونات الدرس التداولي ، على الأقل . وتسمح العودة إلى الوراثة برؤية حقيقية للتداولية ، وهي تتدخل بطريقة منسجمة ومؤرخة في تاريخ فلسفة اللغة وتاريخ الفلسفة عموماً .

لنأخذ في اعتبارنا إذن الإنجاز الكانطي (Kantienne) (1) الذي يقدر بأن المنطق كما بلغه ، هو رحابة ، وقوة استقرائية صورية ارسطوطاليسية (Aristotélicienne) متنامية ، وكاملة . وبهذا فهو يقترح منطقاً متعالياً . موجهاً إلى إعادة - الاعتبار إلى الأشكال المكونة للتمثيلية والمعرفة .

فالمنطق المتعالي هو هذا المجهود الجبار ، لإنجاز جدول شامل ونهائي بالعناصر الأساسية للتمثيلية . فالخيط الأساسي مقتبس من جدول الأحكام التقليدية ، ومرتبطة بالمبادئ الأولية

المسماة بـ «نظرية العلم الطبيعية» . مبعثها د فيزيائية نيوتن (Newton) كما نلاحظ في

إعطاء تحليل

للمبادئ ، في شكل يشبه تقييمية موحدة لكل نظرية فيزيائية .

إنه التركيب الفيزيائي القبلي إذن - كمفهوم رئيسي يسمح بالخروج من التجريبية ويحافظ على تقدم المعرفة - الذي يضمه الفاعل المتعالي ، من خلال بنيتها المقولية .

أما التركيب الرياضي القبلي ، فيضمه التكون في الحدس المحض لفضاء وزمان مفاهيم الهندسة والتحليل . لقد ورث الفلاسفة الذين جاءوا بعد كانط مهمة جمع نظرية المفهوم ونظرية الحدس ، اللتين بقيتا موزعتين عند كانط ، إلا أنها لقيتا اهتماماً في أعمال كوهن (Cohen) وناطورب (Natorp) .

وقد تغير وجه ذلك كله مع ظهور نظرية المجموعات ، التي أعطت الأمل حقاً في إمكانية مزج كل الرياضيات المعروفة بطريقة موحدة .

فالعلاقات بين المنطق والمعرفة ، وجدت نفسها متحولة ، إذ يمكن أن نأمل في مزج منطقي لنظرية المجموعات ، فماذا يعني هذا إذن؟

إنه يعني إعادة تكوين المفاهيم الحسابية ، ونظرية المجموعات ، وأكثر فأكثر كل الرياضيات . بمساعدة المفاهيم المنطقية المحضة .

وهكذا نطلق المنطقية على برنامج ما ، هو برنامج فريج ورسل . وكانت إحدى النتائج ، هي تحريك الحدود ، بين التحليلي والتركيب ، كما يشهد بذلك فريج في (Grundlagen)⁽²⁾ . فكل شيء يمكنه أن يتكون بطريقة ما ، داخل التحليلي . ونتوفر ، من هنا ، على استعمال تركيب ذاتي قبلي ، وأكثر من هذا ، يمكن من الآن أن نفكر في جعل اللغة وحدة متعالية ، وهذا الأمل هو الذي يبحث عنه فيتغنشتاين في الـ (Tractatus) .

فعلى المنطق الرياضي ، الذي تدعي الحركة المنطقية ، أن له قوة المجموعات ، أن يزود أشكال الرياضيات ، وخاصة التحليل (تكوين الأعداد الواقعية) الهندسي (حسابية الاستمرار) . بل وكذلك الفيزيائية ، بفضل الرياضيات المتنامية لهذا الدرس التداولي .

ويمكن للأشكال المنطقية ادعاء تشاكلها مع أشكال الواقع ، وذلك هو الاعتقاد الذي يحدو إنجاز هذه المساومة ، إنه أوج ما شاهد ظهوره مع فريج . فالفكرة التي نجد في المنطق ، تشمل كل الجهاز الشكلي للمعرفة ، بينما علينا أن نبحث عن المادة ككل ، في التجربة . وهذه الفكرة هي نفسها ، التي فرضت نفسها على الوضعية المنطقية لحلقة «فيينا» ، وخاصة بالنسبة «لكارناب» ، إلا أن إخراجها إلى الوجود تعترضه صعوبات جمة .

1 - الصعوبات الخاصة بالمنطقية

نرى إذن المفارقات التي تحق بالتركيبية الروسية (Russiellienne) ، والحل الذي يجده

علامة . من ثم ، كان من الملائم أن نميز :

أ - المواد الدالة ، من دعامة ، وترويج ، وطابع إدراك ، ودقة .

ب - المدلول أو الممثل .

ج - المؤول .

فعلى نظرية المؤول أن تكون مباشرة : والحق أن المؤول ليس مطابقاً للمؤول ، الذي يعد فرداً تجريبياً ، ويعد المؤول عند بيرس عنصراً مكوناً للعلامة نفسها ، وهذا هو التعريف الكامل :

«تحتل العلامة ، أو التمثيل ، مكاناً بالنسبة لشخص ما ، عن شخص آخر ، يندرج ضمن علاقة ، أو عنوان ، بتوجهه إلى شخص ما ، مبدعاً في روح هذا الشخص علامة تعادل . . العلامة التي يبدعها ، والتي أسميها مؤولاً للعلامة الأولى» .

وسيلغي ، فيما بعد ، موريس وكارناب ، وكل من استلهم بيرس ، التمييز بين المؤول والمؤول ، يكون لهذا الإهمال والتناقض نتائج وخيمة . إذ سينضاف ميراث بيرس إلى حساب التجريبية . تحول هذا دون بقاء بيرس أحد صانعي حياة العلامات ، وتبادلها ، كوسط لحياة الروح ، والذي من السيميائية الجامع اللساني .

وانطلاقاً من انجازه ، ستفهم اللغة في إطار التواصلية ، ويصبح المعنى وظيفة استعمال . وهكذا سيتذكر فيتغنشتاين ، وسينجز كاسيرر (Cassirer) كذلك في الأشكال الرمزية أسس الحياة الثقافية .

وندين لبيرس بتمييزين مهمين ، في تحليل اللغة عامة ، والتحليل الدلالي خاصة ، وهما : تمييز بين تعبير يعد كنمط وتقابلات لهذا التعبير ؛ وتمييز بين العلامة - الإشارة ، والعلامة - الرمز ، والعلامة - الأيقونة .

1 - التمييز بين التقابل والنمط

لنأخذ مثال الأبيات الشهيرة لراسين (Racine) ، والمسماة بيرنيس (Bérnice) ، والتي تقول :

«في شهر ، في سنة ، كيف ستألم

ليبدأ اليوم ، لينتهي اليوم» .

وتظهر كلمة «اليوم» مرتين ، نحصل بموجبه على كتابتين ماديتين كقراء ، كما نحصل ، كمستمعين ، على تلفظتين صوتيتين متميزتين ، لنفس الكلمة . من هنا ، يطلق بيرس مقابلات العلامة ، على الظهور الملموس في الحالتين للعلامة المؤرخة والمموضعة .

محتفظ بكلمة المقابلة كلاسكاً لترجمة المصطلح الإنجليزي . أم يذكر الأصل اللغوي

استمرارية . وقد كان علينا التخلي عن البناء المنطقي الجميل ، والذي حلم به فريج ، إلا أن نظرية العلاقات كانت تستعصي على نظرية المحمولات الأحادية ، إذ تستتر نهائياً عن الجمالية المتعالية ، منفلة من الحدس الذي يحده كائط ، ومندجة في التصميم المنطقي .

ويؤدي سقوط الحدس بالجمالية المتعالية ، إلى التمييز بين الظاهرة ، ومفهوم الشيء في ذاته ، والذي يفقد كل مبررات وجوده ، فالمثالية المتعالية لم تعد ضرورية ، ويمكن البحث عن اللحظات المتعالية في مكان آخر ، فعلى الرغم من إخفاق المنطقية في طموحاتها النهائية ، فإن مكتسبات التحليل تبقى قائمة .

2- في انتظار ظهور دلالة شكلية

لقد تم تخيل تشاكل المساومة لخدمة حساب القضايا ، فنظرية القضية - في المنطق - كنظرية الجدول (نظرية الصورة) ، كانت مرتبطة بنظرية وظائف الحقيقة . وبهذا المعنى ، فقد كان فيتغنشتاين ، الذي يهتم قليلاً بالكمية ، اختزالياً .

وعلى العكس ، فبمجرد ما نحصل كل سجلات الأنظمة الشكلية ، تصبح العلاقة بين النظام الشكلي وتأويله في الواقع موضوع دراسة . وهذه الدراسة هي نظرية الأنماط ذاتها . التي تكون دهر الدلالة الشكلية . ومن هنا نرى - إلى جانب النحو المنطقي - ظهور الدلالة المنطقية المحضة ، التي أنجزها تارسكي (Tarski) ، والتي ستكون لها تطبيقات مهمة في المنطق الموجه ، ثم في المنطق الاستيممي والأخلاقي ، عند هيتيكا وكريسويل (Cresswell) .

3- فتح الطريق على تداولية شكلية

لا يطرح تفويج اللغة الطبيعية أية مشاكل في الأشكال المقعدة للمنطق ، باستثناء بعض الجزئيات ، عند الجيل الأول من المناطق الفلاسفة .

إلا أنه ، ومن خلال المقال الشهير لستراوسن (Strawson) سنة 1950 حول «on referring» ، وما قبله بسنوات ، مع بارهيل ، يقع التنبيه إلى شروط حقيقة الجمل (أي ما يكون معانيها ، في افتراض الحقيقة المشروطة ، كما تورثت عن فريج) ، وتخضع شروط الحقيقة هذه إلى سياق التلفظ ، وهكذا نمت التداولية ، أو على الأقل الاتجاه الشكلي في التداولية . وكان يتوجب بالفعل استكمال المنطق للإلمام بأحداثه ، إذ يمكن طرح القضية كالتالي : أليس علينا إيجاد تداولية منطقية ، أو تداولية شكلية ، في تقدم الدرس المنطقي نفسه ، وتمييزه بين النحو المنطقي والدلالة المنطقية ؟

فما هو إذن موضوع التداولية الشكلية ؟

وهذا يتوجب على موضوعها معالجة العلاقة بين اللغة والمنطق ، وبين الجمال والسيقات .

وما يقبل امتلاك مقابلات متعددة ، هو كلمة النمط ، كوحدة مثالية مطابقة لنفسها دائماً ، من خلال انجازاتها المختلفة . فحين نتكلم على كلمة ، من المفيد التدقيق ، فيما إذا كنا نقصد الكلمة كنمط ، أو فيما إذا كنا نتكلم على مقابل من مقابلات هذه الكلمة في نص ما ، أو في فرصة ما . وينطبق هذا التمييز على كل العلامات عامة : من حروف وكلمات وجمل .

فحين نتحدث عن المعنى الحرفي لجمله ، فهذا يعني أننا نعزل الجملة كنمط للجمله ، في استقلال تام عن كل مقابلة في خطاب ما ، ولا يكون المعنى وظيفة إلا في حدود الكلمات المكونة له ، وتلاحقها النحوي ، ولا يهم من يتلفظ بالجملة ، وفي أية ظروف ، ولقول ماذا .

وإذا ما أخذنا في اعتبارنا هوية المتكلم ومقصده ، والوضعية التي هو عليها ، نرى بأن المعنى يتعدل ويتدقق ويغتني . من هنا نتجاوز المعنى الحرفي إلى معنى أكثر اكتمالية ، يسمح بإمكانية تحديد الحقيقة .

فبالنسبة لملفوظ قانون عالمي ، مثال : «يغلي الماء إلى مائة درجة» ، لا يهم من يعلن عن ذلك ، وأين ومتى ، فهو حقيقي بالنسبة لكل المقابلات ؛ بينما تعد جملة : «أنا واقف» ، حقيقة بالنسبة لبعض المقابلات ، وخاطئة بالنسبة للبعض الآخر ، فالتمييز بين النمط / المقابل (النمط / token ، يعد أداة تحليل ضرورية بالنسبة لتحديد المعنى ، كما هو بالنسبة للحقيقة .

وهكذا تهتم التداولية ، بصفة خاصة ، بكل ما هو وظيفة لمقابل علامة ما .

2- التمييز بين العلامة - الرمز ، والعلامة - الإشارة ، والعلامة - الأيقونة

تعد العلامة رمزاً إذا كان ما تمثله ملازماً لها عرفاً ، وتلك هي حالة علامة اللغة ، والكودات الثقافية عامة ، ويلزم العرف العلامة ، وبالضبط ، كما يلزم النمط المدلول ، إذ تحايت كل مقابلة علامة هذا التلازم . ويغطي الرمز عند بيرس الاعتباطية السوسيرية للعلامة . وتعد العلامة إشارة ، إذا كانت كل واحدة من مقابلاتها مرتبطة وجودياً بما هو مقياس ، فالعلامة وما تحيل عليه ، يكونان طرفاً في وضعية وجودية واحدة ، كما هو شأن الدخان بالنسبة للنار ، والعرض للمرض ، والأثر في الممر .

ولا يمكن أن نتكلم هنا عن العلامة - النمط في النظام الوجودي (إذ يعتد بالمقابلات وحدها) إلا أنه يمكننا استخلاص قوانين العلاقات القياسية .

وأخيراً ، تقسم العلامة - الأيقونة ، بما هي علامة ، بعض الخاصيات ، لا الكل ، وتزودنا خطاطات ، ورسوم المعماريين بالمثل الأكثر بساطة للعلامة الأيقونية . وبذلك نجد للتوزيع الثلاثي الرمزي ، والإشاري ، والأيقوني ، قيمة سيميائية عامة . إلا أن التسليم بعلامة إشارية يجد تطبيقه لساناً : فالحالة كالتعبير ، مثال «أنا» أو «هنا» تتحدد من خلال سياق وجودي ، ويدرسهما

جزء هام من التداولية كرموز إشارية .

II - تأسيس الدلالة من طرف كوتلوب فريغ (Gottlob Frege)

قاد الاهتمام الأولي عند فريغ ، هذا الأخير ، من أجل تبيان دقيق لأوصاف الرياضيين ، إلى ما لم يقم به أحد قبله ، أي التمييز بين اللغة العلمية ، التي لا يهمها ما يساعد على تحديد الحقيقة ، وبين اللغة العادية ، التي يهمها في الدرجة الأولى نجاح التواصل ، إذ على الأولى أن تكون محافظة على المعنى ، بينما الثانية في حاجة إلى ابهام لانجاز وظيفتها ، فهي غنية ، ومبهمة وغير واضحة . فالأولى تسجل بدقة عارية روابطها المنطقية ، والثانية تدع ذلك مضيقاً وغير محدد . وتستهدف اللغة العلمية الاستقلال عن علاقات التفاعل ، أملة في اللا - تشخص .

أما اللغة العادية فتخضع إلى عوائق التفاعل ، وهي حبيسة رغبة الاقتناع ، وتحريك أو إثارة الاهتمام ؛ تقودها إلى ذلك قوانين البلاغة والانفعال .

ويعد إبعاد فريغ للعوائق التي تجثم على لغة الحدث ، من جراء الاستعمال التواصلية إبعاداً يتم من تلقاء نفسه . وعلى العكس فهو تسليم نسقي بهذه العوائق وكشف لحمولتها .

ويوجد جزء من المعنى لا يهتم به فريغ ، بحكم أنه لا يدخل في اللعب ، وتحديد الحقيقي . إنه المعنى الذي يطلق عليه المعنى الانفعالي ، في تعارض مع المعنى الذي يطلق عليه المعنى الدلالي كاصطلاحين لأوكدن (Ogden) وريتشارد (Richard) . إنه ما يعبر عنه الملفوظ من أساس ، أي المغالاة التي تعلق بعنصر من العناصر ، وهو ما يطلق عليه فريغ «تلوين» الفكر . وهو كذلك الأسلوب . ولا يتوقف فريغ عند هذا الحد ، بل لقد اشتهرت لديه تمييزات أخرى ، كذلك التي تقوم بين الإيجابي والسلبي ، والفاعل والمفعول ، وهي غير دقيقة ، إلا أنها تعتبر حقيقة أو خاطئة .

فقولنا ، بأن «الأثينيين هزموا الفرس بسالامين» (Salamine) ، يعني بدقة إيجاد معادل من وجهة الحقيقة التاريخية . وما يهمنا هو اعتبار الانتباه ، الذي نريد إثارته عند المستمع ، سواء اخترنا الصيغة الأولى أو الثانية .

وعلى عكس ذلك ، تسجل السيكلوجية - اللسانية المعاصرة تبادل «الماذا» و«الحجة» . ويعد ما قام به فريغ ، من فصل بين اللغة العلمية ، ولغة التواصل ، وبين المظاهر المحددة للحقيقة ، والمظاهر غير المحددة ، من جهة أخرى ، يعد عملاً ريادياً ، كان ضرورياً وخصباً في زمنه . إلا أن أهم تلامذته (أي الأكثر ابداعاً) ، يعترضون على ذلك . فبالنسبة للتمييز الأول ، يوضح بأن اللغة «طبيعية قابلة لمعالجة دقيقة ، خاصة ، وأن بالإمكان استخلاص شروط عامة للتواصلية .

وبالنسبة للتمييز الثاني ، سيري القارىء كيف أن ضرورة تحديد الحقيقة تفرض إدخال اعتبارات تداولية ، تلحق بتلك التي أبعدها فريغ .

إلا أنه وقبل التطرق إلى كل هذا ، لابد من تسجيل الإسهام الحاسم لفريغ في الدلالة .

أدخل فريغ تمييزاً أساسياً على الدلالة (أي التمييز بين المعنى والمرجع) فالمرجع

والذي يحسم

فالمرجع يعد شيئاً خارج - اللسانيات ، بل ليس أكثر من عالم خارجي ، يتناس مع اللغة وهو بُعد ، غالباً ما يتناساه اللسانيون التلازميون مبدئياً ، والذين يتحسسون بموهبتهم العمل الداخلي والمستقل للغة ، والذين يندفعون من عالم العلامات إلى عالم الدلالات . وهو بُعد ، أثار كثيراً اهتمام مناطق وفلاسفة اللغة ، وبالضبط بعد ما قام به فريغ .

من هنا ، فليس المعنى شيئاً آخر غير صيغة إعطاء مرجع لتعابير متميزة ، ترتبط بمعانٍ متميزة ، مع أن المرجع يمكن أن يكون واحداً . فالمثال الذي أصبح كلاسيكياً هو : «نجمة المساء» و«نجمة الصباح» ، إذ نجد للأخيرين المرجع نفسه ، أي (نجم فينوس) ، ومعاني مختلفة ، وقد كان تأكيد وحدة المرجع ، أي (نجم فينوس) ، ومعاني مختلفة سابقاً . وقد كان تأكيد وحدة المرجع في زمنه اكتشافاً للتنجيم ، لا مقايضة . فتحديد مرجع تعبير ما ، يكتسب في الغالب اعتباراً خارج - الأدب ، أو خارج - اللسانيات .

كما أن لفريغ ، كذلك ، تأثيره الحاسم في نمو الدلالة ، وذلك من خلال مبدئين : يمكن أن نطلق على الأول تصاعد السياقية (بمعنى السياق اللساني الكامل) . وعلى المبدأ الثاني ، تصاعد الحقيقة - المشروطة . إذ يقوم معنى الجمل على مفهوم شروط الحقيقة . فالإلام بمعنى جملة ما ، يقتضي معرفة الشروط التي يجب توفرها ، حتى تكون حقيقة .

فتخصيص معنى جملة كـ «الثلج أبيض» ، هو تخصيص ما يجب أن يكون عليه الحال ، حتى يصبح الأمر حقيقياً ، فالدلالة من هنا معنية بالمعنى في علاقته بالحقيقة . فمعنى الجملة «الثلج أبيض» هو حالة الأشياء التي ترسمها ، والتي تصبح الجملة بموجبها حقيقة ، إذا كانت واقعية ، وستعتمد على التصاعدين فيما بعد .

الأول : من طرف فيغنشتاين في المساومة ، التي تتعدل عند كاتز (Katz) ، (ويحسب «دلالاته التركيبية» فإن معنى جملة ما ، هو وظيفة لمعنى الكلمات ، التي تتركب منها) .

أما الثاني : فيسمح بنقد التعابير الإشارية - المزيفة ، والتي لا تمتلك مرجعاً . ولم يستطع رويسل تحديد معنى جملة «كاتب ويقرلي (Waverley) إيكوسي» ، إلا بتطبيق ذلك ، مطالباً بشروط حقيقتها ، لأن المطلوب كذلك ، هو أي إسهام في معنى هذه الجملة يقوم به تعبير «كاتب ويقرلي» . وتقوم لعبة المبدئين أصلاً انظرية الأوصاف :

- تحديد معنى الجملة .

- تحديد مساهمة التعبير ، الذي نرتئيه لمعنى الجملة .

هقد سمح هذا بنقد التعابير الخادعة ، وتنحية الوحدات الوهمية ، غير المرغوب فيها ،

وكذلك وضع الملفوظات المتأخرية موضع تساؤل ، من طرف حلقة فيينا .

III - وضع استبدال التواصلية . عند لودويك فيتغنشتاين

نعرف بأن اختلافات كثيرة وهامة تفصل الأعمال الأولى لفيتغنشتاين، والتي انتهت سنة 1918 إلى مساومات المنطق - فلسفية ، وأبحاث بعدها ، جاءت متأخرة بسنوات في الأبحاث الفلسفية (Investigations philosophiques) . من هنا ، تأخذ المساومات في اعتبار الوظيفة التمثيلية للغة ، ولا تقبل سوى الملفوظات القابلة ، لأن تكون حقيقية أو خاطئة ، (أي الداخلة في إطار منطق القضايا) ، لأن ما يهم هو لغة العلم .

ويقود تطور فيتغنشتاين فيما بعد إلى اكتشاف الطابع المركزي لمفهوم الاستعمال ، بالقدر نفسه لغنى وتنوع الاستعمالات المحسوسة . لهذا يتفق على اعتبار المرحلة «الثانية» لفيتغنشتاين ، (أي كتابة الأبحاث الفلسفية) ، رائدة لفلسفة اللغة العادية⁽⁶⁾ . فتأثيره الذي يلحق بتأثير موور (Moore) ، ساهم بقوة في دعم الأبحاث التي كان أوستن يقوم بها ، بالإضافة إلى سيرل في مرحلة متأخرة .

فماذا نجد عند فيتغنشتاين ، المرحلة «الثانية»؟

نجد في البداية نقداً نهائياً إلى حد ما ، للنظرية الذاتية والذهنية للدلالة ، لأن فكرة كون الفكر يسبق الفاعل ، وإنا علينا ترجمته إلى كلمات لإخراجه إلى الوجود ، فكرة شائعة ، إلا أنها تظهر فجأة عند فيتغنشتاين ، الذي يرى بأن علينا أن نوضح نقطتين :

- 1- لا وجود للفكر في جهة وللغة في جهة أخرى : متفرقين ، بل يتوالد أحدهما من الآخر .
- 2- لا وجود كذلك للغة خاصة بالفرد : «لغة خاصة» تترجم فيما بعد إلى لغة عموم ، لأن اللغة تركيباً عمومية . فالتكلم يعني إتباع قواعد ، ولا يمكن لاتباع قاعدة أن يتم إلا كنشاط عمومي ، أقرب من خلال ممارسة التواصل .

وهكذا يضع فيتغنشتاين استبدال التواصلية ، محل استبدال التعبيرية ، مشدداً على أهمية الاستعمال ، بالاتفاق مع فريج ، وتوسيع الخطاطة المقترحة ، بكتابته عن ذلك قائلاً : «ما الذي يعطي الحياة إلى العلامة؟ أنها تعيش من خلال الاستعمال . فهل تمتلك النفس الحياة في ذاتها؟ أو أن الاستعمال هو ذاتها؟» .

من ثم ، لا يتعلق الأمر فقط باستعمال كلمة في الجملة ، بل باستعمال الجمل في المواقف المحسوسة : أي مواقف الفعل . وتكتسب الأخبار معانيها وقوتها في الوحدات المتعالية على جملتها (أي الوحدات الصغرى) ، التي لا تفرق عن موقف الاستعمال . فوجهة النظر المعبر عنها هنا ، هي وجهة تداولية بالمعنى الواسع للاصطلاح : بحكم ارتباطها بالفعل ، وبإطار حركي غير شفوي ، وبنهايات تطبيقية .

فافتراض فيتغنشتاين هو : «اطرح على نفسك السؤال : في أية مناسبة ، ولأي هدف نقول بهذا؟ وما هي طريقة العمل التي تصاحب هذه الكلمات .. وعلى أية حجة ستعمل ، ولماذا؟» .

وليس الهام ، الأول المعنى هو هدف الهم ، والآخر ، بل هو ممارسة لتأثير معاني الواحد في الآخر : «فإن لا نقول : أي بدون لغة ، لن نتسكن من التفاهم فيما بيننا . والأكثر من هذا ، إنه : بدون لغة ، لن نتسكن من التأثير في الآخرين ، بطريقة أو بأخرى» . فالتعبير الذي يختاره فيتغنشتاين للإشارة إلى هذا المحيط المعقد الذي تأخذ فيه المراسلات معنى ، هو «لعبة اللغة» (Sprachspiel, Language game) . فاللعبة هي أساساً نشاط منظم ومتقاسم ، إنه كذلك «شكل حياة» ، يفسره فيتغنشتاين في إحدى فقراته الشهيرة بكتاب (الأبحاث الفلسفية) كالتالي : «على كلمة لعبة اللغة أن يستخلص منها ، بأن تكلم اللغة ، هو جزء من نشاط وطريقة حياة . إذ تقدم بنفسك مختلف ألعاب اللغة بمساعدة هذه الأمثلة التالية ، وأخرى غيرها : - أمر ، أو أعمل بحسب الأوامر - ، وُصف موضوع بحسب ظهوره أو مقاييسه : - أضغ شيئاً من خلال وصف ما ... - القيام بافتراض واختبار : - بتقديم نتائج تجربة ، بواسطة جداول أو رسم بياني ، - ابتداء قصة : - تعاطي المسرح - غناء الدوائر ؛ - الحدس بالألغاز : طلب - شكر ، شحذ ، سلم ، تلفظ بدعاء» . وعلينا أمام هذه الأمثلة أن ننسب إلى تنبيه فيتغنشتاين ، وبالضبط إلى تنبيهه المزدوج . فاللائحة غير محدودة ، إذ يمكننا الإجابة عن «ما هي لعبة اللغة؟» ، بلائحة مغلقة من الأمثلة . وتعدد ألعاب اللغة بتعدد أشكال الحياة ، وتزدهر بمقدار ازدهار الإبداع الإنساني .

كما يوجد في المرتبة الثانية «تفسير» لما هي عليه ألعاب اللغة ، ومن الحصة الإلحاح فيما يخصها على أهمية القاعدة التي تنظمها ، والتي يجب اتباعها حتى يوجد «لعبة» فعلي . غير أنه لا وجود لمفهوم محدد للعبة اللغة . فمختلف ألعاب اللغة لا تمتلك أي عامل مشترك ، يمكنه تكوين «جوهرها» ، إذ لا توجد بينها غير «تشابهات قرابة»⁽⁷⁾ .

ويوجد هنا نوع من «المنع» الفيتغنشتايني ، الذي يلقي بظله على النظرية ، وهكذا نفهم أولئك المقربين الذين استطاعوا تجاوز هذا المنع ، وتكوين نظرياتهم الخاصة ، متخلصين من الوصف البسيط والوحيد الذي كان فيتغنشتاين يسمح به . وفي هذا الخصوص من المهم معالجة بعض ردود الفعل النقدية ، التي أبداها أقرب المقربين إلى فيتغنشتاين . وقد صدر النقد الأول عن جون سيرل . أما الثاني ، فصدر عن فرانسيس جاك . ويتمثل المآخذ الأول على فيتغنشتاين في أنه غير نظري بما فيه الكفاية .

ويؤكد سيرل ، في معارضته للخلاصات المتشككة للفقرة 23 من (الأبحاث الفلسفية) حق المنظر في إقامة تصنيف لألعاب اللغة ، بل لأفعال اللغة⁽⁸⁾ . من هنا فهو يكتب - (أي سيرل) : «لا يوجد عدد لا نهائي أو غير محدد لألعاب اللغة ، أو استعمالات هذه اللغة . إلا أن وهم الطابع غير المحدد لاستعمالات اللغة يغلفه خلط كبير ، يمس مقاييس كشف وتحديد استعمالات اللغة»⁽⁹⁾ .

أما المآخذ الثاني عالم فيتغنشتاين ، فيأتي من كونه غير تداولي بما فيه الكفاية ، أو غير (حواري) بما فيه اللاتينية :

«لقد اكتشف الطابع الجوهري لتطبيق تداخل - الخطابات ، من طرف فيتغنشتاين ، الذي يطرح موضع تساؤل التداولية التقليدية للتعبيرية .

غير أن ألعاب اللغة هاته عمومية كلياً ، ودون تاريخية ، وتظل مفاهيمها إشكالية بشكل واسع ، وخاصة أنها تتميز بغرابة التفاعل الشفوي في مكونات المعنى⁽¹⁰⁾ .

IV . التداولية ضمن سيميائية ثنائية الحدود

اسهام شارل ويليام موريس (Charles William Morris)

اهتم موريس كفريج ، مبكراً ، بدور التسجيل الرمزي في العلوم . وهو متحمس كبيرس لحياة العلامات في مجموعها ، بل ويستلهم بيرس في أعماله التي ينظمها ، مؤسساً انشغاله على نظرية عامة للعلامات ، ذات الأبعاد الأنثروبولوجية والفلسفية .

1 - السيميائية والعلوم

يعارض موريس جموعية المقاربات ، تجاه العلامات ووظائفها : اللسانية ، المنطقية ، السيكلوجية ، البيولوجية ، الأنثروبولوجية ، الجمالية ، السوسولوجية ، الأنثولوجية ، والبلاغية ، في طموح إلى إيجاد بنية نظرية بسيطة وموحدة .

وتمتلك السيميائية علاقة مزدوجة بالعلوم : فهي علم من بين العلوم ، وهي أداة في خدمة العلم . إذ تمثل السيميائية كعلم ، مرحلة نحو وحدة العلوم ، وتقدم دعامة للعلوم الإنسانية المتخصصة في نمط من أنماط العلامة . إلا أن موريس يذهب إلى أبعد من هذا : إذ يمكن للموضوعات التي تدرسها البيولوجيا والعلوم الفيزيائية أن تعد علامات مشروكة بطريقة معقدة . ويتولد عن هذا مشروع واسع لتوحيد العلوم الفيزيائية والإنسانية ، ضمن إطار نظرية عامة للعلامات ، وبهذا يغذي موريس السيميائية بهدف مزدوج : لنسقية تنسجم وأفكار بيرس وأفكار الأنسكوبديا الدولية لتوحيد العلوم (International Encyclopedia of unified science)⁽¹¹⁾ .

أ - توحيد : - مختلف مقاربات العلامة .

- العلوم الإنسانية .

- كل العلوم ، علوم الفكر والطبيعة .

ب - تقعيد وتقويم ضمن نظام استنباطي :

ويتخلى موريس عن مباشرة المرحلة الثانية ، إلا أنه يكرس حياته لإنجاز المرحلة الأولى .

إن موضوع السيميائية هو دراسة الأشياء أو خصوصيات الأشياء ، كما يمكنها أن تعمل كعلامات . تعد السيميائية كذلك أداة للعلوم : إنها أورغانون (Organon) دراسة العلم ، بالنسبة

« لما بعد العلم (Metascience) » .

ويتقاسم موريس الفكرة المشتركة للفلاسفة والابستمولوجيين ، أمثال همبل (Hempel) أو سيفلر (Scheffler) ، والتي تلتقي عندها دراسة العلم بدراسة لغة العلم . فما هي إذن دراسة اللغة؟ إنها تشمل بالطبع دراسة البنية الشكلية ، ولا تتوقف عند هذا الحد ، كما نعتقد ذلك دائماً عن خطأ ، وكما تفرض دراسة علاقة هذه اللغة بالموضوعات المشار إليها كذلك ، وبالأشخاص المستعملين لها .

ولإنجاز هذه المشاريع ، يتوجب على السيميائيات أن توجد لغتها الخاصة ، حتى تتمكن من الكلام على العلامات ، وعليها أن تساهم بالإضافة إلى ذلك في تطهير وتبسيط ونسقية لغة العلم .

2 - السيميائيات والسيميزيس

أ - طبيعة العلامة : تحليل العلامة على شيء ما ، لشخص ما ، لذلك يطلق موريس ، بعد بيرس ، السيميزيس على السيورة ، التي يعمل بموجبها شيء ما ، كعلامة . ويلاحظ ، من خلال طريقة تعود إلى الإغريق ، والتي تتعلق الأمر باستعادتها واستمرارها ، يلاحظ أن هذه السيورة تقوم بتحريك ثلاثة عناصر : أي ما يعمل كعلامة (معضدة) ، وما تحليل عليه هذه العلامة ، ثم الأثر الحاصل على المؤول ، وهو أثر يصير الشيء بموجب علامة بالنسبة للمؤول كالتالي :

- السيارة ، علامة س
- الإشارة د سيميزيس
- المؤول (المؤول) ي

فالسيميزيس هي رد فعل ، يتوسط بعض الإدراكات ، إذ إن (س) ، و(د) ، و(ي) ، هي خصوصيات علائقية ، تكتشف ، وتكتسب ، من خلال الانخراط في السيورة الوظيفية للسيميزيس . ولا تدرس السيميائية عند موريس ، كما عند بيرس ، نمط موضوع خاص (فالعلامة في حد ذاتها لا وجود لها) ، بل موضوعات عادية في حدود انخراطها الدقيق ، ضمن السيميزيس ، التي ، تتوفر على درجات ، منها الضعيف ، الذي يتم حين تأثير علامة موضوع ما - وبكل بساطة - إنباه المؤول إلى هذا الموضوع . وتسمح العلامة للمؤول ، في غياب الموضوع باعتبار كل خصوصيات الموضوع المعين . ومنها درجة بسيطة تعتبر خصوصيات الموضوع .

من ثم ، يتابع موريس ، كذلك ، درس بيرس في طابعه الإشاري . مع أن الإشاري لا يطابق الموضوع . وما يسمح للمؤول بإنجاز هدفه هو خصوصيات الموضوع ، التي من بينها العلامة ، لا الموضوع ذاته . لأنه ما من علامة إلا وتتوفر على إشارية ، تعد علاقة لها ، في سياق السيميزيس . غير أن كل علامة لا تحليل بالضرورة على موجود حالي .

ويكتفئ موريس بسمية اصطلاح (Denotatum) للموجود الذي يحال عليه ، لهذا فسمية

اصطلاح (Desinatum) ليست شيئاً أو موضوعاً ، بل هي وسط موضوع ، وطبقة موضوعات معتمدة ، بعدد من الخاضعات . ويمكن أن يكون لطبقة ما العديد من الأعضاء ، أو مجرد عضو واحد ، أو لا شيء إطلاقاً . ويُعد اصطلاح (Les denatas) أعضاء طبقة ، ولا يضمن عمل العلامة بالطبع وجود الموضوعات المسجلة . وكما يلاحظ ذلك موريس بنوع من التهكم :

«يمكننا القيام بتحضيرات للإقامة في جزيرة اندثرت منذ مدة تحت البحر» .

ب - أبعاد ومستويات «السيميزيس» : يقدر موريس (وهو قرار أساسي) أن بإمكاننا دراسة السيميزيس مجردة عن سياق سيميزيس العلاقات التي يطلق عليها (Dydiques) ، مسلماً بثلاث علائق :

علاقة العلامات بالموضوعات : أي البعد الدلالي لـ «سيميزيس» ، وهي ديزن (Dsen) . إنها غير بسيطة لقبولها كاصطلاح أولي الإطلاق (Designatum) ، الذي يمتلك فقط تسمية (Denatum) واحدة ، مع أننا نبسّطها بتقديمنا لها كعلاقة علامات بالموضوعات .

- علاقة العلامات بالمؤولين : وهي علاقة تداولية للسيميزيس ، والعلاقة هنا غير مبسطة ، لأنها أول ما يؤول . إذ يختزلها موريس بتبسيطة إلى علاقة بالمؤول ، أو كما نقول إلى مستعمل للعلامات⁽¹²⁾ .

- العلاقة الشكلية للعلامات فيما بينها : وهي لا تكون جزءاً من الصيرورة السيميائية ، والحق أن الاستعمال الراجح ، لا يبعد إمكانية الكلام عن العلامة المنعزلة ، ولا يكون تطبيق العلامة على شيء جزءاً من نظام العلامات .

غير أنه من الممكن أن نشك في وجود علامة منعزلة ، إذ إن لكل علامة عند موريس علاقة بعلامات أخرى (أي لما تقوم به العلامة من تهية للمؤول ، حتى يعبر عن رد فعله ، من خلال اصطلاحات علامات أخرى) . مما يتحقق معه بُعد نحوي للسيميزيس .

وتدخل العلامات في علاقات مختلفة ، بحسب البعد الذي نرتثيه ، ففي البعد النحوي تشرك العلامات ، أما في البعد الدلالي فالعلامات تشير وتسجل ، بينما تعبر (عن استعمالاتها) في البعد التداولي .

من هنا ، فحين يعتمد موريس على مثال كلمة «طاولة» ، فهو يفترض أثاثاً بسطح أفقي ، يسجل الموضوعات التي ينطبق عليها الاصطلاح ، بحكم أن هذا الاصطلاح حقيقي ، ويعبر عن شيء من يتكلم .

وهكذا تستعمل السيميائية ، كعلم ، علامات خاصة لتشكيل أحداث فاعل العلامات . إنها لغات جارية بها للكلام عالم العلامات . واصطلاح «العلامة» ذاته ، هو اصطلاح سيميائي ، غير محدد بشكل نهائي ، داخل أحد الأبعاد الثلاثة : النحوي ، والدلالي ، أو التداولي .

ويمكننا أيضاً اعتماد العلامة كعلامات أو كعلامات ، وفي شكلها النحوي ، يمكننا أن نعمل على بدائية ، تسمح باشتقاق ملفوظات أخرى كنظرية . وفي شكلها الدلالي ، يمكننا أن نعمل على سيميائية محضة .

ويمكن بطريقة نسقية إنجاز ما بعد - لغة ، أو مناقشة كل الوضعيات التي تتدخل فيها العلامة . إذ لتطبيق هذه اللغة لحظات ملموسة للعلامات ، يطلق عليها السيميائية الوصفية .

ج - اللغة : كيف يمكن تحديد وضعيتها دون التوقف عند النظرة الجزئية؟

يعتبر موريس أن الشكلياني يعد كل النظام القيمي لغة ، دون الاهتمام فيما إذا كانت هناك موضوعات مسجلة ، أو إذا كانت اللغة مستعملة . وفيما يلح التجريبي على ضرورة علاقة العلامات بالموضوعات ، نجد التداولي يعتبر اللغة نشاطاً تواصلياً أساساً ، ويرى أنها ذات أصل وطبيعة اجتماعية .

من هنا ، يشتمل الطابع السيميائي للغة الحقة على ثلاثة مظاهر (. . .) ، أما بالنسبة لميزات اللغة ، فهي غنية إلى حد ما ، بحسب :

- تعقد بنياتها النحوية .

- اتساع مجال الأشياء التي تشير إليها .

- الغايات التي تتلاءم معها .

فاللغات الطبيعية أكثر غنى ، وهي التي يطلق عليها اللغات العالمية ، لإمكانية تقديمها لكل شيء . إذ يحولها غناها إلى رافضة لبعض الاستعمالات التي تتطلب الدقة والوضوح .

3 - النحو

كان المفهوم الشكلي للغة أول ما استخلص في تاريخ ودراسة النحو ، وأكثر ما طور منذ لايبنز (Leibniz) ، وبول (Boole) ، وفريج ، وينو (Peane) ، وبيرس ، وروسيل ، ووايتهد (Whithead) ، وكارناب .

واللغة من وجهة النظر هذه ، هي كل مجموع العناصر المجمعة بحسب نوعين من القواعد :

- قواعد التكوين : التي تحدد الأنظمة المسموح بها لعناصر المجموع (= الجمل) ؛

- قواعد التحويل : التي تحدد الأنظمة (الجمالية) ، التي يمكن الحصول عليها انطلاقاً من

أنظمة أخرى . وتنظم البنيات النحوية ثلاثة أنواع من العلامات ، التي تصنف بحسب علاقتها بالموضوعات ، هي :

- العلامات الإشارية : وتُسبب لموضوع وحيد .

- العلامات المميزة : التي في إمكانها تسجيل كل شيء ، والدخول في علاقة مع كل علامة . ومن بعد ،
توضح أو تقلص تطبيقها .

- علامات عالمية : في إمكانها تسجيل كل شيء ، والدخول في علاقة مع كل علامة . ومن بعد ،
تشتمل كل جملة على علامة مهيمنة وعلامات خصوصية . إذ يتطلب كل ملخص موضوع أو حدث
إشارة ، إلى موضعه وخصائصه الدقيقة في الآن نفسه . ويتم الحصول على الدرجة المقبولة
للتنقيص ، بتنظيم العلامات المميزة ، واكتساب الملفوظ القادر على أن يكون حقيقياً أو خاطئاً
لعلامات إشارية ؛ وإيجاد علامة مميزة ومهيمنة ، إلى جانب مخصصات ، وعلامات توضح العلاقة
بين العلامات الإشارية والعلامات المخصصة .

وينشئ عن كل ذلك قاعدة عامة للملفوظ : كـ «علامة طابعة ، ومهيمنة ، تخصص وتطبع
(العلامات الإشارية)» .

ليكن مثالنا هو جملة : «الحصان الأبيض يجري على مهل» ، والتي تلفظ بحسب موقف
ملموس وبحركات لائقة . إذ إن لنا :

- «يجري» : كعلامة مهيمنة ، و«على مهل» كطابع مخصص .

- «الحصان» : كمخصص .

- «الأبيض» : كمخصص .

وعلينا أن نضيف إلى ذلك ، الحركة ، كعلامة إشارية ، موضوعة ، تنطبق عليها العلامة
المهيمنة المخصصة . وهكذا يلاحظ موريس بأن شروط التلفظ في إمكانها توضيح واعتبار
«الحصان» أو علامة أخرى كعلامة مهيمنة . كما يمكن أن تستهدف العلامة المهيمنة هدفاً آخر ،
من نوع مخالف . إذ في إمكانها أن تكون علامة للإشارة ، إلا أن اللاحق هو إعلان أو اعتقاد ، يعبر
عنه بدرجة من الإيمان .

ويقوم الوقف والشجو والتشديد في لغة الكلام بهذه الوظائف ، كما تساهم جميعاً في تحديد
نوعية العلاقات بالضبط ، بين العلامات . وتلعب علامات الوقف والتبؤغرافيا دوراً مشابهاً للسابق
في اللغة المكتوبة .

4 - الدلالة

ماذا تعالج الدلالة؟

هل تعالج علاقة العلامات وما تشير إليه ، والموضوعات التي يمكن أن تسجلها ولا تسجلها؟
يميز موريس من هذا المنظور ، بين :

- دلالة محضة : تزودنا بالمصطلحات ، والنظرية الضرورية للكلام على البعد الدلالي
للمميزين .

- دلالة وصفية . ويهتم بالملاحظات العامة للعلامات الدلالية .

ويلاحظ موريس ، أنه لنمو الدلالة ، كان على النحو أن يحدد بوضوح ما بعد - اللغة : إذ
يجب التمكن في الدلالة من الاحالة على العلامات والموضوعات ، والتمكن من الإحالة على
اللغة - الموضوع ، وهكذا يستخلص موريس مفهوم القاعدة الدلالية ، تلك القاعدة التي تحدد
نوعية الشروط التي في إمكان علامة ما تطبيقها على موضوع أو موقف ما .

من هنا ، تشرك القواعد الدلالية العلامات والمواقف المسجلة ، من خلال العلامات ، في
تحديدتها للإشارية .

لقد كان رايشباخ (Reichenbach) ، في نفس الفترة تقريباً يطلق عليها التعريفات المنسقة ؛
بينما ، يطلق عليها أدجيكيفيكر (Adjukiewics) القواعد التجريبية للدلالة . ولا تقعد هذه القواعد
عامة من طرف المتكلمين ، لأنها تعمل كعادات .

فكل الذين حاولوا إعطاء أوصاف ما ، وجدوا أنفسهم مرتبطين بجزئيات اللغة المشتركة ،
وبلغات تكونت منذ مدة .

فالتقعيد العام لقاعدة دلالية يأتي كالتالي : تشير العلامة (س) إلى شروط (أ) و(ب)
(ج) ، التي تنطبق عليها ، ويعطي ملفوظ هذه الشروط القاعدة الدلالية لـ (س) ؛ إذ يستقي كل
موضوع أو موقف الشروط المطلوبة ، بتسجيله لـ (س) .

من هنا ، نلاحظ بعض الاختلافات بين العلامات :

- علامات إشارية ، وهي لا تطبع ما تسجله (باستثناء أنساق فضاء - زمنية) ولا حاجة لها لأن
تكون مشابهة لما تسجله .

- علامة طابعة : وتطبع ما يمكنها تسجيله ، إذا كانت تقوم بذلك ، تبياناً للخصوصيات ، التي
على موضوع ما أن يحصل عليها ، لكي يسجل من طرفها ، في شكل أيقونة أو رمز .
ويمكن لمفهوم ما أن يعد قاعدة دلالية ، تحدد استعمال العلامات الطابعة .

أما فيما يخص العلامات الإشارية ، فهي ضرورية لضمان علاقة اللغة بالواقع . وهكذا نسند
كوسيط إلى هذا المجموع الغني والإجمالي من الأطروحات الدائرة حول النحو والدلالة ، نسند
إليها التداولية الغضة ، والتي ستنشئ وتنمو : كجزء ثالث للسيمائية .

5 - التداولية

وهي علم يعالج علاقة العلامات بمؤولاتها : وهذا هو التعريف البدائي للتداولية . ويوضح
موريس ، أنه بحكم أن جُلَّ العلامات تمتلك أعضاء حية كمؤولات ، يمكن تمييز التداولية بشكل
جيد ، بقولنا : إنها تعالج مظاهر حيائية للمميزين . ويتصل موريس هنا ، وبطريقة شاملة
بمجموع المظاهر السيكولوجية والبيولوجية ، التي ترتبط بعمل العلامات .

- العلامات المميزة : التي في إمكانها تسجيل مجموع أشياء ، والانتظام مع العلامات التي توضح أو تقلص تطبيقها .

- علامات عالية : في إمكانها تسجيل كل شيء ، والدخول في علاقة مع كل علامة . ومن بعد ، تشتمل كل جملة على علامة مهيمنة وعلامات خصوصية . إذ يتطلب كل ملخص موضوع أو حدث إشارة ، إلى موضعه وخصوصياته الدقيقة في الآن نفسه . ويتم الحصول على الدرجة المقبولة للتخصيص ، بتنظيم العلامات المميزة ، واكتساب الملفوظ القادر على أن يكون حقيقياً أو خاطئاً لعلامات إشارية ؛ وإيجاد علامة مميزة ومهيمنة ، إلى جانب مخصصات ، وعلامات توضح العلاقة بين العلامات الإشارية والعلامات المخصصة .

وينبثق عن كل ذلك قاعدة عامة للملفوظ : كـ «علامة طابعة ، ومهيمنة ، تخصص وتطبع (العلامات الإشارية)» .

ليكن مثالنا هو جملة : «الحصان الأبيض يجري على مهل» ، والتي تلفظ بحسب موقف ملموس وبحركات لائقة . إذ إن لنا :

- «يجري» : كعلامة مهيمنة ، و«على مهل» كطابع مخصص .

- «الحصان» : كمخصص .

- «الأبيض» : كمخصص .

وعلينا أن نضيف إلى ذلك ، الحركة ، كعلامة إشارية ، موضوعة ، تنطبق عليها العلامة المهيمنة المخصصة . وهكذا يلاحظ موريس بأن شروط التلفظ في إمكانها توضيح واعتبار «الحصان» أو علامة أخرى كعلامة مهيمنة . كما يمكن أن تستهدف العلامة المهيمنة هدفاً آخر ، من نوع مخالف . إذ في إمكانها أن تكون علامة للإشارة ، إلّا أن اللاحق هو إعلان أو اعتقاد ، يعبر عنه بدرجة من الإيمان .

ويقوم الوقف والشجو والتشديد في لغة الكلام بهذه الوظائف ، كما تساهم جميعاً في تحديد نوعية العلاقات بالضبط ، بين العلامات . وتلعب علامات الوقف والتبؤغرافيا دوراً مشابهاً للسابق في اللغة المكتوبة .

4 - الدلالة

ماذا تعالج الدلالة؟

هل تعالج علاقة العلامات وما تشير إليه ، والموضوعات التي يمكن أن تسجلها ولا تسجلها؟ يميز موريس من هذا المنظور ، بين :

- دلالة محضة : تزودنا بالمصطلحات ، والنظرية الضرورية للكلام على البعد الدلالي للموضوعات .

- دلالة وصفية : وتهتم باللحظات الملموسة للبعد الدلالي .

ويلاحظ موريس ، أنه لنمو الدلالة ، كان على النحو أن يحدد بوضوح ما بعد - اللغة : إذ يجب التمكن في الدلالة من الاحالة على العلامات والموضوعات ، والتمكن من الإحالة على اللغة - الموضوع ، وهكذا يستخلص موريس مفهوم القاعدة الدلالية ، تلك القاعدة التي تحدد نوعية الشروط التي في إمكان علامة ما تطبيقها على موضوع أو موقف ما .

من هنا ، تشرك القواعد الدلالية العلامات والمواقف المسجلة ، من خلال العلامات ، في تحديدها للإشارية .

لقد كان رايشنباخ (Reichenbach) ، في نفس الفترة تقريباً يطلق عليها التعريفات المنسقة ؛ بينما ، يطلق عليها أدجيكيفيكنز (Adjukiewics) القواعد التجريبية للدلالة . ولا تقعد هذه القواعد عامة من طرف المتكلمين ، لأنها تعمل كمعادات .

فكل الذين حاولوا إعطاء أوصاف ما ، وجدوا أنفسهم مرتبطين بجزئيات اللغة المشتركة ، وبلغات تكونت منذ مدة .

فالتقعيد العام لقاعدة دلالية يأتي كالتالي : تشير العلامة (س) إلى شروط (أ) و(ب) و(ج) ، التي تنطبق عليها ، ويعطي ملفوظ هذه الشروط القاعدة الدلالية لـ (س) ؛ إذ يستقي كل موضوع أو موقف الشروط المطلوبة ، بتسجيله لـ (س) .

من هنا ، نلاحظ بعض الاختلافات بين العلامات :

- علامات إشارية ، وهي لا تطبع ما تسجله (باستثناء أنساق فضاء - زمنية) ولا حاجة لها لأن تكون مشابهة لما تسجله .

- علامة طابعة : وتطبع ما يمكنها تسجيله ، إذا كانت تقوم بذلك ، تبياناً للخصوصيات ، التي على موضوع ما أن يحصل عليها ، لكي يسجل من طرفها ، في شكل أيقونة أو رمز .

ويمكن لمفهوم ما أن يعد قاعدة دلالية ، تحدد استعمال العلامات الطابعة .

أما فيما يخص العلامات الإشارية ، فهي ضرورية لضمان علاقة اللغة بالواقع . وهكذا نسند كوسيط إلى هذا المجموع الغني والإجمالي من الأطروحات الدائرة حول النحو والدلالة ، نسند إليها التداولية الغضة ، والتي ستنبثق وتتمو : كجزء ثالث للسيمائية .

5 - التداولية

وهي علم يعالج علاقة العلامات بمؤولاتها : وهذا هو التعريف البدائي للتداولية . ويوضح موريس ، أنه بحكم أن جُلّ العلامات تمتلك أعضاء حية كمؤولات ، يمكن تمييز التداولية بشكل

جيد ، بقولنا : إنها تعالج المظاهر الحسية للموضوعات ، وتبصر موريس هنا ، وبطريقة شاملة مجموع المظاهر السيكولوجية والبيولوجية ، التي ترتبط بعمل العلامات .

كما يميز موريس بين التداولية المحضة ، والتداولية الوصفية . وتحيل «المحضة» على إنجاز اللغة ، أو الكلام على البعد التداولي للسيميزيس .

فالمفاهيم الأساسية للتداولية هي تلك التي نجدها للمؤول ، والمؤول ، والعرف (المطبق على العلامات) ، على اعتبار أنها (وظائف علامات) ، للتبثت والفهم . ونجد تكويناً تداولياً لمفاهيم مهمة أخرى للسيمائية ، كعلامة ، ولغة ، وحقيقة ، ومعرفة . وتفترض التداولية بذلك وجود النحو والدلالة . ويجب أن نعرف أنها تمثل علاقة العلامات فيما بينها وبين الأشياء ، إذا شئنا أن نقف على علاقة العلامات بالمؤولات .

مفهوم القواعد التداولية :

تحدد القواعد النحوية العلاقة بين العلامات - السيارة . وتربط العلامات الدلالية بدورها العلامات - السيارة بموضوعات أخرى ، وتعلن القواعد التداولية عن الشروط الخاصة للتأويلات التي تكون العلامات - السيارة في إطارها علامة .

من هنا ، تعمل كل قاعدة بطريقة سلوك نمطي ، وبهذا المعنى يوجد مكون تداولي في كل القواعد . ومع هذا توجد قواعد تداولية خصوصية ، تعبّر مثلاً عن أية شروط يجب استيفائها لدى المؤول ، حتى تعمل كحرف تعجب ، على غرار «أوه!» وأوامر ، مثل : «تعال هنا!» ، واصطلاحات تقويمية ، مثل «لحسن الحظ» ، وتعبيرات «صباح الخير» ، ومختلف الطرق البلاغية أو الشعرية .

ويندرج تأصيل هذه الشروط في حدود عدم استنفادها ، في اصطلاحات النحو والدلالة ضمن التداولية ، أنذاك فقط يكون في إمكاننا إعطاء الطابع التام للغة ما .

«فاللغة بالمعنى السيميائي التام للكلمة ، هي المجموع المتداخل بين شخصين للعلامات - السيارة ، والتي يتحدد استعمالها من خلال قواعد نحوية ودلالية وتداولية» .

ويرى موريس ، أنه في حالة العلامة اللسانية ، يصبح عمل التأويل سيئاً ، وجدّ معقد . التحديد التداولي ، تتحدد العلامة اللسانية بحكم استعمالها ، في تنسيق مع علامات أخرى ، ولطرف أعضاء جماعة اجتماعية . فاللغة نظام اجتماعي للعلامات الوسيطة ، ضمن أجوبة أعضاء الجماعة بعضها على بعض .

وفهم لغة ما هو استعمال تنسيقات وتحويلات العلامات ، التي لا يمنعها استعمال الجماعة الاجتماعية المعنية ، والتي تسجل الموضوعات والمواقف ، كما يقوم بذلك أعضاء الجماعة ، وتحس بنفس توقع وحس الآخرين ، لحضور بعض العلامات - السيارة . وتعبّر كالأخرين عن الحالات التي توجد بها .

ربايجانز ، يمد فهم لغة ما ، واستعمالها بانقباض ، اتباعاً لقواعد الاستعمال السائد في مجتمع اجتماعي ما .

ويقتبس موريس عن ميد (Mead)⁽¹³⁾ مقياس التمييز بين العلامة البيولوجية ، والعلامة اللسانية خاصة . فالعلامة اللسانية يتوجب عليها الاستعمال إرادياً ، وفي غايات تواصلية . والظاهرة التي تصدر عنها اللغة هي الحركة ، أي الحركة الصوتية . من هنا كانت العلامة «الحركية» عبارة عن تذرر كلب مثلاً قبل النباح . وتختلف عن علامة غير حركية كالرعد .

وبهذا المعنى . فانتاج العلامة السيارة ، هو وجه أول لفعل اجتماعي ، بينما تعد الإشارة فعلاً لاحقاً ، قد تصبح هي مهاجمة الكلب . ونقول بأن الكلب المهاجم مؤول ، والاستعداد للدفاع من طرف المؤول هو التأويل .

وعلى عكس ذلك ، فالعلامة هنا ، ليست علامة بالنسبة لمستجها ، بنفس مقياس ما هي عليه بالنسبة للمتلقى المؤول . إذ لا توضع العلامة مشتركة بين الأعضاء ، لهذا لم تكن العلامة لسانية في منظور (ميد) ، وبعده موريس ، الذي تبعه في ذلك . وتذكر العلامة الحركية الصوتية ، على عكس ذلك ، من طرف باعثها ، كما هو الأمر بالنسبة للآخرين .

فحين تكون هذه العلامات مرتبطة بأفعال إجتماعية (معركة ، لعب ، احتفال ، إلخ) نجد إشارية مشتركة للمنخرطين في الفعل ، على الرغم من اختلافات أدوارهم . ومن منظور السلوكيين الاجتماعيين ، يجد ميد وموريس نفسيهما منقادين إلى اعتبار الوعي الفردي كشيء ، يظهر خلال صيرورة اجتماعية ، حين يستبطن التواصل الحركي الموضوعي الفرد ، من خلال عمل الحركات الصوتية ذاتها . إذ يكتسب الفرد بطريقة ما ، أنه عبر انخراطه في النشاطات المشتركة ، وفي اللغة المشتركة .

وكما يلاحظ رولان بوسنير (Roland Posner) ، فسيمائية موريس تمتد بشكل طبيعي عبر أخلاق ، هي «الأخلاق الموقفية» المنشغلة بـ «تألف مصالح الفرد بمصالح المجتمع»⁽¹⁴⁾ .

وتدخل في التداولية كذلك ظاهرة تصيب التأويلات بطريقة تحريف والتواء السيميزيس . وهكذا تتأتى قدرة تكوين أنساق العلامات النحوية جسيمة الإنجاز ، والتي يستثمر فيها المبدع بقوة عقائدية . إلا أن أغلب الحدود لا تمتلك قواعد دلالية للاستعمال ، لأننا نتعرف تحت هذا الشكل على النقد الوضعي للملفوظات المزيفة والميتافيزيقية .

وتغلب العلامات بالنسبة للموضوعات في الفن ، دون أن يكون هناك اندماج بين الاثنين . كما ينمو خطر الاندماج من خلال التعامل السحري مع العلامات ، وببساطة ، من خلال الهذيان المرضي . ويقوم الأساسي في اللعب بين العلامات ، وبين تأويلاتها ، التي تتناسى المضايقات ، التي تعود إلى متطلبات الإنسجام من جهة ، وإلى التحقق من جهة أخرى ، والتي تنضاف إليها عوائق الأبعاد النحوية والدلالية .

6 - الدلالة

لا يوجد شيء كالدلالة ، بالنسبة لموريس ، فمفهوم الدلالة هو مفهوم سيميائي ، (أي ثلاثي الأبعاد) ، وهو لا يظهر صعباً ، وملتبساً ، إلا عند أولئك الذين لا يميزون بوضوح أي بُعد يرتبونه . ويخضع لذلك مفهوم الحقيقة . وعلينا أن نفهم في حالات ما ، من خلال الدلالة : الإشارات ، وفي حالات أخرى : التسجيلات ، وحيناً المؤول (أي فكر المؤول) ، أو ما تفترضه علامة ، وأحياناً سياق السيميوزيس .

إن السيميائية لا تقوم أساساً على نظرية خاصة للدلالة . فهل على هذه الدلالة أن تتضح بتحليلها حسب تمييزات السيميائية ؟ من هنا يلح موريس على هذه الأخيرة مرات متعددة ، حيث يجد لها طابعاً أساسياً وعقلانياً ، ففي إمكان العلامة - السيارة ، والإشارية ، والمؤولة أن تتحدد دون إحالة إحداها على الأخرى ، لأنها لا تمثل موجودات منعزلة ، بل مظاهر أو خاصيات أشياء ، تقيم مع مظاهر أخرى ، وخاصيات أخرى لأشياء أخرى ، علاقات وظيفية قابلة للتخصيص . فليست الحالة السلوكية ، أو الإجابة السلوكية مؤلّتين كما هما وكيلاً ، بل تصبحان كذلك في حدود تكوينهما ، وأخذ الاعتبار بشيء عما ، تستدعيه علامة - سيارة . فلا يوجد موضوع يعد تسجيلياً كلياً ، بل يصبح كذلك في حدود عضويته بطبقة موضوعات ، قابلة للإشارة إليها ، عبر علامة - سيارة ، بحسب القاعدة الدلالية لهذه الأخيرة . ولا شيء جوهرياً يمثل علامة ، أو علامة - سيارة ، والضرورة وحدها تسمح بشيء ما ، بالأخذ باعتبار شيء آخر ، عبر وساطتها . ولا يمكن وضع دلالات في أي مكان كدلالات موجودة في سياق السيميوزيس : إذ يجب تمييزها من خلال هذه الضرورة ككل . فـ «الدلالة» هي إذن اصطلاح نظري ينتمي إلى السيميائية ؛ وليست اصطلاحاً في لغة - الموضوع .

فالقول بوجود دلالات ، ليس هو التأكيد على وجود طبقة وحدات ، من نفس طبقة الأشجار ، والأحجار ، والأعضاء الحية ، بل هو القول ، فقط ، بأن بعض الموضوعات تعمل بطريقة ما في السيميوزيس .

ولهذا التعقيد أهميته في إبعاد الخطأ الفلسفي السائد ، (أي الاعتقاد في أن الدلالة هي مبدئياً ، ذاك الشيء الخاص والشخصي والذاتي) .

ويدين المفهوم الأخير على مستوى التاريخ ، إلى ذاتية التجربة ، في استيعابه للموقف المفهوماتي ، مع السيكلوجية التجميعية والأطروحة الميتافيزيقية .

وقد تبني مفكرون بحق - أمثال أوكنهام (Ockham) ، ولوك (Locke) - أهمية العادة في عمل العلامات ، ولكن في حدود اختزال السيكلوجية التجميعية ، للظواهر الذهنية ، إلى مجرد أنظمة لحالات سيكلوجية ، مبدئين بأن في إمكان هذه الحالات أن تكون داخل روح الفرد ، أي - تحت الاحتكام بالنسبة لهذا الفرد فقط - من هنا تتم صياغة نظرة إلى الدلالة بالطريقة نفسها .

وبعارض موريس هذه النظرية ، السابقة ، بالطابع النسبي لتحديد التجربة ، معتمداً في ذلك على القناعة التي عرضها فيتغنشتاين في كتابه (الأبحاث الفلسفية) ، مؤكداً على طابع المقدرة ، في تفاعل ذوات الدلالة . فوساطة القاعدة هنا هي الحاسمة :

«فبحكم تخصيص دلالة العلامة بما فيه الكفاية ، من خلال تعقيد قواعد الاستعمال ، فإن دلالة كل علامة تتحدد مبدئياً بما فيه الكفاية ، من خلال بحث موضوعي ويلحق بهذا أن دلالة كل علامة هي قدرة تفاعل ذوات» .

وقد تنبأ موريس ، منذ سنة 1938 بالمنعطف الذي ستأخذه الأبحاث اللاحقة : فالنزعة العامة ، هي للأبحاث المختصة ، سواء في النحو ، أو في الدلالة ، أو في الميدان الأكثر اتساعاً للتداولية . لهذا لا يلح على تداخل علاقات هذه الدروس داخل السيميائيات . إذ يقدم المعلقون . في الغالب ، نمو الأبحاث ، كتكوين ، إنطلاقاً من النحو ، الذي تضاف إليه وجهة نظر الدلالة ، ثم وجهة نظر التداولية (التي تناط بها كذلك مهمة معالجة مشاكل غير قابلة للمعالجة في مجالات أخرى) . إذ إن البعد التداولي حاضر بمجرد ما ندخل مفهوم القاعدة ؛ فالقاعدة تأتي دائماً لاستعمال ما .

ولا يكفي لأحد الدروس الثلاثة ، في نظر موريس تحديد مفاهيمه الخاصة ، أو تحديده لنفسه ضمن مشروعه . وأقل من ذلك الإدعاء التأسيسي : إذ لا يمكن للتداولية أن تذهب بعيداً ، دون اعتبارها للبنيات الشكلية ، التي عليها أن تبحث لها عن علائق تداولية ، وعلائق العلامات بالموضوعات . تلك العلائق التي تفسرها عبر مفاهيم العادة والاستعمال . ولا يعني تداخل العلائق في النهاية اختزالية ، لأن وجهات النظر الثلاث المعنية ضرورية . ويرفض موريس مسبقاً كل معارك حدود كل درس :

«وبمعنى ما ، لا يوجد حد لأي من وجهات النظر الثلاث ، أي أنه لا يوجد مكان يتوجب فيه على باحث ما أن يتخلص من وجهة نظر إلى أخرى .

ويرعود السبب ، بكل بساطة إلى كونها دراسات للسيميوزيس ، من وجهات نظر مختلفة . فالنحو ، والدلالة ، والتداولية ، كلها مكونات لعلم السيميائية ، التي تعد مكوناتها واحدة ، ولا يمكن كسرها» .

وهكذا نرى تداولية موريس ، التي يُستلهم فيها بيرس ، تنسق وترسم الدوائر ، وتبتعد عن أن تكون تداولية لسانية محضة . ومع ذلك فهي لا تفترق عن السيميائية ، التي يغطي انتشارها ، إذا أمكننا القول ، كل مظاهر الحياة ، خارج اللغة ، وخارج الوعي⁽¹⁵⁾ . ولكن وقبل أن نرى كيف غادرت التداولية الحالية حضان التداولية ، لتتقيد بالميدان السياسي تقريباً ، لنرى كيف استقبل برنامج موريس من طرف معاصره كازناب .

V. مؤسسان متناوبان : رودولف كارناب و يهوسيا بارهيليل

يعد طابع التداولية قضية هامشية ، بالنسبة لكارناب - العضو المؤثر بحلقة فيينا ، والمنطقي والابستمولوجي ، وفيلسوف العلوم .

ومع هذا ، فتعريفاته وبرامجه ، التي استلهمت موريس بشكل واسع ، كانت جد مؤثرة⁽¹⁶⁾ . لهدفها المزدوج : فبادىء ذي بدء ، نجد طابع الصيغة التجريبية للتداولية - وهكذا نتكلم على مفهوم «موريس / كارناب» - ، ثم نجد فيما بعد صفة «التناوب» . والحق أن بارهيليل يأخذ عن كارناب ، بنوع من القلب لقيم التداولية . ويمكن القول بأن «الرفض» الكارنابي ، هو الذي يصبح روعاً لبارهيليل .

من ثم ، يرى كارناب بأن التداولية ، كانت بالضرورة علماً تجريبياً ، ويميز من هنا بين السيميائية المحضة والسيميائية الوصفية ، إلا أنه يعلن عدم إمكانية إدراكه لتداولية محضة ، وتأسيس كل لسانية ، وكل دراسة للأحداث (في ارتباطها) باللغة على التداولية .

فلنستعد إذن التعريف الذي اقترحه موريس ، والذي يكتب فيه : «إذا كنا نحيل في بحث ما مباشرة على المتكلم ، أو على مستعمل اللغة ، حتى نتكلم بتحديدات أكثر عمومية . فإننا نعتبر هذا البحث صادراً عن التداولية » .

وهذه بعض الأبحاث التي يراها كارناب كذلك :

«التحليل الفيزيولوجي للسياقات ، وتكون فيها الأعضاء الصوتية والجهاز العصبي قاعدة ، في علاقة بالنشاطات الشفوية ؛ فالتحليل السيكلولوجي للعلاقات بين السلوك الشفوي والسلوكات الأخرى ؛ والدراسة السيكلولوجية لمختلف المعاني المصاحبة لنفس الكلمة ، عند مختلف الأفراد ، والدراسات الإثنولوجية ، والسوسيولوجية ، لطرق الكلام واختلافاتها ، بحسب الجماعات والأعمار والطبقات الاجتماعية ، ودراسة الطرق المستعملة ، من طرف العلماء لتسجيل نتائج تجاربهم ، إلخ» .

من ثم ، فحين يقول كارناب : بأن التداولية هي قاعدة كل اللسانيات ، فعلينا أن نرى الأهمية التي يكتسبها ذلك ، تحت قلمه ، في شكل تنويه زائد ومفارق للتداولية . فاللسانيات بالنسبة لكارناب هي درس تجريبي يعارض بالمنطق . إذ يتأسس النحو الوصفي والدلالة وحدها على معارف تداولية . ولا يقصد بالطبع النحو والدلالة المحضة ، لأنه لا وجود لتداولية محضة (أي لتحليل الأنساق الشكلية لقواعد الدلالات) ، لاستقلالها المبدئي عن التداولية .

وعلى العكس من ذلك ، فالدلالة الوصفية (أي الدراسة التجريبية للطوابع الدلالية للغات التاريخية) تعد جزءاً من التداولية . والغريب أننا نجد المناطق ، هم الذين سيجعلون من التداولية درساً شكلياً⁽¹⁷⁾ . وإذا كانت التداولية أداة البحث فهي تعد كذلك في معنى آخر ، عند كارناب . ونلاحظ أن المستقبل خطأ تشاؤم كارناب ، حيث وهو يجعله على حق ، في

متطلباته ، بتوضيح أوامر الدقة ، التي فرضها على النحو والدلالة ، والتي يمكن أن تطبق على التداولية ، بطريقة مضبوطة وخصبة ، وهذا ما سيلعب دوراً هاماً ورئيسياً عند بارهيليل .

ففي مقاله الرائد ، لسنة 1954⁽¹⁷⁾ يلاحظ بارهيليل ، بأن كارناب ، يعد المنطقي الوحيد ، الذي يشير بشكل مباشر إلى تكون حدث اللغات الاصطناعية ، التي يدرسها المنطقي ، بطريقة أصبح معها السياق التداولي لإنتاج جملها دون أهمية تذكر .

لقد أشار كارناب إلى هذه النقطة ، بعرض قراره القاضي بالاقتصار في مناقشته للنحو العام على هذه اللغات⁽¹⁸⁾ .

كما يسجل بارهيليل كذلك ، بأن كارناب ميز بين نمطين من الخضوع للسياق ، (وتعبير كارناب هنا ، هو «الخضوع الخارجي - سياقي») . فالنمط الأول غير أساسي حين يكون السياق الدقيق لجملته ما ، مكوناً من الجمل التي تليها ؛ والنمط الثاني ، وهو أساسي حين يكون السياق الدقيق خارج - اللسانية . وبحكم هذا التقيد - الإرادي والمباشر عند كارناب ، وغير المباشر عند المناطق الآخرين - الخاص باللغات غير الإشارية ، فإن النمو الملحوظ للنحو المنطقي والدلالة المنطقية ، خلال العقدين الأخيرين ، لم يكن له سوى أهمية محدودة في دراسة اللغات الإشارية .

وتعود قيود كارناب ، دون شك إلى سببين : إذ تكفي في البداية اللغات غير الإشارية في تشكيل العلوم ؛ وفي الدرجة الثانية ، يعد منطق اللغات غير الإشارية ضعيفاً ، إذ على هذه اللغات أن تنمى قبل كل شيء . من هنا ، يصوغ بارهيليل ، إجابة عن هذا ، من خلال الموقف التالي : لقد بلغ المنطق اليوم نمواً كافياً ، ولم يعد تشكيل العلم هو الوظيفة الوحيدة للغة ، فليس بإمكاننا إذن تنحية المهمة الشاقة لتحليل العمل المعقد للتعبيرات الإشارية .

VI. نحو تداولية شكلية :

تداولية ستالناكر (Stalnaker) سنة 1972

يصف ستالناكر ، بعد مرور عشرين سنة على مقال بارهيليل ، حالة من حالات البحث في التداولية ، غير المتقدمة . والقريبة من التحديدات التي استعملها بارهيليل سابقاً . وقد لاحظ ستالناكر بأنه ، وإلى فترة قريبة ، كانت التداولية أكثر إهمالاً ، من بين الأجزاء الثلاثة للسيميائية ؛ إذ كانت الأعمال ، إما ذات طبيعة لا شكلية في تقاليد تحليل اللغة العادية ، وإما ذات طبيعة شكلية ولكنها اختزالية (في الدلالة) . من هنا يعلن ستالناكر عن تموضعه ضمن خط الأعمال الحديثة للدلالة الشكلية . مع أنه يريد حقاً القيام بعمل تداولي⁽¹⁹⁾ . ويقتضي هذا في نظره إقامة تمييز بين الدرسين . فما هي الدلالة؟

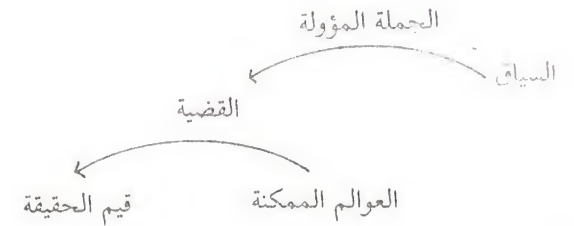
يرفض ستالناكر التعريفات المبهمة ، التي اقترحها موريس وكارناب ، لأن مشكل الدلالة ، بالنسبة له ، هو تعريف الحقيقة ، وشرط هذه الحقيقة في جملة ما ، لأنه الدلالة

نفس الطرف عن الغايات التي يتبعها المتكلمون. فالدلالة إذن هي دراسة القضايا ، أي الموضوعات ، التي تمثل شروط الحقيقة . والقضية هي إذن قاعدة ووظيفة تقودنا من العالم إلى قيم الحقيقة ، لأننا نطلق عامة من العالم الواقعي ؛ إلا أنه من الجدير بنا أن نقيم ، ليس فقط الحالة الحالية للعالم ، بل والحالات الممكنة لهذا العالم ، وهو ما نطلق عليه «العوالم الممكنة» . وتصبح القضية من هنا طريقة لتقسيم العالم إلى قسمين : مجموع الحالات الممكنة للعالم ، وتوزع إلى تلك التي تليها حقيقة القضية ، وإلى تلك التي ليست كذلك .

فكيف نكشف عن العالم الممكن إذن ؟ إننا نقوم بذلك بتخصيص مجال افراد يقال عنه : إنه موجود في هذا المجال .

ويمكننا ، من منظور ستالناكر ، أن نغض الطرف عن الافتراضات ، باقصاء الجمل ومختلف التشكلات اللسانية ، من جهة . ومن جهة أخرى ، باقصاء الأفعال اللسانية ، التي تظهر فيها . مما يجعل الدلالة مفصولة عن اللسانيات . غير أن هذا يظل مشكلاً دلاليًا نعلم من خلاله تخصيص القواعد التي تجمع جمل اللغة الطبيعية ، مع القضايا التي تعبر عنها . لأن هذه القواعد تجمع في أغلب الأحيان الجمل مع القضايا ، التي تعتبر خطوط السياق ، التي تستعمل فيها الجملة .

وبإيجاز ، نجد أن النحو يدرس الجمل ، وأن الدلالة تدرس القضايا . أما بالنسبة للتداولية فهي دراسة الأفعال اللسانية والسياقات التي تتم فيها .



للتداولية إذن مهمتان ، هما :

- تعريف أفعال اللغة المهمة : أي تحليل الأفعال الانفعالية .

- طبع خطوط السياق الملفوظ : الذي يساعد على تحديد نوعية القضية التي تعبر عنها جملة ما .

ويتمثل مشكل تحليل أفعال اللغة في العثور على الشروط الضرورية والكافية للنجاح ، أو ببساطة في الإنجاز العادي لفعل اللغة . وتشتمل هذه الشروط على حضور أو غياب بعض الضغوط ، في السياق الذي يتم فيه فعل اللغة ، ونجد المثال على ذلك في : مقاصد المتكلم ، والمعرفة ، والاعتقادات ، والانتظارات ، والاهتمامات المشتركة بالمتكلم والاستماع إليه ، وفي

أفعال اللغة الأخرى ، التي أنجزت في نفس السياق ، في الوقت الذي تنجز فيه هذه الأغراض بأثرها ، وقيمة حقيقتها ، والقضية المعبر عنها ، إلخ .

ولا يصيب سياق التلفظ القوة التي تعبر بها القضية فقط ، بل يصيب القضية ذاتها . لنأخذ مثلاً ملفوظ : « يتسلى العالم كله جيداً » . فحتى لو فهمنا الجملة ، وكنا على وعي دائم بتسليات كل الأفراد ، في كل زمان فلا يمكننا أن نتكلم على حقيقة الملفوظ ، إلا إذا كنا نعرف ، بالإضافة إلى هذا ، متى تلفظ بذلك ، وحول أي فاعل .

ويمكن إعطاء أمثلة أخرى ، حيث تظهر الأسماء الشخصية ، والأوصاف والاصطلاحات الصغية . إذ تحدد القواعد النحوية والدلالية للغة ما الجملة المؤولة . ويحدد الأخذ باعتبار الخطوط الدقيقة لسياق استعمال قضية ما ، وضمها إلى عالم ممكن ، تحديد هذه القضية لقيمة حقيقية .

وتعادل الجملة المؤولة وظيفية تنطلق من سياق القضية .

فالقضية إذن وظيفية ، تنطلق من العوالم الممكنة إلى قيم الحقيقة . فالسياقات والعوالم الممكنة هما معاً ، محددات جزئية لقبة حقيقية ما ، تعبر عنها حقيقة ما .

ويقتضي اقتراح ستالناكر جمعهما ، معتبراً في ذلك كون قضية ما كوظيفة للسياقات وللعوالم الممكنة لقيم الحقيقة .

فالسياقات والعوالم الممكنة ، هو ما يطلق عليه النقاط الاحالية . من هنا تدرس الدلالة التداولية الطريقة التي تخضع ، عبرها قيم الحقيقة للسياق . (وهو تحصيل من تحصيلات مونتاك (Montague) . ويقول ستالناكر : بضرورة التمييز بين السياق والعالم الممكن ، مدخلاً بذلك مفهوم الافتراض التداولي ، كمفهوم مركزي ، لطبع السياقات ، بحكم تميزاتها عن العوالم الممكنة .

ويقدم المفهوم الدلالي للافتراض ، في أن (ب) تفترض (ك) ، إذا كان (ك) ضرورياً ، كذلك بالنسبة لـ (ب) ، كما هو بالنسبة لغير (ب) . ويعد الافتراض في المفهوم التداولي موقفاً قضوياً . لأن افتراض قضية بالمعنى التداولي ، هو اعتبار لحقيقتها ، كما لو كانت مكتسبة ومستوعبة ، إذ يخضع الناس الذين ينتمون إلى نفس السياق إلى ذلك . لأن الأمر لا يتعلق بموقف ذهني ، بل بما يظهر عبر السلوك اللساني . لأننا نملك قضايا ، بقدر الملفوظات التي نتلفظ بها ، والمسائل التي نطرحها كما يدخل ستالناكر كذلك ، مفهوم الموقف اللساني : فمجموع كل القضايا التي يقوم بها شخص ما ، في سياق ما ، يحدد طبقة العوالم الممكنة ، والتي تتساق مع القضايا السابقة . ومن الطبيعي ، أنه لتلافى سوء التفاهم ، يفضل تقاسم المنخرطين في نفس السياق ، لنفس القضايا . ما

ومننا نجد أن تاعدتين تحكمانه الغايات المرتبطة نسبياً بالقضايا ، وهما :

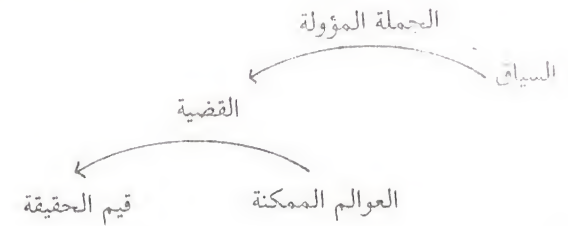
نفس الطرف عن الغايات التي يتبعها المتكلمون. فالدلالة إذن هي دراسة القضايا ، أي الموضوعات ، التي تمثل شروط الحقيقة . والقضية هي إذن قاعدة ووظيفة تقودنا من العالم إلى قيم الحقيقة ، لأننا نطلق عامة من العالم الواقعي ؛ إلا أنه من الجدير بنا أن نقيم ، ليس فقط الحالة الحالية للعالم ، بل والحالات الممكنة لهذا العالم ، وهو ما نطلق عليه «العوالم الممكنة» . وتصبح القضية من هنا طريقة لتقسيم العالم إلى قسمين : مجموع الحالات الممكنة للعالم ، وتوزع إلى تلك التي تليها حقيقة القضية ، وإلى تلك التي ليست كذلك .

فكيف نكشف عن العالم الممكن إذن ؟ إننا نقوم بذلك بتخصيص مجال افراد يقال عنه : إنه موجود في هذا المجال .

ويمكننا ، من منظور ستالناكر ، أن نغض الطرف عن الافتراضات ، باقصاء الجمل ومختلف التشكلات اللسانية ، من جهة . ومن جهة أخرى ، باقصاء الأفعال اللسانية ، التي تظهر فيها . مما يجعل الدلالة مفصولة عن اللسانيات . غير أن هذا يظل مشكلاً دلاليًا نعلم من خلاله تخصيص القواعد التي تجمع جمل اللغة الطبيعية ، مع القضايا التي تعبر عنها . لأن هذه القواعد تجمع في أغلب الأحيان الجمل مع القضايا ، التي تعتبر خطوط السياق ، التي تستعمل فيها الجملة .

وبإيجاز ، نجد أن النحو يدرس الجمل ، وأن الدلالة تدرس القضايا .

أما بالنسبة للتداولية فهي دراسة الأفعال اللسانية والسياقات التي تتم فيها .



للتداولية إذن مهمتان ، هما :

- تعريف أفعال اللغة المهمة : أي تحليل الأفعال الانفعالية .

- طبع خطوط السياق الملفوظ : الذي يساعد على تحديد نوعية القضية التي تعبر عنها جملة ما .

ويتمثل مشكل تحليل أفعال اللغة في العثور على الشروط الضرورية والكافية للنجاح ، أو ببساطة في الإنجاز العادي لفعل اللغة . وتشتمل هذه الشروط على حضور أو غياب بعض الضغوط ، في السياق الذي يتم فيه فعل اللغة ، ونجد المثال على ذلك في : مقاصد المتكلم ، والمعرفة ، والاعتقادات ، والانتظارات ، والاهتمامات المشتركة بالمتكلم والاستماع إليه ، وفي

أفعال اللغة الأخرى ، التي أنجزت في نفس السياق ، في الوقت الذي تنجز فيه هذه الأغراض بأثرها ، وقيمة حقيقتها ، والقضية المعبر عنها ، إلخ .

ولا يصيب سياق التلفظ القوة التي تعبر بها القضية فقط ، بل يصيب القضية ذاتها . لنأخذ مثلاً ملفوظ : «يتسلى العالم كله جيداً» . فحتى لو فهمنا الجملة ، وكنا على وعي دائم بتسليات كل الأفراد ، في كل زمان فلا يمكننا أن نتكلم على حقيقة الملفوظ ، إلا إذا كنا نعرف ، بالإضافة إلى هذا ، متى تلفظ بذلك ، وحول أي فاعل .

ويمكن إعطاء أمثلة أخرى ، حيث تظهر الأسماء الشخصية ، والأوصاف والاصطلاحات الصغية . إذ تحدد القواعد النحوية والدلالية للغة ما الجملة المؤولة . ويحدد الأخذ باعتبار الخطوط الدقيقة لسياق استعمال قضية ما ، وضمها إلى عالم ممكن ، تحديد هذه القضية لقيمة حقيقية .

وتعادل الجملة المؤولة وظيفية تنطلق من سياق القضية .

فالقضية إذن وظيفية ، تنطلق من العوالم الممكنة إلى قيم الحقيقة . فالسياقات والعوالم الممكنة هما معاً ، محدّدات جزئية لقيمة حقيقية ما ، تعبر عنها حقيقة ما .

ويقتضي اقتراح ستالناكر جمعهما ، معترفاً في ذلك كون قضية ما كوظيفة للسياقات وللعوالم الممكنة لقيم الحقيقة .

فالسياقات والعوالم الممكنة ، هو ما يطلق عليه النقاط الاحالية . من هنا تدرس الدلالة التداولية الطريقة التي تخضع ، عبرها قيم الحقيقة للسياق . (وهو تحصيل من تحصيلات مونتاك (Montague) . ويقول ستالناكر : بضرورة التمييز بين السياق والعالم الممكن ، مدخلاً بذلك مفهوم الافتراض التداولي ، كمفهوم مركزي ، لطبع السياقات ، بحكم تميزاتها عن العوالم الممكنة .

ويقدم المفهوم الدلالي للافتراض ، في أن (ب) تفترض (ك) ، إذا كان (ك) ضرورياً ، كذلك بالنسبة لـ (ب) ، كما هو بالنسبة لغير (ب) . ويعد الافتراض في المفهوم التداولي موقفاً قضوياً . لأن افتراض قضية بالمعنى التداولي ، هو اعتبار لحقيقتها ، كما لو كانت مكتسبة ومستوعبة ، إذ يخضع الناس الذين ينتمون إلى نفس السياق إلى ذلك . لأن الأمر لا يتعلق بموقف ذهني ، بل بما يظهر عبر السلوك اللساني . لأننا نملك قضايا ، بقدر الملفوظات التي نتلفظ بها ، والمسائل التي نطرحها كما يدخل ستالناكر كذلك ، مفهوم الموقف اللساني : فمجموع كل القضايا التي يقوم بها شخص ما ، في سياق ما ، يحدد طبقة العوالم الممكنة ، والتي تتساق مع القضايا السابقة . ومن الطبيعي ، أنه لتلافى سوء التناهم ، يفضل تقاسم المنخرطين في نفس السياق ، لنفس القضايا . ما

ومما نجد أن تاعدتين تحكمانه الغايات المرتبطة نسبياً بالقضايا ، وهما :

- عدم تأكيد ما لا يتساق مع القضايا .
- عدم تأكيد القضايا المكتسبة مسبقاً .

ويرى ستالناكر بأن القضايا المقتسمة ، من طرف المتكلمين في وضعية تواصل لساني ، هي العناصر الأكثر أهمية في السياق ، ربما .

VII - تكون تحاولية بثلاث درجات :

برنامج هانسون⁽²⁰⁾ (Hansson) لسنة 1974

ندين لسانسون بما أسهم به من نظام وبرنامج تطوير للتداولية ، فهو أول من حاول التوحيد النسقي ، والربط بين مختلف الأجزاء المتقدمة إلى حد الآن ، بطريقة مستقلة نسبياً ، وذلك بتمييزه لثلاث درجات ، واختيار اصطلاح الدرجات بدل الأجزاء ، يدلل على فكرة العبور المتنامي من مخطط إلى آخر . وسنرى أن العلاقة بكل درجة تعتمد على اعتبار مظهر من مظاهر السياق . ويمكننا القول باغتناء السياق من درجة إلى أخرى ، وتعقده كذلك .

1 - فتداولية الدرجة الأولى : هي دراسة للرموز الإشارية ، (أي للتعابير المبهمة حتماً) ، ضمن ظروف استعمالها ، (أي سياق تلفظها) .

فما هو سياق الدرجة الأولى إذن ؟
إنه الموجودات ، أو محددات الموجودات ، ومن ثم فالسياق الوجودي والإحالي هو : المخاطبون ، ومحددات الفضاء والزمن .

2 - أما تداولية الدرجة الثانية : فهي دراسة طريقة تعبير القضايا ، في ارتباطها بالجملة المنلفظ بها ، في الحالات الهامة ، إذ على القضية المعبر عنها أن تتميز عن الدلالة الحرفية الجملة .

فما هو سياق الدرجة الثانية إذن ؟
إنه سياق بالمعنى الموسع ، عند ستالناكر ، أي أنه يمتد إلى ما يحدث به المخاطبون .

إنه سياق الإخبار والاعتقادات المتقاسمة ، لا السياق «الذهني» ، بل السياق المترجم إلى تحليلات العوالم الممكنة .

3 - أما تداولية الدرجة الثالثة : فهي نظرية أفعال اللغة ، ويتعلق الأمر بمعرفة ما تم من خلال استعمال بعض الأشكال اللسانية ؛ فأفعال اللغة مسجلة لسانياً ، إلا أن هذا لا يكفي لرفع الإبهامات ، والإشارة إلى ما أنجز فعلاً عبر هذا الموقف التواصلية . من هنا يجعل وجود أفعال اللغة الضمنية المشكل أكثر تعقداً .

ولما يكتب شني (Schnelle) عن ذلك ، منذ سنة ١٩٦٣ : « نالينا هو الذي يريد ، فيما إذا .

تم التلفظ الجاد ، أو الدعاية ، أو فيما إذا سقنا مثلاً يشكل تنبيهاً أو إعطاء أمر .

ونرى من هنا ، أن مفهوم السياق غني جداً ، وغير محدد بالنسبة للحالات السابقة . فرفع الإبهامات ، في الحالات المشار إليها ، من طرف شنييل قريب من الاندماج في كفاءة انسكلوبيدية ، أو الكفاءة الثقافية ، أو المتعالية على الثقافة وقريب من الحصافة الفردية .

الفصل الأول : الهوامش والمراجع

- (1) سنجده في الفصل V ، يقود بمطلباته ، عدداً من الفلاسفة التداولية .
(2) Les fondements de l'arithmétique, traduits par Claude Imbert, Paris, le Seuil, 1965.
(3) Gerard Deledalle a sélectionné Les principaux de ses textes pour les traduire et les commenter in C. S. peirce, Ecrits sur le signe, Paris, le Seuil, 1978.
(4) Frege a été traduit en français et commenté par Cl. Imbert, Les fondements de l'arithmétique, et (4) Ecrits logiques et philosophiques, Paris, Le seuil, 1971. La Revue internationale de philosophie lui a consacré un numéro spécial en 1979, où l'article de F. Jacques, l'idiographie, un langage libéré des contraintes de l'interlocution, interesse spécialement notre propos.
(5) لقد كانت مسألة المرجع محركاً قوياً للتحليل المنطقي - فلسفي للقرن العشرين . وقد قيم ف. جاك خطوطها الرئيسية ، ورسم مراحلها منذ روجل في «on denoting» إلى ستراوسن في «Refering» وإلى تجديد دونيلان (Donnellan) وكريك في أطروحته حول المرجع والوصف ، التي نوقشت سنة 1975 . وقد بينت (حواريات) ف. جاك فيما بعد (1979) انطلاقاً من (الحوار المرجعي) ، إننا لا نحيل إلا من خلال سياق ، وفي علاقة تخاطبية : «فكل مرجع هو مرجع - مساعد» . فمعالجة المرجع تعود إذن إلى جزء من التداولية .

(6) Cf. Jacques Bouveresse, Le mythe de l'intériorité, Paris, Minuit, 1976, et wittgenstein, la rime et la raison, Paris, Minuit, 1973.

Cf. également l'intraduction de Gilles- Gaston Granger, Wittgenstein, Paris, Seghers, 1968- Sur la vie romanesque et peu academique de Wittgenstein, Voir la biographie par Von Wright, au début de l'ouvrage posthume de wittgenstein, De la certitude, Paris, Gallimard 1965.

- (7) ويعني هذا تشابهات من قبيل (أ) يشبه (ب) ، لا متلاكهما المشترك لميزة (ك) ، وتشابه (ب) و(س) ، نظرًا لميزتهما التي هي (ك) ، ولكن إذا كان (أ) لا يمتلك (ك) و(س) لا يمتلك (ك) 1 ، فإننا لا يمكن أن نخلص إلى أن (أ) يشبه (س) .

فعلاقة التشابه ليست انتقالية ، ولا تسمح بظهور مجموع في مجموع تحت منفصل .

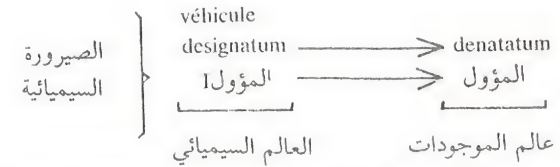
- (8) كما يسجل ذلك بالضبط ، ف. ريكاناتي ، فالعاب اللغة الفيتغنشتانية ، لها معنى أكثر اتساعاً ، يفتح على الفعل الانفعالي لاوستن والفعل اللغوي لسيرل .

(9) J. R. Searle, Expression and Meaning, Cambridge university Press, 1979, p 29.

ف. جاك : La mise en communauté de l'association à l'usage de la langue

(11) لقد نشرت (أسس نظرية العلامة) في سلسلة (الانسكلوبيديا العالمية لوحدة العلم) بشيكاغو، وظهر فيها تأثير كارناب وأفكار حلقة فيينا بقوة. والسلوكية التي يدرسها موريس كانت على اتفاق كذلك مع العقيدة الاستمولوجية السائدة. إلا أن تأثير بيرس والتداولية لا يتوقف عن النمو والانتشار، ومن هنا جاءت توترات عمل موريس.

(12) يسمح الجدول اللاحق بتقويم أهمية التبسيطية الاختزالية التي ينجزها موريس :



يجعل موريس من المؤول عنصراً من السيميوزيس. وينحى هذا العنصر المؤول. وذلك حين «يحل» ليس العلاقة الثلاثية لبيرس إلى ثلاث علاقات ثنائية، نجد أن اثنتين منها، وهما العلاقة الدلالية والعلاقة تداولية، تبسطان، بل وتفسدان. لقد كان اعتقاد بيرس يجعل من علامة تحيل على علامة أخرى. أما مرار موريس الذي يترشح تنظيم نظرية بيرس، وتأسيس سيميائية علمية، فهو ينتهي إلى تأسيس تداولية تجريبية. ويكون موريس في الواقع سيكولوجية العلامات. وهكذا يتلقى كارناب خاصة ذلك. ففكرة تداولية محضة أو شكلية عليها أن تقاوم لفرض ذاتها.

(13) Mead, Mind, Self Society, Chicago, 1934; trad. franç. L'esprit, Le soi et la société, Paris, PUF; 1963.

(14) Roland Posner, Charles Morris und die Verbaltheorie theoretische Grundlegung der Semiotik, Zeitschrift für Sémiotik, 1, 1979.

(15) في هذا الصدد، يعد أصحاب التداولية المندمجة بالسيمائية، باحثين متحلقين حول بول واتزلافيك (Paul Watzlawick) ببالو التو (Palo Alto) أو حول أروين كوفمان (Erwin Goffman) بفيلادلفيا (Philadelphie)، وهم يهتمون بالتواصل الشفوي والتواصل غير الشفوي.

(16) C'est ainsi que Marcelo Dascal s'autorise conjointement de peirce et de Carnap pour l'élaboration de sa «psychopragmatique». Cf. son ouvrage *Pragmatics and the Philosophy of Mind*, Amsterdam, Benjamins, 1983. Sur l'importance accordée à l'usage des signes, voir du même auteur: la sémiologie de Leibniz, Paris, Aubier-Montaigne, 1978.

(17) Y. Bar Hillel, indexical Expressions, Mind, 1954.

(18) R. Carnap, the Syntax of Language, London, 1937.

(19) Robert Stalnaker, Pragmatics, in Davidson et Harman éd, Semantics of Natural Languages, Dordrecht, Reidel, 1978.

(20) B. Hansson, A programatics, in Stenland éd, logical Theory and Semantic Analysis, Dordrecht, Reidel, 1974.

الفصل الثاني

تداولية الدرجة الأولى : دراسة الرموز الإشارية

- الجدي : من يضرب ؟

- الذئب : أنا !

- الجدي : من «أنا» هذا؟

- الذئب : أنا، طبعاً ! من تريده أن يكون غيري !⁽¹⁾.

لقد كان بيرس صاحب تعبير «الإشارة» و«العلامة الإشارية»، بينما استعمل روسل تعبير «الأنوية الخاصة» (egocentric particular)، أما ج. فيومين (J. Vuillemin)، فأدخل «دليل الذاتية» (indicateur de subjectivité)، ونحت ن. كودمان (N. Goodman) اصطلاح «الدليل» (indicator)، وأتى ه. رايشنباخ (H. Reichenbach) باصطلاح «العالم الرمزي التألمي» (Token-reflexive word).

وأمكن بفضل هذه التعابير، تمييز العلامات المعنية بطوابعها.

فما هي إذن هذه الطوابع؟

تعد ضمائر «أنا»، و«أنت»، و«هو»، وإشارات «هذا» و«ذاك»، و«الآن»، تعابير تختلف إحالتها بالضرورة، بحسب ظروف استعمالها، أي وفقاً لملفوظها في السياق، فهي تشير في البداية إلى التمفصل اللساني، الذي تنبثق عنه، قبل إحالتها على فرد (متكلم)، وعلى مكان، وفترة زمنية. من ثم، تعد دراستها، عند هانسون مكوناً للدرجة التداولية الأولى.

ويستعمل مونتك كلمة تداولية، من خلال هذا القبول المحدود⁽²⁾. أما كاليش (Kalish)، فيقول بالشيء نفسه، إذ يرى أن: «التداولية توسع ببساطة التعريف الدلالي لحقيقة اللغات الشكلية، التي تشتمل على اصطلاحات إشارية».

أما بار هيل⁽³⁾ فقد مابل سنة 1954، التداولية بالدراسة الدلالية الشكلية الطبيعية

مدمجاً في ذلك التعابير الإشارية . الشيء الذي يجعلنا نقوم باثبات مضمون دلالي ، معتبرين في ذلك المحددات التداولية . ونأخذ بعين الاعتبار علاقة العلامة بالتأويل ، في حدود المامها بالعلاقة بين العلامة والموضوع . من ثم ، يمكن من خلال معالجة الإشارات أن نميز لدى المنظرين في البداية :

- وجه «تنحية» أو اختزالية على الأقل ، ونجد هذه الحالة عند روسل .

- وجه اعتبار حالة ما ، مع بارهييل ، وذلك بالتسليم بالطابع الضروري له في التواصل ، اعتبار الدور الأساسي للسياق التداولي ، في تحديد إحالة عدد من الجمل .

- وجه دلالي : يستعيد الظاهرة التداولية المسلم بها ، ونجدها عند سكوت (Scott) ولاكوف (Lakoff) .

- وجه تداولي : يستخلص دروسه من المقاربات السابقة ، ولا يتخلى عن استعمال نظرية الأنماط ، ولا عن قانونيته في خصوصية الظاهرة .

I . المحاولة الاختزالية لروسل

يطلق روسل «الأنويات الخاصة» (Particulars égoцентриque)⁽⁴⁾ على الكلمات التي تكون تسجيليتها نسبية ، بالنسبة للمتكلم ، كما هو الشأن في «هذا» ، و «ذاك» ، إلخ . ويضيف إلى ذلك زمن الأفعال : حيث لا يمتلك «أنا ساخن» ، و «توم ساخن» ، دلالة محددة ، إلا حين نعرف وقت التلفظ بالملفوظ .

وتقوم الأطروحة الأولى لروسل على تفاعل - تعاريف الخصوصيات الأنوية ، وهي اختزالية وتبسيطة ، إذ يمكن لكل التحديدات الأنوية أن تعرف بمساعدة إشارة «هذا» .

وهكذا يدل «أنا» على «البيوغرافيا التي ينتمي إليها» ، وتدل «هنا» على مكانة «هذا» ، و «الآن» يدل على زمن هذا ، وهكذا دواليك . ولا يحتفظ روسل إلا بـ «هذا» كأنوية خصوصية وأساسية ، سرعان ما يمتدحها عن الاسم خاصة ، وعن الوصف والمفهوم .

وتعزى على غرار الاسم الخاص ، يشير «هذا» دون وصف ، إلا أن «هذا» لا ينطبق إلا على موضوع واحد خلال فترة ما ، وحين يبدأ في انطباقه على موضوع جديد ، يتوقف عن انطباقه على القديم .

- ولا يوجد وصف غير مشتمل على خصوصية أنوية ، يمكنه امتلاك غرضه الخاص بـ «هذا» ، ولا يمكن أن ينطبق في كل فرصة من استعماله إلا على شيء واحد في فرص مختلفة .

ومفهوم «موضوع» لا يمكن أن يكون إلا أنه لا يمكن أن يكون شيئاً آخر .

تطبيق (هذا)

ويعود الفضل إلى روسل في إمامه بطابع التعبير ، فكلمة «هذا» تعني بالنسبة له كلمة ، لها دلالة ثابتة ، بمعنى من المعاني ، إلا أنها لا تدل إلى ما تشير إليه كإسم . إذ تتغير إشاريته على الدوام . ويصبح تعميم الوصف أو المفهوم غير كاف ، لتحديد «هذا» .

وبإيجاز ، يخضع «هذا» لعلاقة استعمال الكلمة ، مع ما ترتبط به هذه الكلمة⁽⁵⁾ . ويلاحظ روسل عدم تعرضه لأية ظرفية أنوية في اللغة الفيزيائية ، لهذا يضع السؤال إذن : هل نحن في حاجة حقاً إلى هذه التحديدات؟ ألا يمكننا التخلي عنها؟ وجوابه معروف هنا : فـ «هذا» كلمة لا حاجة لنا بها في وصف شامل للعالم . إذ «لا تكتسب الخصوصيات الأنوية في أي جزء من وصف العالم ، سواء تعلق الأمر بالعالم الفيزيائي أو العالم السيكلوجي» .

وهكذا يفهم كارناب الأمر ، ولذلك ، فهو لا يبحث كما رأينا عن المعالجة الشكلية لهذا النوع من التعابير ، فبالإضافة إلى هذا فقد نبه موريس كارناب إلى ممارسة ميدان بحث ، هو التداولية ، والتي يمكن أن يعود إليها هذا النمط من الدراسة .

وإذا كان روسل ، لا يقلل من جهة أخرى ، إلا بتبني الاستعمال الوصفي والعلمي للغة ، فليس الأمر كذلك ، مع بارهييل ، الذي يرى بأن الوقت حان لتطبيق معالجة دقيقة على اللغات الطبيعية للتواصل . ولعل هذا الاعتقاد هو ما أوحى إليه بمقال سنة 1954 .

II . معالجة الرموز الإشارية عند بارهييل

ثلاثة أمثلة : [1] الجليد يطفو فوق الماء

[2] الجو ممطر .

[3] أنا جائع .

تأتي الأمثلة السابقة للكشف عن اتساع الاختلافات في درجة الخضوع إلى سياق الإنتاج ، فنجد المثال [1] يحيل على نفس حالة الأشياء في كل شيء ، بينما يجد المثال [2] أننا نعرف مكان وفترة إنتاجه . أما المثال [3] فيجد أننا نعرف المتكلم وزمن الإنتاج . وبالتالي فمن المشروع أن نجرد المثال [1] من السياق التداولي للإنتاج ومن الاتفاق ، والقول بأن كل اتفاقات [1] تمتلك نفس المرجع .

ويستتبع ذلك أن مشروعية التجريد ، تجاه السياق التداولي (الذي هو حدث دلالي وصفي) لا يتم إلا حين يكون السياق التداولي دون أهمية . فلا يمكننا من هنا الكلام عن مراجع [2] و [3] .

ولكي تقترب جملة ما من ملفوظ ما ، عليها أن تستجيب لبعض الشروط النحوية والدلالية ، بالإضافة إلى إنتاجها ، الذي عليه أن يلبي بعض الشروط التداولية ، كانتاجها من طرف كائن واع ،

له موقف اقتراحي .

نأني أي شيء إذنه يحكمه أن يجد بعض اتفاقات المثال [3]؟ وتفيد الإجابة ، مادام

الوصفية ، أما الثانية فتعود إلى التداولية المحضة .

ومن بين مشاكل التواصل ، التي تصاحب استعمال اللغات الإشارية ، والأكثر أهمية ، هي بدون شك التالية : إمكانية استقبال السياق التداولي المعروف عند منتج تعبير ، غير مقعد مباشرة ، إلا أنه مستوعب ضمناً لشمل فعل التواصل له ، بنفس الطريقة ، من طرف المستقبل .

إننا ننسى عموماً الخضوع للسياق التداولي ، الذي لا نعطيه حقه ، أو أننا نحفظ به كشيء مؤكد . الشيء الذي يتولد عنه الكثير من سوء التفاهم ، فبالإضافة إلى تغير «عمق» السياق التداولي ضروري المعرفة ، بحسب الوضعيات ، لا يمكننا التكرار إلى نظامه المتنامي خطياً . وعلينا ألا ننسى بأن اللغة هي عنصر هام من السياق !

وتكفي مقارنة فهمنا لـ (Nine) و (Nein) ، تبعاً لمعرفتنا ولغة المستعملة ، لإدراك كل ذلك .

III . التداولية الإشارية أو الحالة القياسية :

أطروحة بول كوشي (Paul Gochet) (7)

اقتربت معالجة بول كوشي لتداولية الدرجة الأولى بحدتها وحمولة رهانها . فالمسألة تطرح كالتالي : وجوب إدراك تداولية الدرجة الأولى كاستطالة للدلالة ؟ ومن ثم ، سيكون في إمكاننا تحقيق إستمرارية مرضية . أو أن علينا إدراك تداولية شكلية ، مستقلة ، بداية من الدرجة الأولى !

وقد جعلت الأطروحة التي يدعمها كوشي أولئك الذين تبناها ، كاستطالة دلالية ، يخفقون ، إذ لا بد من الإلمام بها مستقلة بنفسها .

1 - ونجد بين الإشارات ، مسألة زمن الأفعال ، التي تأخذ باهتمام كوشي ، وكان پريور (Prior) ، قبله ، قد كوّن منطقاً للأزمة ، مضيفاً للنحو عمليات زمنية ، وكان هذا المنطق الزمني في البداية مجرد استطالة للمنطق الصيغي ، دون أن يكون له أي أثر على التداولية .

وهكذا ، فقد أغنينا النمط القابل للمطابقة ، بإدخال مجموعة نقاط ، أو مقاييس زمنية ، ذات علاقات محددة في هذا المجموع ، كما في : (ت) و >> . ولا يمكننا تسجيل توافٍ بين فترة زمن وعالم ممكن : فكلاهما يعملان كمقاييس يخضع لها انتشار قضية ما .

[1] ستكون حقيقة إذا أمطرت .

وتحلل إلى :

[2] أمطار في حالة عالم سابق على الحالي .

وتحلل كذلك إلى :

[3] من الممكن أن تمطر

وتحلل إلى :

السياق التداولي للإنتاج ، غير معروف . فإهماله يعني ترك الاتفاق ، دون أي مرجع . وعلينا إذن اعتبار وجود علاقة أساسية ثلاثية بين الاتفاق والسياق والقضية .

ومن الممكن بالطبع تحليل السياق أكثر فأكثر ، بالتعرض إلى المتكلم والمستقبل ، وزمن الإنتاج ، والمكان ، إلخ . لإمكانية حصولنا بذلك على علاقات متعددة الثنائيات ، بأربعة حدود ، وبخمس ، فأكثر .

ويمكننا كذلك ، إذا ما كان هذا سهلاً ، اختزال العلاقة الثلاثية إلى علاقة ثنائية ، بيد أن النقطة الأساسية ، في هذه الحالة ، هي أن أحد أعضاء العلاقة لن يكون هو الاتفاق نفسه ، بل الثنائية المنظمة ، والتي تقوم على الاتفاق والسياق .

ويذكر بارهيل ، بما سلم به سترافسون (Strawson) ، وهو أن ما يحيل على القصة ليس هو اتفاق جملة ، بل ما يحيل على القصة هو المتكلم ، بواسطة اتفاق جملة ما⁽⁸⁾ . من ثم ، فالمقترح يوازي ويكمل ؛ ويؤكد عدم إمكاننا الكلام على مرجع اتفاق جملة ما ، دون الإشارة إلى السياق التداولي للإنتاج .

ويقترح بارهيل كذلك ، ألا نخصص لا المرجع ، ولا قيمة الحقيقة في اتفاقات الجملة من نمط المثالين [2] و [3] ، بل فقط اتفاق جملة في سياق ما ، (أي الثنائية المنظمة ، والقائمة على اتفاق الجملة وسياقها) .

فالغثور على شيء من المعنى التقليدي لـ «الحكم» (كممارسة فردية للتمييز في الموقف الملموس) ، يقترح له بارهيل من هنا ، إطلاق الحكم على ثنائية منظمة . فالملفوظ مستقل عن السياق . أما الحكم فهو فورية الحالة الخاصة . وأطروحة بارهيل ، بالنسبة لتنحية التعابير الإشارية واضحة : إذ لا يمكن للاستعمال التواصل للغة العادية أن يتخلى عن التعابير الإشارية . ولضرورتها ، من الأجدي معالجتها ، أي إبراز كيفية دخول السياق ، الذي توجد فيه مرجعيتها ، ضمن تحديد مرجع الجملة .

ولكي يقنعنا بارهيل ، فقد قام بانجاز لعبة إيهام ، يدعونا فيها إلى تخيل المنطقي توم بروون (Tom Brown) ، (وهو متعلق ببرنامجن) ، مقررًا المعالجة من خلال التجربة . ففي أول يناير من سنة 1951 ، سيحاول أن يرى فيما إذا كانت الحياة ممكنة بالاختصار فقط على استعمال الجزء ، غير الإشاري للحياة الطبيعية . لقد كان يود من زوجته أن تحمل إليه فطوره وهو على السرير ، إلا أنه منح نفسه من قول : «أنا جائع» ، أو «من فضلك احملي لي . . .» ، مع العلم أن زوجته على علم بالتجربة ، ولا تقوم بأي مجهود لتأويل محاولات توم بروون . . . وباختصار ، فالجوع هو الذي يفتح المنطقي عن لفته غير الإشارية . .

ويُعتبر بارهيل عن اعتقاده في كون : بحث اللغات الإشارية ، ووضع هذه اللغات ، يعد من المهام المستقبلية بالنسبة للمناهضة المعاصرة . فأولى هاته المهام ، تعود إلى تداولية

[4] تمطر في عالم ممكن.

وقد أصبحت أهمية إدخال العوالم الممكنة في معالجة الصيغ شيئاً مسلماً به، مع هينتيكا (Hintikka) (1973): «فبالإطلاق من عالم إلى تعاقباته، يمكننا اختزال شروط حقيقة الملفوظات الصيغية، إلى شروط حقيقة الملفوظات، غير الصيغية»، إلى أنماط الحساب الصيغي، الذي يقدمه كرييك (Kripke)، في رباعية منظمة:

د، ف، و، ر <

ويشير (د) إلى مجال الموضوعات. و(ف) إلى وظيفة تأويل تخصص الثوابت الفردية بأفراد، والثوابت المحمولى بمجموع أفراد أو أزواج، أو تثلث منظم من الأفراد.

ويشير (و) إلى مجموع عوالم ممكنة.

و(ر) إلى علاقة ولوج هذا المجموع.

ونضيف هنا (ت) و> المعرفة قبل قليل، بطريقة تستهدف الحصول على تسديس منظم:

< > د، ف، و، ر، ت، < > <

ويتتابع غنى النمط بتبني تناسقية فضاء - زمنية، ومقاييس تشير إلى العامل، ثم المخاطبين. وقد اقترحت دانا سكوت (Dana Scott) سنة 1970 هذا الإغتناء، إلا أن صعوبة هذا النوع من المقاربة تأتي من استحالة مراقبة تلفظ التناسقات، التي نقدر اعتبارها.

وهكذا يقدم لويس (Lwis) لائحة أولى ثمانية، وهو يقصد بالمقياس... «كل ثمانية، حيث تشمل التنسيقات الأولى العالم الممكن، والثانية فترة من الزمن، والثالثة مكاناً في الفضاء، والرابعة شخصية ما (أو بعض المبدعين القادرين على التدخل كمتكلمين) والخامسة مجموع مخاطبين، والسادسة مجموع (مفرغ بالطبع) لموضوعات ملموسة، قابلة لأن يشار إليها بالإصبع، والسابعة جزءاً من الخطاب (السياق الفعلي)، والثامنة مقطعاً لا نهائياً من الأشياء» (1972).

وربما كان من الأجدي إضافة تنسيق «الموضوعات الباردة» التي نشد إليها اهتمام المخاطبين! - التي هي كل جملة تشتمل على تعبير غير محدد، إلا أنه يحدد من خلال السياق، الشيء الذي يضافه مقاييس جديدة.

ويميز لويس، من بين التنسيقات، تنسيقات التخطيط، تلك التي تعطي قيمة متغير، يمكن أن يظهر حراً في تعابير من نوع:

(س) كبير، أو ابن (ي)، وتلك التي تظهر مسبقاً في أنماط الحساب غير الصيغي للمحمولات، والتنسيقات السياقية التي تخصص المتكلم والسامع، وفترة ومكان التعبير.

لقد تبين للاكوف (Lakoff) بأن تقريب التنسيقات السياقية إلى تنسيقات تخصيص، وسيلة جيدة لحصر تعدد الأولى، بل ولتنحيتهما. ويسمح الافتراض الإنجازي باختزال جملة أمرية إلى جملة دلالية مثلاً، ليصبح الفعل محمولاً مشروطاً بالعديد من الموضوعات.

ويشير اختزال التداولية إلى دلالية، العديد من الإعراضات، التي تعود بالدرجة الأولى إلى

تعقد المحمولات... وتجاهل هذه الإختزالية سياقية اللغات الطبيعية والتنسيقات التخصيصية. إذ لا يتغير السياق مع المخاطبين فقط، بل تخضع الخطوط الدقيقة للسياق إلى دلالة الجمل. ونجد أن بول كوشي يؤكد ذلك بشكل جيد، إذ يقول بأن: «فكرة وجود أحداث تراكمية، تتوسل بواسطتها ودون انقطاع تنسيقات جديدة، تقوم على تمثيل الإخبار النصي، والإخبار السياقي لنوعين من الأخبار المستقلة، التي تجتمع لإعطاء الدلالة الشاملة. غير أن هذه الفكرة خاطئة، لعدم استقلالية الجزء الدقيق من السياق عن النص».

ومن الأجدي إذن إبعاد الإلتجاء إلى نظرية الأنماط، وذلك بتلافي: اختزال التداولية إلى دلالية، والاحتفاظ باستقلال التداولية.

إن ما يجعل تجديد كريوسيل [Cresswelle] (1973) ممكناً، من منظور كوشي، هو إدراك السياق كغرض للتعبير.

2 - وتشد الانتباه محاولة أخرى، إذ نجد عند اللساني بنفست مسلمة جيدة للبعد الإشاري للزمن، كما علمت عليه اللغة والخطاب. والحق أن الأمر لا يتعلق بالزمن الفيزيقي (المستمر، والأحادي الشكل، والمجزأ إرادياً) ولا بالزمن التسجيلي (زمن اليومية والتاريخ)، بل يتعلق بالزمن اللساني، الذي نجد له خصوصية، في «ارتباطه العضوي، بممارسة الكلام، إذ يتحدد ويتنظم كوظيفة للخطاب». فالزمن له مركزه - مركز توليدي ومحوري معاً - في حاضر لغة الكلام. ولا توضع لحظات الزمن إذن في اللغة بحسب وضعها الخاص، «بل تأتي كوجهات نظر خلفية أو أمامية فقط، انطلاقاً من الحاضر». فعلى اللغة بالضرورة أن «تأمر الحاضر، انطلاقاً من محور، وهذا يكون دائماً، و فقط، لحظة الخطاب». من هنا، يأتي التمييز الدقيق لبول كوشي، الذي يجد، أن العلاقة بلحظة الكلام هي الإشارية؛ فالسياق، الذي هو التداولية هنا، هو الذي يحدد العلاقة بنقاط تقويم متميزة عن الحاضر.

ويستعمل فالش (Valch)، وهو تلميذ كابلان (Kaplan) مفاهيم قريبة، لكي يتحدث عن الاستعمال التكراري لـ «الآن».

كما يعطي كاببي (Gabby) فكرة عن أهمية نظرية الأنماط في دراسة الزمن اللساني. إذ على الأنماط التداولية أن ترتبط بالإتفاقات، حتى تأخذ باعتبار زمنية الكلام.

وعلياً أن لا ننسى أخيراً كون بعض الإشارات كذلك وإصلاط ومغيرات. فالأسماء الشخصية، تكون طرفاً بدورها - كما لاحظ ذلك بنفست (Benveniste) - في الجهاز الشكلي للملفوظ، فهي علامة الذاتية في اللغة، ويظهر أن الأمر يتعلق بعمليتين مختلفتين: الكشف وجودياً عن قائل «أنا» أو قائل «أنت» في غرض من الأغراض الملفوظة؛ وقياس الأهمية في تعريف الذاتية عموماً. والإعلان عن طابع القائل في اللغة.

وينجح مفهوم المرجع - العاكس (rétroréférence) الذي نحتة فرانسيس جاك (Francis Jacques) في الحواريات (Dialogiques)، في الجمع بين وجهتي نظريهما: الإشارية والتلفظية.

IV - السياق: التنوع أو التوحيد

بعد السياق، كما قد نفهمه، مفهوماً مركزياً، يمتلك طابعه التداولي⁽⁸⁾ إلا أن الصعوبة تأتي من عدم معرفتنا أين يبدأ أو أين ينتهي. ونلاحظ «اتساعه» شيئاً فشيئاً، بمقدار ما نمر من درجة تداولية إلى أخرى... إلا أننا نلمس تضخماً خطيراً في الدرجة الأولى، مع أن في إمكاننا تخصيص حدودها من جهة، وإقامة نمطية من جهة أخرى.

وسنرى في البداية كيف تتأسس محاولة، على نظرة غير شكلية وكيفية نسبياً، وهي تعطينا أربعة أنماط من السياقات. كما نثر على منظور مفهوم موحد للسياق، ينضم إلى العوالم الممكنة انطلاقاً من معالجة شكلية وتوسعية للتداولية.

1 - نمطية رباعية الأجزاء⁽⁹⁾

وتقوم على تمييز:

أ - السياق الظرفي والفعلية والوجودي والإحالي، وهو هوية مخاطبين، ومحيطهم الفيزيقي، والمكان والزمان اللذان يتم بهما الغرض، وكل ما يندرج في الدراسة الإشارية. من هنا، كان موضوع التداولية، عند بارهيل ومونتاك، هو السياق وما يحويه من أفراد موجودين في العالم الواقعي.

ملاحظة: نبحث هنا، من داخل العمل ذاته (وليس كشخص يفحص العمل من خارج النص)، يمكن تحديد موضوع الإحالة، إذ تدخل مظاهر أخرى للسياقية وخاصة (س) و(د)، كما يبين ذلك جاك، بمثال الحوار خلال تقصي الإحالة.

ب - السياق الموقف أو التداولي، ونعبر هنا من شيء فيزيقي خالص إلى شيء وسيط ثقافياً. ويتميز «الموقف» بالاعتراف به اجتماعياً كمتضمن لغاية أو غايات، وعلى معنى ملازم، تتقاسمه الشخصيات المنتمة إلى الثقافة نفسها. وبهذا تندرج الممارسات الخطابية في مواقف محددة ضمناً تارة، وتارة من خلال إعلان خاص. وتكون الأقوال المعلنة، غير لائقة فيما يظهر.

وكمثال على السياقات الموقفية: إحياء إحتفال كنائسي، والمزايدة على أعمال، والمناقشة بين برلمانيين في جلسة علنية، والمغازلة، والمداعبات الرديئة بين الأصدقاء، والحوار الإحالي بين شارلوك هولمز (Sherlock Holmes) والدكتور واتسون (Dr. Watson)، والمساومات الإفريقية، والتحدث بسرماً، في الأذن⁽¹⁰⁾.

من ثم يحدد المعادل الشفوي لـ «نوع» أدبي، إلى جانب السياق الموقفية، الأدوار التفاعلية المؤسسية إلى حد ما، كما يبين ذلك أوستن (Austin) في تحليل واجبات إستكمال فعل إنجازي. وهكذا يقدم المفهوم السياقي، كما سبق التعرض إليه، عديداً من الصعوبات، منها تفوق الممارسات الخطابية في الموقف على ألعاب اللغة الفيغشتاينية (Wittgensteiniens)، واشكال الحياة، التي ترتبط بها هذه الأخيرة. حيث لا يتبقى سوى مصدرية توليد الأوصاف.

ج - السياق المتداخل الأفعال، وهو يتأسس على أفعال اللغة في مقطع متداخل -

الخطابات. إذ يتخذ المخاطبون أدواراً تداولية محضة، هي الإقتراح والإعتراض، والتضييق. ويستدعي فعل لغة ما فعلاً آخر، إلا أنه يخصص بحسب بعض العوائق المقطعية، لأن تسلسل أفعال اللغة قضية منتهية.

د - السياق الإقتضائي، ويتكون من كل ما يحدث به المخاطبون من اقتضاءات، أي من اعتقادات، وانتظارات، ومقاصد.

ويكون السياق الأستمولوجي للاعتقادات، بالمعنى الدقيق الذي يعرفه روبرت ستالناكر، ويأخذه عنه فرانسيس جاك، مشتركاً بين المخاطبين (من هنا نتوجه برفق نحو التصعيدات السياقية لسيرل، ونحو المعرفة الموسوعية، ونحو الثقافة)، أي إلى المعنى الإجرائي في التحاليل الخاصة، والاعتقادات، التي أصبحت بالتدرج مشتركة بين المخاطبين، لبلوغها إليهم خلال الحديث.

ملاحظة: يزود السياق الموافقي مقاييس الدقة الثقافية (ومن غير اللائق القول هنا عن طفل بأنه جميل، خوفاً من أن تصيبه العين الشريرة، كما أنه من غير اللائق المطالبة بتخفيضات، ومن غير اللائق القيام بمشتري ما، دون مطالبة بالتخفيض).

ويعد فعل لغة ما دقيقاً، للحاقه بفعل لغة أولية، حسب المتطلبات السياقية المتفاعلة. وهكذا، فبعد اعتراض ما، علينا أن نتنظر الرفض، أو الاعتراف بمشروعية الإعتراض. ففي السياق الإقتضائي، تقوم الدقة على احترام الإقتضاءات، التي تصبح مشتركة عند المخاطبين، والتي علينا أن لا نناقضها، ولا نكررها.

2 - المفهوم الموحد: مجموع - السياق: ستالناكر وجاك

لنتذكر تعريف التداولية التي يتبناها الباحثان، وهي أن: التداولية دراسة خضوع القضايا للسياق. فالإقتضاء الأولي لهذه التداولية، هو وجود مفهوم بسيط ووحيد للسياق. لأن السياق الذي تخضع له الجمل هو الذي يستعمل في تحليل أفعال اللغة، والذي يعبر من خلاله عن قواعد منطق المحادثة.

من هنا يسمح المفهوم الموحد للسياق بنمو تداولية محضة، يكون موضوعها هو معالجة ما يعود في اللغات الطبيعية إلى الشروط العامة للتواصل.

أ - تطور السياق، مع تطور الخطاب في الآن نفسه. يغير كل فعل لغة السياق. إذ تكلف المسألة المخاطب مثلاً بالجواب، هذا الجواب الذي يستدعي الاعتراض. ويؤثر السياق في غرض القول بتعديله. لأن السياق هو أثر أفعال اللغة السابقة، وسبب أفعال اللغة اللاحقة.

ب - دقة مفهوم السياق وقوته استناداً إلى مفهوم العالم الممكن، فسيمائية العوالم الممكنة... إطار يلائم التداولية. ويتعلق الأمر هنا، بتوسيع تعاقب العوالم خارج العالم الواقعي. وهكذا يكون في إمكاننا تطبيق قيم الحقيقة على الملفوظات الصيغية: لـ «من الضروري أن (ب)» = «(ب) حقيقي في كل كذات...»، والشيء نفسه فيما يخص الاعتقادات.

الفصل الثالث

تداولية الدرجة الثانية : المعنى الحرفي والمعنى التواطلاي

(تعد هذه المسائل أوامر، وهذه الإدراكات تهديدات
وهذه التفسيرات إعتذارات)

[بلانش نويل كرونك (Blanche - Noell Grunig)]

تعتبر تداولية الدرجة الثانية، من خلال برنامج هانسون: «دراسة للطريقة. التي ترتبط بها القضية بالجملة المعبر عنها. إذ على القضية المعبر عنها، في كل الحالات أن تتميز عن الدلالة الحرفية للجملة».

كيف نُعبر إذن من الدرجة الأولى إلى الثانية؟

يعد التعميم، الذي قام به ستالناكر في الدرجة الأولى، مصدرًا لتداولية الدرجة الثانية. إنه توسيع لمفهوم السياق: من سياق الموضوعة، وكشف الإحالات، والمنفذين، إلى السياق المتعارف عليه عند المخاطبين كـ «حدس».

وكما في سياق الموضوعة، يقع التدخل لرفع الإبهام النسقي الإشاري، كما في مثال: «كل شيء على ما يرام هنا»، ويتدخل السياق الموسع لرفع الإبهامات في الجمل كذلك، حتى وهي لا تشمل على إشارات، وتعبر عن قضايا مختلفة، بحسب السياق.

لنأخذ هنا مثالاً أضح كلاسكيًا، وهو:

- عم... يبحث دون جوان؟

- إنه يبحث عن زوجة.

هذه على السياق، بين تأويل: «إنه يبحث عن الزواج»، وتأويل: «توجد هناك امرأة متزوجة يبحث عنها». وكما يعرف كل واحد عن دون جوان، فإن اعتماد التأويل الثاني هو الوارد. وسمي التمسك الأول بالتمسك الثاني في المعنى المعبر عنه، وعلينا أن لا نطرد

و «يعتقد فلوسي (Flossie) بأن (ب)» = «(ب) حقيقي في كل كذا... وينسجم مع اعتقادات فلوسي». من ثم تعرف القضية كمجموع خاص لكذا... إذ إن المضمون القضوي حقيقي، ما دامت القضية هي وظيفة، لها كمجموع لانطلاقها... وكمجموع لوصولها قيم حقيقية. حقيقية وخاطئة، تدفع إلى التطبيق... وهذا يعني أنه للتعبير عن قضية من اللازم التمييز بين الإمكانات. هذه القدرة أساسية عند المتكلم، لأن مجموع العوالم الممكنة الدقيقة في وضعية ما، هي مجموع - السياق.

الفصل الثاني : الهوامش والمراجع

- (1) Extrait du récit populaire: Et pourtant la patte était blanche...
- (2) Richard Montague, Pragmatics, in Klibansky, La philosophie contemporaine, Florence, 1968.
- (3) Kalish, art. «Pragmatics», in Encyclopedia of Philosophy, 1969.
- (4) B. Russell, An inquiry into Meaning and Truth, London, 1940; Cf. aussi Human Knowledge, London, 1948.
- (5) Cf. Les remarques de Jean-Claude Pariente, in le langage et L'individuel, Paris, colin, 1973, p (5) 85à 110.
- (6) P. F. Strawson, on referring. Mind, 1950.
- (7) Paul Gochet, Pragmatique formelle: théorie des modèles et compétences pragmatique, in H. (7) Parret éd, le langage en contexte, Amsterdam, Benjamins, 1980. Lire également How to combine speech act theory with formal semantics, in Possibilities an Limitations of Pragmatics, ibid, 1981.
- (8) وعن موضوع التداولية يتكلم ماكس بلاك (Max Black) عن «السياقية»، بينما لا يرى هيرمان باري (Hermann Parret)، طريقة جيدة لتصنيف أنماط التداولية، التي يقدر تأسيسها على أنماط السياق الدقيقة.

Cf. Hermann Parret, art. «Pragmatics», in The. A. Sebeok. éd, Encyclopedic Dictionary of Semiotics, 1983.
Françoise Armengand, Eléments pour une approche pragmatique de la pertinence, in Philo- (9) sophica, Gand. n° 29, 1982.

(10) يقابل هذا ما تطلق عليه بلانش - نويل كرونك (Blanche-Noëlle Grunig) «المرس الموقفي» واسم: أي «الاطار الاجتماعي المحدد». ويمكن لهذا أن يسري على «المؤسسة الرسمية (من محكمة، حيث يجري استجواب أو محاكمة؛ ومستشفى: تتم فيه مقابلة بين ممرض ومريض، وتجمع: تثار به خطبة مملّة، ومدرسة: يتحاور بها المدرس والتلاميذ، إلخ)، ويسري هذا على آلاف مشاهد الحياة اليومية، التي تطبعها روتينية الشكل الثابت: كما هو الشأن في المطعم»...

Cf. B. N. Grunig, Plusieurs pragmatiques, in DRLAV, N° 25, 1981.

موضع تساؤل هذا التمييز الآن. لنسجل قبل هذا أن بالإمكان إغناؤه بطرق متعددة⁽¹⁾؛ لأن المعنى الحرفي يتميز عن المعنى الاستعاري أو المجازي، كما يتميز المعنى المباشر عن المعنى التلمحي، لأن ما يؤكد ليس هو ما يتطلب الاقتضاء.

I. الاقتضاء، والتضمينات

1 - الاقتضاء

نعرف منذ مدة العلاقة المنطقية للتضمنين بين الملفوظات. فالقول باستدعاء ملفوظ لآخر، هو القول بأن من التناقض تأكيد الأول، والتنكر للثاني. وهو ما يمثل له في رمزية الاستعمال كالتالي:

ب < ك ≡ لم (ب لم ك).
لقد حدد ستراوسن (Strawson) تمييز الاقتضاء عن التضمنين، سنة 1952. إذ لا نقول بأن ملفوظاً ما يقتضي غيره، إلا إذا كانت حقيقة هذا الأخير شرطاً مسبقاً لحقيقة الأول.

وهكذا نجد:

[1] كل ققط أرنو (Arnaud) تستمتع بقلولتها.

ويقتضي هذا أن:

[2] لأرنو ققطاً

و

[3] يتأسف كلودومير (Clodomir) على تسميمه لفأر،

ويقتضي هذا أن:

[4] كلودومير سمم فأراً.

وكذلك، أقول:

[5] حتى ألبير (Albert) أعجبته المسرحية،

واقضى بأن كل العالم أعجبته المسرحية. وأدفع إلى فهم (وهو أمر آخر) بأن ألبير ناقد صعب المراس خاصة. ونفهم بسهولة، بأن الاقتضاء يعطي فرصة للإفهام، دون تحمل مسؤولية مقصدية عن المحتوى، وكمية هذا المحتوى القضوي.

فالمحادثات اليومية متعددة الأغراض، وهي من قبيل:

- كان عليّ ترك سيارة البورش (Porche) بالمرآب،

وهو غرض موجه للإفهام، بطريقة لا مبالية، بسعادة امتلاك شهاب صغير وقوي (هو السيارة).

ويمكننا كذلك وبطريقة بلاغية، التقعيد في الخطاب، وعلى سبيل الاقتضاء، لما نريد انتشاله

من المناقشة، وذلك باقتضاء شكل عنيف، كما يدل على ذلك المثال المزدوج للغرض التالي:

- بأى توابل تريد أن تؤكل؟

- لكنني لا أريد أن أؤكل...

2 - التضمنين

وهو علاقة أخرى، ذات قرابة بالسابق، ويصفها كرايس (Grice) كعلاقة تقترب في اللغة العادية، من الاقتراح والإيهاء.

ويميز كرايس بين تضمينات المحادثات، أو الخطابية، وبين التضمينات العرفية، أو المعجمية.

وكمثال عن التضمينات العرفية أو الخطابية: التوصية في رسالة موجهة إلى صديق، بطلب في البيولوجيا، يُعرف بدقته وخطه الجميل، الشيء الذي يعد تغريراً بالأستاذ! إلا أنه يعني الإفهام، دون رغبة في تأكيد ذلك مباشرة، بأن هذا الطالب باحث ضعيف...

وهذا النمط من الإيهاء، والذي يأخذ مكانه في الخطاب، هو ما يطلق عليه كرايس التضمنين الخطابي، الذي يمتلك غرضين مهمين: والذي يوجد خارج الدلالة، إلا أنه موجود في السياق.

والحق أن التضمنين لا يكون عنصراً من دلالة التعابير المستعملة («الخط الجميل» لا يدل على «باحث ضعيف»). من هنا، يخضع التضمنين بقوة للسياق، بالمعنى الواسع، وبغاية ما.

فالتوصية بمنبه الأجراس، وتضمن دقته، لا يدفع لا إلى التضمنين، ولا إلى الضحك؛ وهذا مقياس آخر في الخضوع للسياق، والذي يفهم كنص: هذا التضمنين ملغى.

فاستكمال النص يمكنه إلغاء التضمنين، الذي يستدعيه النص، فيما إذا بقي دون استكمال. ففي المثال السابق، يمكن أن نجد: «(س) دقيق، وخطاط، ومبدع بشكل جلي!» فالتضمنين موجود، من خلال وجود التعبيرات المرادفة له: فهو غير مرتبط.

ويمكن للتضمنين في النهاية أن يظهر فاسداً، دون تنبه للقضية وإلى قيمة حقيقته.

كما يمكن أن نتصور (الصديق): الأستاذ المرسل إليه، يكتشف فيما بعد بأن الباحث الشاب، الذي لم يتبنه، كان موهوباً جداً، مما يدفعه إلى اتهام صديقه بـ «خداعه». لكن يمكن لهذا الأخير أن يستطرد (وينوع من سوء النية، على الرغم من كل شيء): «ولكنني أؤكد لكم بأنه حقاً، جد منظم، وبأن كتابته رائعة!»، ويضيف ربما: «لقد استنتجتم مما كتبه تضميناً خاطئاً!».

فلا علاقة إذن للتضمنين بقيم الحقيقة، ولا بالشكل اللساني، وهو غير منطقي بالمعنى الدقيق، أو اللساني، أنه خطابي وسياقي، إذ يقوم على كل ما «يفكر» فيه، إنطلاقاً مما يقال، ومن الموقف الذي يقال فيه، وهو موقف يخالف موقف المتكلم، إلا أنه موقف مخاطبين (وعديد) من المخاطبين.

ويعطي القرار الذي اتخذه كرايس، في اعتباره للنشاط الخطابي كشطاً عقلي، مصداقية لتقعيد مبدئه الشهير، فيما يخص التعاون والحكم اللاحقة. وتزود هذه الأخيرة المقدمات المنطقية بقياسية إضمارية... يكون التضمنين من خلالها خلاصة. هي مبدأ التعاون كالتالي:

«قم بمساهمتك في التواصل، بالطريقة التي يتخذها الهدف التواصل، المخوض في الفترة

اللائقة»

بل جهلي . وتلك هي خلاصة (التضمين) التي على السامع العادي أن يستخلصها .
ويقوم تضمين المحادثة ، كقاعدة للطرق التواصلية المضمنة . فلكي نقصد (ك) (الذي لا نريد الكلام عليه مباشرة لسبب من الأسباب) ، يكفي أن نتكلم على غرض (ب) ، أي على شيء يمكنه أن يخدم ذلك ، ما دام (ب) يفترض محادثة (ك) .

كما يوجد تضمين من منظور كرايس ، بالنسبة للسامع الذي يمكنه القيام بالإستقراء التالي :
« قال المستمع بأن (ب) كذا ، ولا وجود لمبرر افتراض أنه لا يحترم في حدود الممكن مبادئ المحادثة ، وبالتالي فهو لا يحترمها في حدود الممكن ، إلا إذا كان (ك) يعرف (ويعرف أنني أعرف بمعرفته) أن بإمكانني إدراك افتراض (ك) كاستمرار في حدس احترام مبادئ المحادثة . ولم يقم بأي شيء للحيلولة دون التفكير بأن (ك) ، وهو يدعي أنهم بأن (ك) كذا » (السابق 1975) . وليس تضمين المحادثة شيئاً آخر غير افتراض كيفية إنجاز الإنسجام ، في عالم الكلام التعاوني . وليس قبول المستمع القيام بهذا الافتراض شيئاً آخر ، غير قبوله لتلقي الأخبار الضمنية ، التي لا يريد المتكلم تزويده بها مباشرة . إنه إذن قبول الإستماع إلى التضمين⁽²⁾ .

3 - التضمينات العرفية أو المعجمية

وتستند إلى اللغة ، والمعجم ، أي إلى الدلالات العرفية المرتبطة بالكلمات . فهل توجد هنا مادة تضمين؟ ألا نلحق هنا بالحصّة المشتركة لكل الدلالات؟ نجد من هذا المنظور أن بعض الأمثلة تقنعنا بواقعيتها:
أ - ديدري (Didier) زميلي ، ولكنه صديقي . . .

ب - ماري (Marie) حامل ، ويوسف (Joseph) متهجج . . .

(أ) تضمينها - مقولب - فليس كل زميل صديق .

(ب) تضمينها إنطلاقاً من (و) :

- فإما أن ماري غير متهجة .

- أو أن المتكلم لا يتوقع أن يكون يوسف متهججاً .

- أو أن المتكلم بدوره ، غير متهجج .

ويسمح السياق وحده بتعيين أي تضمين من هذه التضمينات أصح . من ثم ، يتميز التضمين العرفي أو المعجمي عن الاقتضاء الدلالي ، بكونه لا يساهم في شروط حقيقة الجمل .

وهكذا نرى من وجهة نظر منطق الحقيقة ، أن :

(أ) يعود إلى (أ) ، ديدري زميلي وصديقي .

(ب) يعود إلى (ب) ، ماري حامل ويوسف متهجج . . .

فالإيحاء سيار عرفياً ، ومن هنا تأتي أغراض التضمين العرفي أو المعجمي :

- فهو غير طلفي ، سم خلال صيغة النص .

يفترض في المتضمن إلى لغة شفوية الخضوع إلى هذا المبدأ ، وهو حدس أساسي وعام في كل فهم للأغراض المعنية ، إذ لا يتعلق الأمر بالمعايير فقط ، بل بما هو أولي ومكوّن ، والذي يمكن إدراك القطائع من خلاله .

لقد استعمل كرايس هذا المبدأ ، من خلال أربع حكم ، اقتبس فيها التوزيع والتسمية ، من جدول الأحكام عند كانط (Kant) . وهي تخص المبدأ المعني ، بحسب الأبواب المعروفة عند كانط كأبواب رئيسية في أحكامنا :

1 - حكمة كمية : « إجعلوا خطابكم أكثر غنى بالأخبار ، على ألا يتعدى ذلك حده ، ليصبح هدفاً في التواصل » .

2 - حكمة كيفية : « لا تقل ما تعتقد في خطئه ، ولا تفتقد البراهين الكافية عنه » .

3 - حكمة العلاقة : « كن دقيقاً ! »

4 - حكمة الصيغة : « كن واضحاً ، دون التباس ، وموجزاً ومنظماً » .

من ثم ، نحصل على حكمة إخبارية محضة ، وحكمة إخلاص ؛ وحكمة دقة ، وحكمة التصرف الجيد .

وتظل هذه الحكم عامة ، وغير مقعدة ، وقليلاً ما تمثل تقادماً مباشراً بالنسبة للرصيد المضمن ، والذي يؤول إنطلاقاً منه ، كل تواصل .

من هنا ، فاستعمال الحكم يكون غير مباشر ، لأنها غير بعيدة في نظري عن مكونات جهاز من القواعد الهرمونيكية ، بالنسبة للخطاب اليومي .

فبأية طريقة يتم ذلك إذن؟

إننا نحدس عادة ، وفي مقابلة ما ، بمتابعة المتكلمين لها ، إلا أنه وبمجرد ما تظهر مخالفة ما ، حتى يتبين بأن رد الفعل الأول ليس هو اتهام المصاحب بارتكاب مخالفة ما .

فسلوكنا اللساني سلوك جدي حساس ، وأكثر تعقداً ! لأن رد الفعل الطبيعي ، يفترض بالأحرى فيما إذا كانت هناك من مخالفة حرفية . ولا توجد مخالفة على مستوى المعنى المنقول ، على عكس السابق ، لأن التضمين هو ما يجب إضافته ، لإنجاز ملاحظة تشمل جل الحكم .

أما المخالفة المفتوحة ، فتثير لدى السامع بحثاً ، إنطلاقاً من حدس مزدوج يقتضي :

1 - احترام المتكلم مبدئياً للحكم .

2 - والحالة هذه ، لا يستطيع المتكلم إحترامها جميعاً ، في الوقت نفسه ، إلا من خلال المخالفة « المفتوحة » ، على إحدى الحكم ، التي تقابل الإحترام الضمني للأخرى . وإذا ما طلب مني ، كم هي المدة التي يستغرقها المدفع ليرد ، وأجبت : « بعضاً من الزمن » ، فإنني أعطي أخباراً أقل من تلك التي تطلب مني ، ويكون جوابي من هنا ، مخالفاً للحكمة الكرايسية (Griciéenne) الأولى ، أي حكمة الكمية . وبهذه المخالفة « المفتوحة » وجه خفي ، هو احترام للحكمة الثانية ، أي حكمة الإخلاص .

من ثم ، لا يمكنني إعطاء أخبار دقيقة ، عن دراية ، لأن ما يكلفه عنده ليس

- وليس مرتبطاً بالسياق (إذ يعود الاختيار وحده، بين العديد من المضامين المعجمية الممكنة إلى السياق)
- ولا أثر له في وجود التعابير المترادفة، بل إنه غير مترابط⁽³⁾.

II. المعنى الدرفي والمعنى السياقي : وجهة نظر سيرل (Searle)

يعلم على مشكل الحدود بين الدلالة والتداولية، من خلال الاختلاف، بين فكرة المعنى الحرفي والسياق المنعقد⁽⁴⁾. لقد دعم سيرل فيما يخص هذه النقطة أطروحات متطرفة ظاهرياً. إذ يقوم أساس ما يقول به سيرل على شروط تطبيق مفهوم المعنى الحرفي. ويدعمه كون المعنى الحرفي لجملة ما، لا يعني عدم وجوده، بل نسبته، بالنسبة لتصعيدات سابقة، يطلق عليها التصعيدات السياقية، وذلك خارج كل ما يعترف به عادة، في خضوعه للسياق: أي الإشارية، الخ. ويقوم غرض سيرل على الطرح موضع تساؤل للفكرة «التي يمكن بها، بالنسبة لكل جملة إدراك المعنى الحرفي لهذه الجملة، في استقلال عن بعض السياقات، كيفما كانت. ونُدعم كون مفهوم المعنى الحرفي لجملة ما، لا يجد تطبيقه عامة، إلا بالنسبة لمجموع التصعيدات السياقية القبلية... ويعبر عن المفهوم الذي ساركرز عليه في بعض الأحيان، بقولنا بأن المعنى الحرفي لجملة ما هو المعنى الذي نجد لهذه الجملة، في «سياق الصفر» أو في «سياق منعدم». وتقوم الاستراتيجية المتبعة عند سيرل على اعتبار الجمل، التي يظهر أنها تكون حالات مسعفة للفكرة، التي يكون المعنى الحرفي بموجبها مستقلاً عن السياق، وتوضيح نسبة تطبيق مفهوم المعنى الحرفي لجملة ما، في كل حالة، فيما يخص تصعيدات سياقية.

وتحليل جملة: «القطعة فوق الحصير»⁽⁵⁾ (The cat is on the mat) على:

1 - اشتغال الجملة على عناصر إشارية: فعل أي قطعة، أو حصير نحيل هنا؟ ويكتب سيرل بأن خطوط الخضوع السياقية - اقتضائية وإشارية - توجد منجزة مسبقاً في العناصر الدلالية للجملة، وإذا ما حصل عدم وضوحها في ملفوظ خاص، فإن بإمكاننا: إما إضافة عناصر إشارية أخرى، وإما إيجاد أوصاف لها.

2 - اشتغال هذه الجملة على معنى وصفي ثابت، تصله العناصر الإشارية بالسياقات الخصوصية عبر ملفوظات خصوصية. ويحدد هذا المضمون الوصفي الثابت شروط حقيقة الجملة. ويمثل سيرل لهذا المضمون الوصفي من خلال الرسم التالي:



الوجه 1 - ما نُقِذَ عن ج. ر. سيرل: التعبير والمعنى، كامبردج، المطبوعات الجامعية

وإذا كانت الأشياء تتفق مع هذا التمثيل فهل علينا أن نقول بأن القطعة فوق الحصير أم لا؟ وتستهدف المواقف المتخيلة والمختلة، فيما بعد، عند سيرل التسليم ببداية الخضوع السياقي لكلمة «فوق» كما تظهر بالجملة المدروسة. إذ علينا أن نعتبرها مثلاً عن الخضوع السياقي والتطبيق على المعنى الحرفي للجملة..

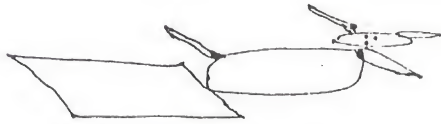
فالوهم الأول: لنفترض بأن القطعة والحصير يقعان بالضبط ضمن علاقة التمثيل، وقريباً من هذا، يطفوان معاً بحرية، تهددهما موسيقى الاجواء في فضاء فنان، بين أحضان سديمية. فهل توجد القطعة دائماً فوق الحصير؟

نرى بأن مفهوم المعنى الحرفي لجملة «القطعة فوق الحصير» لا تمتلك تطبيقاً واضحاً، إلا إذا قمنا بتصعيدات إضافية، بالنسبة للحالة التي تكون فيها القطعة والحصير حدثاً في الفضاء السماوي.

وإذا ما أضف شخص ما، بأن هذه التصعيدات يمكن أن تصبح واضحة، كشرط لحقيقة إضافية إلى الجملة، فلن يتأتى سير الأمور كما أردنا لها. والحق إنه بالنسبة لسيرل، فحتى لو توفقنا في التمثيل للتصعيدات المتعلقة بحقول الخطورة، كجزء من المضمون الدلالي للجملة، فسيبقى لدينا عدد غير محدد من التصعيدات السياقية، كما يوضح اللاحق ذلك.

الوهم الثاني: لنفترض وجود القطعة والحصير على وجه الأرض، من خلال العلاقة الممثل لها بالوجه⁽¹⁾، بشكل تكون معه القطعة والحصير معلقين بخيط خفي، كما هو الأمر بالنسبة للكراتين، وأن القطعة تلمس الحصير دون أن تجثم عليه. فهل توجد القطعة فوق الحصير دائماً؟ يظهر أن المسألة لا تملك جواباً واضحاً؛ فمعنى جملة «القطعة فوق الحصير» لا ينطبق بالضبط على السياق المخصص. كما أنه لا يحدد مجموعاً واضحاً لشروط الحقيقة.

الوهم الثالث: لنفترض أن الحصير خشن، كخشبة ملقاة على الأرض، وبأن القطعة مخدرة، وهي في حالة تخشب، تكون فيها موضوعة بالنسبة للحصير في الوضع التالي:



الوجه 2 - من خلال: ج. ر. سيرل، التعبير والمعنى، كامبردج، المطبوعات الجامعية، ص 124

ومن جديد لن يكون السؤال «هل توجد القطعة فوق الحصير» جواباً واضحاً...

III - المعنى الحرفي والمعنى الموضوعي: وجهة نظر ديكر (Ducrot)

يُحسم النقاش مع اوزوالد ديكر (Oswald Ducrot)، الذي يشكك في التفريق التقليدي بين الدلالة والتداولية. إذ من الاجدى في نظره لتحديد المعنى إعتبار الملفوظ والموضوع⁽⁶⁾. فعلى هذا بطل مجهود لنرى «كيف يصبح الحدث المكوّن للخطاب مبدعاً للدلالة». فمفهوم الموضوع يكون الفعل اللساني الأساسي، من هنا، تأتي الأهمية التي يكتسبها تحليل... «لكن». ولا يمكن لموضوع «لكن» أن يقارب الظرف المنطقي، كما لا يختلط الموضوع بالاستقراء المنطقي، لأن له علاقات متعددة بالحركات السيكلوجية التي تصاحب الاستقراءات الاستهلالية المفترضة؛ لأن طابع «لكن» عند ديكر ويتم انطلاقاً من قيمتها الموضوعية.

«فحين نوفق بين قضيتين ب «لكن»، أي بين (ب) و (ك)، فإننا نضيف إلى (ب) و (ك) الفكرتين التاليتين: خلاصة ما، هي (ر)؛ وتعلق بفكرنا خاصة. إذ يمكن للمرسل إليه أن يفترض من خلال (ب) وبطل من خلال (ك)؛ وبعبارة أخرى تمتلك (ب) و (ك) بالنسبة لـ: (ر) توجهات موضوعية مخالفة. كما أن لـ: (ك) قوة تضاد (ر)؛ أكثر مما لـ: (ب)؛ بشكل يذهب معه المجموع «(ب) لكن (ك)» في اتجاه مخالف لـ: (ر).

ولا يصح القول بمعنى «لكن» ممكن، إلا إذا أخذنا باعتبار وضعية الخطاب، أي بالإحالة على مقاصد الموضوع التي توجه الكلام. فالموضوع يتفوق على الخبر. لقد قعد (ديكر) و(انسكومبر) (Anscombe) معاً لهذه الأطروحة: إذ ليست القيمة الموضوعية الملفوظة مستقلة عن مضمونها الإخباري، بل إن بإمكانها تحديد هذا المضمون. وهذا سبب آخر لصالح عدم التفريق بين الدلالة التي «تخص مفاهيم الحقيقة والقيمة الإخبارية»، والتداولية التي تخص «الأثر؛ وبالضبط التأثير الموضوعي الذي يدعي الكلام امتلاكه». فالملفوظ هو لحظة أخرى علينا اعتبارها في تأويل الكلام الملفوظ من طرف المتكلم، لهذا خضع الملفوظ عند ديكر «لنظام هرمونيكي». فالمعنى المعطى لمفهوم تلفظ هو التالي: إنه إنخراط شخص يطلق عليه المتلفظ بالنسبة للجملة المستعملة. وبالإضافة إلى هذا فالتلفظ في بيت شعري غيري، غير مجرد، يظهر أن له عنفاً شديداً، إذا كان التلفظ بحق، هو دائماً «فرض عقد على مخاطب». كما توجد في اللغة كلمات تطبع التلفظ، من هنا تجذب مقصد ديكر، كلمة لها في نفس الوقت قيمة على مستوى الموضوع ككلمة «الآن».

ويظهر الخطاب الحي مبدعاً للدلالة، حين ندرس ظاهرة La delocutivité، فما هي هذه الظاهرة إذن؟ إنها تقوم على إشارة التعابير إلى ميزات - مثال: يا إلهي - أو أحداث العالم، كالسلام الذي يفهم كفعل تحية. وتتكون هذه الظاهرة انطلاقاً من أفعال الكلام الأصيل، حيث تندخل تعابير المفهوم «كأن تكون يا إلهي» مكونة من خطاب ونداء ومرسل إليه: «يا إلهي!» كما يتكون مفهوم السلام من توجه: «السلام!» وهذا بالنسبة لديكر من الأمثلة المتميزة في النزوع العام، المكون لمسحلات، انطلاقاً من استكمال أفعال التلفظ. فالقول عند ديكر، «شئ إلهي» مكون قال، ليس

فقط إلى مستحيل ما سداً.

الفصل الثالث: الهوامش والمراجع

(1) تعد وجهة نظر هانسون دقيقة: فهو يتكلم على مسافة جملة - قضية. وما نعالجه في هذا الفصل يصدر بالطبع عن برنامج هانسون بالمعنى الدقيق. وما يسمح به هو التمييز المشترك بين المعنى الحرفي والمعنى المبلغ عنه. وعلى أفعال اللغة غير المباشرة أن تعالج كذلك من وجهة النظر هاته.
(2) Pour une distinction entre sous-entendre, donner à entendre et laisser entendre, voir François Récanati, Les énoncés performatifs, Paris, Minuit, 1981, p148.

(3) انطلاقاً من هنا. ولمتابعة الدراسة، يفتح أمامنا طريقتان: إما الغزارة بمعنى كرايس مع التعميق الدقيق - وغالباً ما يكون هذا اختياراً فرنسياً - أو تسجيل حدود كرايس بروح هندسية - وهذا هو اختيار توماسون (Thomason)، وكارتونن (Karttunen)، وبيترس (Peters)، وكازدار (Gazdar)، وكوشي (Gochet) وذلك باستعمال نظرية الأنماط.

(4) quelques textes Jalons: J. R. Searl, Literar meaning, Erkenntnis, 1978, repris in Expression and Meaning, 1979, traduit en français par François Latraverse pour le num. special «la pragmatique» de langue française, mai 1979; J.R. Searl, the back ground of meaning, in Speech Act theory and pragmatics, 1980; oswald Ducrot, les lois de discours in langue française, op. cit. pour une critique de ces conceptions, cf Marcelo Dascal, Contextualism, in possibilities and limitations of pragmatics, Amsterdam, Benjamins, 1981.

(5) En anglais: «the cat is the mat».
(6) Il s'en explique dans un article intitulé pragmatique linguistique. Essai d'application: «mais»- Les allusions à l'énonciation- délocutifs, performatifs, discours indirects, in langage en contexte, H. Parret, éd. Voir aussi Les lois du discours, in Langue française, N° 42, mai 1979.

ويطلق أوستن على الأفعال التي أعطيت أمثلة عنها، الأفعال الإنجازية (actes illocutionnaires) وهو نحت (من اللاتينية in = في، و) Locutio = خطاب. والفعل الإنجازي من ثم، هو ما نقوم به خلال كلامنا) «وقد عرفت بعض الأفعال الإنجازية، بما فيه الكفاية، من خلال القواعد العامة للغة، بينما يظل البعض الآخر، في حاجة إلى تحقيق بعض الشروط الخارج-لسانية، والتي ما زالت عرفية: كالشروط المؤسساتية، ذات الأبعاد الاجتماعية (وهكذا فبحسب المثال الكلاسيكي لأوستن، ولـ «إعلان فتح جلسة» من الأفضل أن نكون رئيساً للجلسة).

وتتميز هذه الأفعال الإنجازية، كلاسيكياً، عن الأنماط الأخرى للأفعال، التي يطلق عليها أوستن الأفعال الإخبارية، وتطبع خاصة بحدود الآثار الإخبارية. إنها الآثار التي ينجزها كلامنا... . . . ونعني بهذا، الآثار التي تخالف الفهم المجرد لهذا الكلام. وكمثال عن الآثار الإخبارية: أن تكون مقتنعاً، ومنفعلاً، وقلقاً، وخجلاً. وتقابل الأفعال الإخبارية: الاقتناع، والانفعال، والقلق، والاحجال. وتبدأ الأفعال الإنجازية بمجرد التأكيد. وتنجز بغاية إنتاج آثار إخبارية. لهذا لا يميز المنظرون الأوائل لسلوكية اللغة، هذه الأفعال. إلا أن منظري أفعال اللغة، يعتبرون من الأساسيات تمييز الفعل الإنجازي، الذي هو فعل دقيق للغة، عن الحصول على الآثار الإخبارية، والتي يمكن أن تأتي كنتيجة لوسائل غير لسانية بالضرورة⁽¹⁾.

فلماذا هذا التمييز إذن بين الفعل الإنجازي والفعل القضوي؟. كما نميز داخل الفعل الإنجازي أفعالاً استطردية، في شكل إحالة على موضوع، والتعبير عن قضية من القضايا. لأن نفس فعل الإحالة، ونفس تعبير قضية ما، بإمكانهما أن يظهر في أفعال إنجاز مختلفة. ويمكن التمثيل لها في تأكيد، أو سؤال، وكذلك في الأقوال التالية:

- من فضلك استعد الكتاب!

- ستستعيد الكتاب.

- هل ستستعيد الكتاب؟.

ويعبر عن نفس القضية «ستستعيد الكتاب» من خلال إنجاز ثلاثة أفعال إنجازية مختلفة، هي: التماس، وتنبؤ، وسؤال.

فسواء كان توجهها إلى إنتاج الأثر الإخباري نفسه، أم لا، فإنها لا تلغي اختلافات أفعالها الإنجازية. لهذا يعبر عن الشكل المنطقي للفعل الإنجازي في ارتباطه بمضمون قضوي، عند المنظرين (سيرل وفاندرفيكن (Vanderveken)) بمساعدة الرمزية التالية:

ف (ب)، حيث يمثل (ب) المضمون القضوي، و (ف) القوة الإنجازية. وإذا كان المفهوم المركزي للمضامين القضية هو الحقيقة، فإن المفهوم المقابل لأفعال الإنجاز يكون هو الرضى.

«يصبح الأم» «مرضياً» مثلاً، حيث يكون مقبول الأم، قد أنجز الفعل الذي أم به، أي حين يصبح المفهوم القضوي حقيقةً لديه.

الفصل الرابع

تداولية الدرجة الثالثة: نظرية أفعال اللغة

(تشبه اللغة متفجرات، بحكم أن إضافة أدنى عنصر، يمكنه أن يتسبب في آثار خطيرة. فكروا إذن في كل تبعات تلفظ هتلر لكلمات: «الحرب»).

[برتراند روسل (Bertrand Russell)]

تنطلق النظرية الكلاسيكية لأفعال اللغة من الاعتقاد التالي: إن الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني، ليست هي الجملة ولا أي تعبير آخر، بل هي استكمال (إنجاز) بعض أنماط الأفعال. ويعد رائد هذا الاعتقاد، هو فيلسوف أوكسفورد جون. ل. أوستن (John L. Austin)، الذي أعطى لائحة طويلة بهذه الأفعال، والتي يفهم منها بشكل جيد، هو أنها تتعلق بتعريف تجريدي.

وهذه اللائحة تشتمل على: أكد، ووضع سؤالاً، وأعطى أمراً، ووصف، واعتذر، وهدد، وترجى، وتحدى، ورخص.

ونفهم تواء، بأنه يمكن للائحة أن تتابع، وتقترب من لائحة ألعاب اللغة، التي كونها فيتغنشتاين. إلا أن أوستن يحاول إدخال نسقية إلى هذا المجال، وهي نسقية يرفضها فيتغنشتاين.

وهكذا ينجز المتكلم فعلاً أو آخر، بتلفظه لجملة ما، وأحياناً بالعديد من الأفعال. وعلى الفعل ذاته ألا يختلط بالجملة (وبالتعبير اللساني كيفما كان) المستعملة في إنجازها.

ويمكننا القول، بأن نظرية أفعال اللغة، تُعد دراسة نسقية للعلاقة بين العلامات ومؤولياتها. ويتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملو - التأويل، وأي فعل ينجزون باستعمالهم لبعض العلامات. وبمعنى آخر لا توجد تداولية مباشرة أكثر من هاته الدراسة. ومع هذا تشاء سخيرة التاريخ ألا

يسمى (أوستن) و (سيرل) تسمية التداولية لصاحبها.

أما وقد عولجت أفعال اللغة عند أوستن وسيرل في شكل معزول ولغايات تحديد، فإن فندرليش (Wunderlich)، وجاك، يريان، على عكس ذلك، بأن أي فعل لغة، لا يتم إنجازه بشكل منعزل⁽²⁾ لأننا نعثر على أفعال مندمجة في مقاطع تحكمها الأفعال. ويتطلب السؤال على العموم جواباً، كما يتطلب الاعتراض جواباً.

وتستدعي قضية القبول أو الرفض، صيغة التفسير أو الرفض. لأن ما من فعل لغة، إلا ويعمل خلال فعله، ضمن نسيج عوائق مقطعية، في اختيار لـ «حركات» محددة. غير أن بعض أفعال اللغة تأخذ المبادرة، كما هي حالة الأسئلة والأجوبة. وتأخذ أفعال أخرى بنهاية سابقتها، وتلك هي حالة التأكيدات والأجوبة، والحكي، والموضوعات، والأوصاف.

من ثم، تعد الحوارات وحدات كبرى لمقاطع أفعال اللغة. إذ تتجاوز دراستها الإطار الكلاسيكي، الذي حدده أوستن وسيرل.

وعلى عكس طروحاتهما، فنحن نتصل بتحليل الخطاب، وتحليل المحادثاتية، إلى أن نبليغ نظرية الأنواع الأدبية.

I - مشكل تصنيف أفعال اللغة

1 - تصنيف الأفعال الانجازية، كما يقترحها أوستن (1962)

يحصي أوستن خمسة أصناف من الأفعال، ويقدمها كقاعدة للنقاش بصفة مؤقتة. وتأتي هنا في شكل تحديدات، مستنسخة عن الإنجليزية، والفرنسية، وهي:

- «الحكمية» (Verdictifs): وتقوم على الإعلان عن حكم، تتأسس على بداية، أو أسباب وجيهة، تتعلق بقيمة أو حدث. مثال: إخلاء الذمة، واعتباره مثلاً، كوعد، ووصف، وحل، وقدر، وصنف، وقوم، وطبع.

- «التمرسية» (exercitifs): وتقوم على إصدار قرار لصالح، أو ضد سلسلة أفعال، مثال: أمر، وقاد، ودافع عن، وترجى، وطلب، وتأسف، ونصح. وكذلك: عين، وأعلن عن بداية جلسة، وأغلق، ونه، وطالب.

- «التكليف» (commissifs): ويلزم المتكلم بسلسلة أفعال محددة، مثال: وعد، وتمنى، والتزم بعقد، وضمن، وأقسم، والقيام بمعاهدة، والاندماج في حزب.

- «العرضية» (expositifs): وتستعمل لعرض مفاهيم، وبسط موضوع، وتوضيح استعمال كلمات، وضبط مراجع. مثال: أكد، وأنكر وأجاب، واعترض، ووهب، ومثل، وفسر، ونقل أقوالاً.

- «السلوكيات» (Comportementaux): تتعلق الأمر هنا بدود فعل تتجاه سلوك الآخر،

وتجاه الأحداث المرتبطة بهم، إنما تعابير مواتية تجاه السلوك المصير، قال: الاعتذار،

والشكر، والتهنئة، والترحيب، والنقد، والتعزية، والمباركة، واللعنة، والنخب... وكذلك: الاحتجاج. من هنا نسجل مع سيرل (1975) خطاباً بارزاً، يعد كذلك علامة صعوبة: إذ لا يتعلق الأمر بمجرد تصنيف لأفعال الإنجاز، بل بتصنيف أفعال إنجازية للغة خاصة، كالإنجليزية⁽³⁾ (أو في الفرنسية، ضمن عمل ما، بمعادلات موضوعية ممكنة، ومتقاربة بالضرورة).

وقد كان من الصعب نقد التصنيف المقترح، وتقديم تصنيف آخر بكل ما يكفي من الضمانات، دون طرح مباشر لمسألة المقاييس، وهذا ما قام به سيرل فعلاً.

2 - المقاييس الأثنا عشر لسيرل، والخاصة بالأفعال الإنجازية

1 - اختلافات بالنسبة لغاية الفعل:

وهي تجيب عن سؤال «ما هي الوجهة؟» فالوجهة أو غاية نظام ما، هي الحصول على عمل شيء ما، من طرف مخاطب. فالوجهة هي إعطاء تمثيلية (حقيقية أو خاطئة) لوصف ما هو قائم. فوجهة تعد بشيء هي هذا الالتزام الواعد بإنجاز شيء ما.

وكان سيرل يطلق على هذه العناصر الشروط الأساسية، سنة 1969⁽⁴⁾. من ثم، علينا أن نسجل بأن الحصول على أثر إخباري لا يكون بالضرورة عنصراً من غاية فعل إنجازي. وهكذا يطلق سيرل الوجهة الإنجازية على غاية فعل إنجازي، وتكون الوجهة من هنا عنصراً من القوة الإنجازية، دون تغطيتها.

ويمكن أن يكون لـ: الترجي، والأمر «الوجهة» نفسها التي هي: الحصول على قياس (س) بشيء ما، مع أنهما لا يمتلكان «القوة» نفسها.

2 - اختلافات في توجيه الترتيب بين الكلمات والأشياء:

وهي اختلافات تكون عنصراً من الوجهة الإنجازية، لبعض الأقوال، وتقوم بترتيب الكلمات حتى تلائم الواقع (أو بالضبط لملاءمة المضمون القضوي للواقع).

ويتعلق الأمر، بالنسبة للآخرين، بالحصول على مطابقة العالم للكلمات. لتكن الكلمات الأولى إذن تأكيدات، والثانية وعوداً أو أوامر، توضحها اليزابيث انسكومبي (Elisabeth Anscombe) في اختلافها، بمثال رجلين، ينطلق الأول بلائحة منتجات يريد اقتناءها (مشروب، وأكلة مطبوخة جيداً، ولحم لقطعة)، والثاني، ويلاحقه مستخبراً، يريد معرفة لائحة مشترياته، ويجد الاثنان معاً، باب المتجر أنهما يحملان محتويات اللائحة نفسها.

وهكذا ندرك بأن الأول يرتب العالم بحسب لائحته، والثاني يرتب اللائحة بحسب العالم... ويطلق سيرل على هذا الاختلاف، اختلاف توجيه الترتيب.

وهكذا يمثل لتوجيه الكلمات نحو الأشياء عد (علامة ↓)، ويمثل لتوجيه الأشياء نحو

الأشياء عبر (علامة ↑)، ويعد التوجيه دائماً نتيجة للوجهة الإنجازية.

3 - اختلافات تمس الحالات السيكلوجية المعبر عنها:

إن كل من يؤكد ، ويفسر ، ويطلب بتعبير (ب) عن الاعتقاد بأن (ك) كذا . وذاك الذي يعد بالقيام بـ : (أ) ، والتهديد بعمل (أ) ، إلا ويعبر عن مقصدية لإنجاز (أ) . أما الذي يحكم أو يرجو (ي) بالقيام بـ : (أ) ، فهو يعبر عن رغبة قيام (ي) بـ : (أ) . كما أن من يعتذر عن عمل (أ) يعبر عن أسفه للقيام بـ : (أ) ، إلخ .

ويعبر المتكلم على العموم ، في القيام بكل فعل إنجاز يمتلك مضموناً قضوياً ، عن موقف تجاه هذا المضمون القضوي ، سواء كان مخلصاً أم لا .

ويتوجب من هنا ، على العلامة اللسانية أن تجد الحدث غير مقبول لسانياً ، وحتى أنه غير متناقض في القول ، إضافة بعض الأفعال المباشرة ، في نفي الحالة السيكلوجية المقاربة .

تلك هي مفارقة موور (Moore) الشهيرة : إذ لا يمكن أن نقول «(ب) ولا أعتقد أن (ب)» . بينما يعمم سيرل ذلك ، إذ لا يمكن أن نقول «أعد بإنجاز (ب) وأنا لا أنوي إنجاز (ب)» . ويلاحظ أن هذا لا يصدق إلا على كلام بضمير المفرد . وهكذا يخلق هنا ، بشروط الاخلاص للفعل ، الذي عرضنا له في الفصل الثالث لفعل الكلام (Speech acts) سنة 1969 .

وتعد الحالات الأساسية ، القابلة لتجميع عدد كبير من أفعال الإنجاز هي : الاعتقاد (كالتأكيد ، والملاحظة ، والتفسير ، والافتراض ، والاستنباط ، والمقصد (كالوعد ، والتمني ، والتهديد) ، والرغبة أو الحاجة (كالطلب والأمر ، والترجي ، والابتهاج ، كالتهنئة ، وتحية الترحيب) .

وتعد هذه المظاهر ، الأكثر أهمية في توجيه تصنيف ما . إلا أن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مظاهر أخرى ، هي :

4 - الاختلافات في حدة الاستثمار أو الالتزام المعبر عنه في تقديم وجهة الانجاز :

نجد لـ : «أقترح أن نذهب إلى السينما» و«لح على الذهاب إلى السينما» نفس وجهة الإنجاز ، إلا أن التعبير الأخير يقدم بقوة مختلفة . وكذلك الأمر ، بالنسبة لـ : «أقسم أن أندريه هو مُعد هذا الحساء الجيد» ، و«أظن أنني أحس أن أندريه هو مُعد هذا الحساء الجيد» .

5 - اختلاف مقياس أو وضعية المتكلم والمستمع في حدود حساسية قوة إنجاز الفعل :

إذا كان الجنرال يطلب من الجنود كنس الغرفة ، فإن هذا بحسب كل الاحتمالات يعد أمراً . أما إذا طلب الجندي من الجنرال كنس الغرفة ، فمن الممكن أن يكون ذلك اقتراحاً أو طلباً . إذ لن يكون ذلك أمراً بالتأكيد . ويقارب هذا الخط أحد «الشروط التحضيرية» لسنة 1969 .

6 - الاختلافات في الطرق التي يرتبط بها القول بمصالح المتكلم والمستمع :

إن الاختلاف بين البتجج والخيب من جهة ، والتمني والقرينة من جهة أخرى ، يجعل الأولى

تمس دلطبع مصالح المتكلم ، والثانية مصالح المستمع .

7 - إختلافات في العلاقة بمجموع الخطاب والسياق الخطابي :

نجد تعابير إنجازية ، موجهة إلى ربط قول ما ، بباقي الخطاب ، وبكل السياق المحيط . من هنا نعر على «أجيب» و«استنبط» و«استخلص» و«اعترض» . وتأتي هذه التعابير لتربط القول ، بالأقوال السابقة ، وأحياناً بالأقوال اللاحقة . إذ إن هذه الأقوال تأكيدية عامة .

وبالإضافة إلى تأكيد قضية ، فإنه يشار إلى وضعتها في الخطاب ، وقيمتها الموضوعية فوراً⁽⁵⁾ من ثم تنجز الروابط كـ : «بينما» ، و«بالإضافة» و«بالتالي» وظائف روابط الموضوع .

8 - إختلافات المضمون القضوي ، التي تحددها علامات أو طرق تشير إلى القوة الإنجازية : يقوم الاختلاف بين الحكيم والعرض من جهة ، والتنبيؤ من جهة أخرى في توجه التنبيؤ إلى المستقبل ، بينما يتجه العرض إلى الماضي أو الحاضر .

9 - الاختلافات بين الأفعال ، كأفعال لغة دائمة ، وبين تلك التي تنجز كأفعال لغة دون خضوع لما هو مطلوب :

يتناول سيرل هنا ، مثال النشاط القائم على التصنيف . إذ يمكن القول : «إنني أصنف هذا في (أ) وذاك في (ب)» . ويمكن كذلك أن لا نقول شيئاً ، ونقتصر على وضع (أ) في الصندوق المخصص لـ : (أ) ، و(ب) في صندوق (ب) .

ويسري هذا الأمر على نشاطات التقدير والكشف والتلخيص . كما يمكنني أن أبقي صامتاً أمام تمثال ، مع أنني أقدر علوه ، وأكشف في أعماقي عن أن مخاطبي يعد شيزوفرانياً وهامشياً ، أو أن أخلص إلى أن جاري بالمقصورة جد مخمور . فلا حاجة إذن إلى فعل لغة ، حتى ولو كان «داخلياً» للقيام بكل هذا .

10 - الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب مؤسسات خارج - لسانية في إنجازها وبين تلك التي لا تتطلب ذلك :

نجد أن عديداً من الأفعال الإنجازية بحاجة إلى مؤسسة خارج - لسانية ، وغالباً ما تكون في حاجة في إنجازها إلى وضعية أو موقف خاص بالمتكلم والمستمع ، في حضن المؤسسة . وهذا ما أشار إليه أوستن فيما يخص الأقوال الإنجازية . مثال : بارك ، وحرّم ، وعمد ، وإعلان الجرم ، والشروع في اللعب ، وإعلان الحرب . فلا يكفي أن يكون فلان صدى لفلان آخر ، بل يجب أن يكون رجلاً في وضع بمؤسسة ! ويحصل مراراً أن يعبر أوستن كما لو كان يقدر بأن كل الأفعال الإنجازية هي هذا النمط ، بينما هي غير ذلك .

فلنكي أعد بقدمي غداً ، لن أكون بحاجة إلى اتباع القواعد العامة للغة ، دون استدعاء لمؤسسة خاصة ، ولا تصدر كل الاختلافات الوضعية بين المتكلمين عن المؤسسات فقط : فالسارق المسلح يجد نفسه في وضعية إخطاء أو امر نزل⁽⁶⁾ .

11 - الاختلافات بين الأفعال، أو الأفعال الإنجازية المطابقة لإنجاز ما، أو غير المتوافرة على ذلك:

نجد لأغلب الأفعال الإنجازية استعمالات إنجاز: «وعد»، «وأمر» و«لخص». على ألا ننجز فعل تهديد مثلاً، بتلفظنا لكلمات، من قبيل: «أنا أقول بتهديدك»... بل توجد أفعال إنجازية، غير منجزة.

12 - إختلافات في أسلوب إنجاز الفعل الانجازي:

تستخدم بعض الأفعال الإنجازية للتعليم على ما نطلق عليه الأسلوب الخاص الذي ينجز بموجبه فعل إنجازي، من هنا لا يوجب الاختلاف بين المطالبة والائتمان على السر، بالضرورة إختلافاً في وجهة الإنجاز أو المضمون القضوي، بل يوجب إختلافاً في أسلوب الإنجاز.

هذه إذاً اقتراحات سيرل، بخصوص التصنيف الخاص لأفعال الإنجاز، انطلاقاً من المقاييس الإثني عشر.

3 - تصنيفية سيرل

وتشتمل على خمسة أبواب، هي:

1 - التأكيدات (Assertifs): وتجعل «وجهة» التأكيدات المتكلم ينخرط (بدرجات مختلفة) في حقيقة القضايا المعبر عنها، على أن يكون شيء ما حالة بالفعل، لتعين قيم الحقيقي والخطأ، من ثم يقترح سيرل ترميز هذه الطبقة من الأفعال الإنجازية كالتالي:

↓ ب (ب) *

أو - العلامة الفريجية (Frégéen) للتأكيد،

↓ وهي علامة يأتي بها سيرل للتعبير عن توجيه مطابقة الكلمات للعالم. ب لبلييف (Belief)، وهي للاعتقاد، و (ب) وهي للمضمون القضوي. وهكذا تجهد الكلمات نفسها لمطابقة الواقع. فالحالة المعبر عنها هي الاعتقاد، كيفما كانت درجته. إذ يسجل عدد من الأفعال الإنجازية، الإنجازات التي يظهر أنها معينة، فيما يخص قيم حقيقتها، دون أن تختزل إلى مجرد تأكيدات، لاشتمالها على خطوط قوة إنجازية تنضاف إلى «وجهة» الإنجاز. وهكذا يسجل «التباهي» و«الشكوى» تأكيدات، بالإضافة إلى أنها تهم مصلحة المتكلم (المقياس الأعلى). وتعد «لخص» و«استنبط» من التأكيدات، بالإضافة إلى إشارتها إلى بعض العلاقات بين فعل الإنجاز التأكيدي، وباقي الخطاب أو سياق الإنجاز.

2 - الأوامر (Directifs): وتقوم وجهة الإنجاز في الأوامر على حصول المتكلم بواسطتها على قيام المستمع بشيء ما. ويمكن لهذه الأوامر أن تنطلق من الاقتراح الخجول، لتصل إلى المطالبة الإيجابية، وترميز سيرل لذلك هنا، هو كالتالي:

! ↑ ر [(س) ينجز (ف)]

أو ! وهي علامة مميزة للأوامر،

↑ وتشير إلى ضرورة مطابقة العالم للكلمات،

ر (رغبة) وهي حالة سيكولوجية للرغبة.

س (سمع) وهي السامع.

ف وهي فعل مستقبل.

ويعتبر المضمون القضوي، على الدوام إنجاز الفعل من طرف السامع. وكمثال للأفعال المسجلة لهذه الأفعال، نجد: طلب، وأمر، وترجي، واستدعى إلى، وسمح، ونصح، وتحذى، واستجوب، وسأل.

3 - الإلتزامات (Commissifs): ويتبنى سيرل، التعريف الأوستيني للالتزامات، كشيء لا يمكن تجاوزه. فالإلتزامات هي الأفعال الإنجازية، التي تكون فيها الوجهة، في جعل المتكلم ينخرط في إنجاز فعل مستقبلي. إذ نحصل على ترميزه كالتالي:

ل ↑ م [(ك) ينجز (أ)]

(ل) يقصد الإلتزامات.

↑ وتشير إلى أن على العالم أن يطابق الكلمات.

م (مقصد)، ويشير إلى وجود شرط الإخلاص، الذي هو المقصد.

ك (متكلم) وهو المتكلم.

ويقوم المضمون القضوي على إنجاز المتكلم لفعل (أ). إذ يسجل سيرل من هنا بأن الأوامر والالتزامات تقدم التوجيهات نفسها، فيما يخص مطابقة العالم للكلمات، ولا تساوقها فيما يخص منفذ الفعل - إذ نجد المتكلم في حالة المستمع في أخرى - الذي يحول دون تجميعها في الصنف نفسه.

4 - التصريحات (Expressifs): وتعد وجهة الانجاز تعبيراً عن الحالة السيكلوجية المخصصة، ضمن شروط الاخلاص، وتتعلق بحالة أشياء محددة في المضمون القضوي. وكمثال على الأفعال التصريحية، نجد: «شكر» و«هنأ» و«اعتذر»، و«عزى» و«تأسف»، و«رحب». ونسجل هنا، أنه لا وجود في التصريحات لأثر المطابقة بين العالم والكلمات، لاقتضاء حقيقة القضية المعبر عنها فقط. ويفسر سيرل، أنه حين يعتذر عن دهسه لإصبع رجل شخص ما، فإن قوله لا يعد إدلاء بدهسه لإصبع الرجل، ولا بالدعوة إلى فعل ذلك... من ثم يأتي الترميز التالي:

ن ∅ [(م) (ك) / س + خصوصية]؛

إذ إن⁽⁷⁾ (ن) يشير إلى وجهة الإنجاز المشتركة بين الإلتزامات.

∅ ويرمز للمجموع الفارغ، مشيراً إلى عدم وجود تطابق بين العالم والكلمات.

(م) وهو متغير، تمثل مسيرته القيمة في مختلف الحالات السيكلوجية المطابقة لإنجاز الأفعال الإنجازية، لهذه الطبقة.

(ك) وهو متكلم، أما (س) فهو مستمع. ويمنح المضمون القضوي خاصية للواحد أو للآخر. ويوجد بالإضافة إلى هذه التصنيفات الأربعة، مجموع هام من الأفعال الإنجازية التي عليها أن تجمع تحت باب خاص. أنها كل الحالات. أو حالة الأشياء الممثلة في القضية المعبر عنها.

والمنجزة - والتي منحت وجوداً - من خلال الإعلان عن وجود هذه الأشياء. مثال: «أقدم استقالتي»، و «أنت مسرّح»، و «أنا أفصلك»، و «أطلق تيمناً، على هذه الباخرة إسم بابنت (Babinet)»، و «أعينك رئيساً»، و «ستعرت الخصومات». ويطلق سيرل على هذه الطبقة طبقة الإدلاءات.

5 - الإدلاءات (Déclarations): يقوم الإنجاز الناجح لطابع طبقة الإدلاءات، في تحصيل أحد أعضائها على التقارب المطلوب بين المضمون القضوي والواقع.

فإذا أنجزت فعل إعلان الحرب كما ينبغي ذلك (لأن في «كما ينبغي» توجد شروط كثيرة (Felicity conditions)، فإن الحرب ستكون معلنة بشكل جيد، ويكون هذا الخط المميز للإدلاءات شيئاً مستقلاً عن باقي التصنيفات الأخرى، وهذا ما شد انتباه أوستن، خلال تحاليه الأولى للإنجازات. لأن التمييز الأول بين الإدراكات والإنجازات، يكون هو التمييز بين التلفظات، التي تأتي عبارة عن أقوال (تأكيدات، الخ)، والتلفظات التي تأتي كأفعال (وعد، نبه، الخ).

ففي كتاب حين نقول نعمل (Quand dire c'est faire) لأوستن، نعرف أن الأمر يعود إلى التمييز، في حدود كون اكتشاف القول يعد عملاً في حد ذاته.

فالتأكيد هو القيام بالتأكيد، وهو بطريقة ما، إكتشاف بأن التأكيد هو فعل إنجازي. غير أنه لا يوجد حافظ لبلوغ خصوصية الإنجازات الأولى (أي بلوغ هذه العلاقة الفريدة بين الأقوال المدلى بها والواقع الذي نقيمه).

ويلاحظ سيرل من جديد، احتمال أمثلة الإدلاءات المنظور إليها على حضور مؤسسة خارج - لسانية، أي بحدود الكاتب، وعلى نظام من القواعد، التي تنضاف إلى القواعد المكونة للغة. إذ إن وجود المؤسسة ضروري في إنجاز الإدلاء بنجاح. ولا يكفي، من هنا، الإلمام بالقواعد المكونة للكفاءة اللسانية عند المتكلمين، في ضمان الإنجاز الناجح لإدلاء ما.

ونجد كمثال عن هذه المؤسسات: الكنيسة، والقانون، والدستور، والملكية الخاصة، والألعاب وقواعدها، والمقاولات.

ومن غير الهين، ختم اللائحة، لأن كل أشكال الحياة الثقافية والطقوسية الخ، تعد مرشحة لها. من ثم، نعثر على تواليدات لألعاب اللغة عند فيتغنشتاين. ولا يحس سيرل بهذا الجانب من الأشياء، لاكتفائه باستدعاء المؤسسات الكبرى، التي ذكرها سابقاً، والتي يرمز لها بالتالي:

(إ) ⇕ ∅ (ق)

(إ) ويشير إلى نقطة إنجاز إدلائية.

⇕ ويشير إلى أن التقابل بين الكلمات والعالم يقام دون إيجاد مسافة ما.

∅ ويشير إلى غياب شرط الإخلاص.

(ق) = هو المضمون القضوي.

في الأخير نسير إلى حالة تقاطع مضمون الإدلاءات، مع التأكيدات، ففي بعض المواضع المحددة

مؤسساتياً، لا نؤكد فقط ما هي عليه الأحداث، بل نحن في حاجة إلى سلطة تعلن عن قرار لما هي عليه الأحداث. لهذا يوجد قضاة وحكام ومنفذو الأوامر، لأن أقوالهم تعد تأكيدات لـ: «أنت طافر»، و «أنت مجرم» الخ. وهي إدلاءات غير قابلة للمناقشة، إذا لم نستأنفها، حيث تلتبس المؤسسات (الاستئناف)، هذه «الصيغة القانونية» للأحداث.

ويأتي الترميز للإدلاءات التأكيدية، كالتالي:

(إت) ↓ ⇕ ع (ق)،

(إت) وتشير إلى وجهة إنجاز الإدلاء التأكيدي.

↓ ويشير إلى اتجاه المطابقة في التأكيد.

⇕ ويشير إلى اتجاه المطابقة في الإدلاء.

(ع) وشرط الإخلاص هنا هو الاعتقاد.

(ق) وهو مضمون قضوي.

4 - نقد ديتر وينديرليش (Dieter Wunderlich)

وفرانسوا ريكاناتي (François Recanati)

لا يوجد عند ديتر وينديرليش، أي تصنيف مقنع، بما في ذلك تصنيف /سيرل/ و /أوستن/ فهو يرى مثلاً، بأن «الإلتزامات» لا تكون نمطاً عالمياً لأفعال اللغة، بل يجب اعتبارها ردود فعل تجاه «أوامر».

والأسئلة من منظور سيرل هي طبقات - تحتية لـ «الأوامر»، ومع هذا فهي معلمة نحوياً، مما يجعلها مرشحة جيدة لتكوين نمط فريد من أفعال اللغة. من هنا، فلا يعتبر سيرل الأسئلة المتداول فيها، والبلاغية ظاهرياً، الخ.

وأخيراً، لا يوجد داخل الأنماط الخمسة لسيرل مكان للتنبيهات، والعروض، والقضايا، وكذلك الأمر بالنسبة للدعاءات والاستدعاءات.

من ثم، يقترح وينديرليش بدوره أربعة مقاييس رئيسية، لتصنيف أفعال اللغة، وهي:

1 - إمكانية تصنيف أفعال اللغة، من خلال علاماتها النحوية في لغة ما، ففي لغات كالفرنسية، والألمانية أو الإنجليزية، نجد أن لنا العلامات التالية:

أ - الصيغة الإستفهامية، لأفعال اللغة ذات النمط (Erotetique).

ب - صيغة الأمر، بالنسبة لأفعال اللغة، ذات النمط الأمر.

ج - الصيغة الإدلائية، بالنسبة للنمط التمثيلي.

د - الأشكال الإنجازية، المخصصة لأفعال اللغة، ذات نمط «الإدلاء»، عند سيرل، لكن بالمعنى الواسع.

2 - إمكانية تصنيف أفعال اللغة كالتالي:

2 - نمط المضمون القضوي.

ب- نمط النتيجة الإنجازية، أو نمط شرط المصدقية.

3- ويمكن لأفعال اللغة أن تصنف بحسب وظيفتها، أي بحسب تمثيلها لحركة مبادرة، أو حركة رد فعل، تبعاً لوضعيتها في أوجه أفعال اللغة.

4- تصنيف أفعال اللغة بحسب أصولها: كأفعال لغة أولية أو طبيعية، أو كأفعال لغة ثانوية أو مؤسساتية.

كما يقترح تصنيف «إصلاحي» آخر، بالنسبة لتصانيف /أوستن/ و /سيرل/، من طرف فرانسوا ريكاناتي، من خلال التحديدات التالية: «التمييز الأول الذي علينا القيام به، هو ذلك الذي تقترحه الأفعال التمثيلية أساساً، بالنسبة للأفعال غير التمثيلية، أي الأفعال «السلوكية» لأوستن، (والتي تبنّاها سيرل، تحت إسم «التعبيرات»)، والتي تقوم على تعبير عرفي، عن بعض المواقف الاجتماعية، تجاه المستمع.

أما التمييز الثاني والمهم، فيعارض الأفعال، التي لها «مضمون» أساساً، أي تلك التي تقدم حالة الأشياء، التي تحيل عليها، كمنجزات حقة (أو بسبب) للملفوظ. وتعارض تلك التي تقدم كمعطى، في استقلال عن الملفوظ الذي تعكسه.

من هنا، سنتكلم على الأفعال «الإنجازية» في الحالة الأولى، وعلى الأفعال «الإدراكية» في الحالة الثانية، وكذلك على أفعال قوة «الإنجاز» وأفعال قوة «الإدراك».

وتعد أفعال سيرل «الأمر»، و «الواعدة»، و «الإدلائية» جميعها أفعالاً إنجازية: إذ يقصد المتكلم التحويل، أو الإخبار عن الواقع، من خلال ملفوظه، وفيما يخص الأفعال الإدلائية، فإن هذا التحويل يفترض فيه أن يكون مباشراً، لا (أو ليس فقط) بالمعنى الزمني، بل بمعنى يكون فيه الملفوظ مقدماً لنفسه كـ «متسبب» في واقع حالة الأشياء المقدمة.

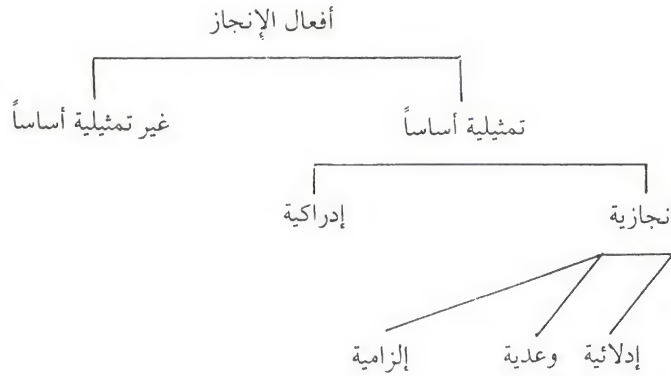
وفي الحالات الأخرى، يعد الملفوظ سبباً غير مباشر في ذلك: فتحقيق حالة الأشياء التي يحيل عليها، تقدم تحت مسؤولية المتكلم، حين يكون الفعل واعداً، وتحت مسؤولية المستمع، حين يكون الفعل ملزماً (أو بتحديد سيرل «أمراً»)، ويلعب الملفوظ هنا دور «الحافز» أي أنه يتسبب في تحقيقه من طرف المتكلم أو السامع، لحالة الأشياء المقدمة.

وبعبارة أخرى، يقوم المتكلم بالإدلاء - مثلاً الإعلان عن بداية الجلسة - ليعبر فيه عن قصد، وبالضبط، فلأنه يعبر عن هذا القصد، فهو يمتلك أثر تحقق حالة الأشياء التي يمثلها، دون أن يكون تحقق حالة الأشياء هذه مقدمة، تحت مسؤولية أي كان.

فإذا ما تم وعد بشيء، أو على العموم، إلتزام ما، فإن المتكلم يعبر عن قصد الإنجاز «بسبب» الملفوظ، والذي يعبر عن هذا القصد، وعن حالة الأشياء المقدمة.

فإذا ما تم الإلتزام، فإن في ذلك تعبيراً عن قصد تحقيق السامع لحالة أشياء لاحالة، بسبب الملفوظ الذي يعبر عن هذا القصد⁽⁸⁾، من ثم، يقدم الكاتب بعد هذا جدولاً إجمالياً للمناطق

الكبرى لأفعال الإنجاز، كالتالي:



II. أفعال اللغة، غير المباشرة

حين يكون الأمر بسيطاً، يتلفظ المتكلم بجملة، ليقصد الدلالة بالضبط على ما يقوله حرفياً، أما حين تتعدد الأمور فإن معنى الجملة كما هي، والمعنى الذي يتلفظ به المتكلم، يتوقفان عن التغطية، وتدخل من ثم في عالم، هو بالأحرى العالم السحري، الذي تكون مظاهره شراكاً: إذ ينزلق تحت العشب الأخضر ثعبان السخري، والإيجاء، والتلميح، ومضمرات الالتباس، والمعاني المزدوجة.

وهكذا يجتمع التأدب الرهيف، والتهكم الماكر، وتكون طبقة مهمة لهذه الحالات عند أولئك الذين يتلفظ أحدهم بجملة، يريد أن يقول بها بالضبط ما يقول، ويريد أن يقول كذلك شيئاً آخر.

فإذا قلت: «ستبهجونني بحملكم لي، جرة ذهب، ومصاحبتي إلى وادي العجائب» فإنني أقول شيئاً عن ابتهاجي، ولكن كذلك، أقدم طلباً لمخاطبي. ومن الواضح أن «كذلك» ليست إرادية: فغاية التأكيد هو نقل الطلب. ولنا هنا مثال عن فعل اللغة غير المباشرة.

من منظور سيرل، فالمشكل الذي تطرحه اللغة غير المباشرة، هو التالي: كيف يمكن لمتكلم أن يقول شيئاً، ويريد أن يقول هذا الشيء، ويريد كذلك قول شيء آخر؟ وكيف يمكن لمستمع فهم فعل اللغة، غير المباشرة، بينما ما يقصده يدل على شيء آخر؟ ويصبح المشكل أكثر حدة، عند سيرل، بحكم أن بعض الجمل مستعملة بشكل عادي وعرفي للتعبير عن مطالب غير مباشرة.

ومن الصعب حقاً، تحليل وضعيات ملموسة، لاتعبر عن مطالب كما هو الأمر في: «هل في إمكانك مدي بكذا؟» و «سأكون سعيداً إذا رُفعت ساعدك عن حضري».

(4) J.R. Searle, Speech Acts, Cambridge university Press, 1969, traduit par Hélène Pauchard. Les actes de langage, Paris, Hermann, 1972; et expression and Meaning, cambridge university Press, 1979, traduit par Joëlle Proust, sens et expression, Paris, Minuit, 1982.

(5) Ce domaine est spécialement étudié par oswald Ducrot. Dire et ne pas dire, Paris, Hermann, 1972; et Les échelles argumentatives, Paris, Minuit, 1980.

(6) إذا كان فيلسوف اللغة الطبيعية كاستن ، يعطي بطريقة ما ، رؤية عامة عن عمل اللغة التي يقربها في مجموعة من مؤسسة قانونية واسعة ، فإن منظور سوسولوجي كبورديو (Bourdieu) يختلف عن ذلك . إذ بالنسبة إليه ، تحدد علاقات القوى مواقع المتكلمين ، وتنعكس في استعمال الأقوال واللغة (من «أحكام» وافتقاده) .

Cf. ce que parler veut dire. Fayard, 1982.

(7) سيكون القارئ المتسائل عن استعمال رمزية ما في السياق الحاضر سعيداً ، بأن يعلم بأن سيرل كان يعمل مع دانيال فاندرفيكن (Daniel Vanderveken) لايجاد انفعالية منطقية (illocutionary logic) ، إذ تسمح هذه القواعد القانونية بتشكيل النظرية وإقامة نظام إستنباطي .

(8) François Récanati, Les énoncés performatifs, Paris, Minuit, 1981, P 180 et 181.

ويقترح الافتراض التفسيري لسيرل ، سنة 1969 ، مقصد الجمل المعنية لشرط أو لآخر من شروط ... (وهو ما عليه حالة فعل اللغة الناجح) أفعال اللغة التي تنجز بشكل غير مباشر . ويشير هذا الافتراض إذن إلى أن شرطاً من الشروط يتم إنجازه ، إما بالتأكيد أو بالتساؤل . ويجعل مثلاً البعد بيني وبين جاري بالطاولة وكذا . . أن يكون لطلبي بمدى بكذا معنى ما . فبدل أن نطلب بشكل مباشر وفظ ، يمكن أن استفهم عن حالة الحدث الذي يجعل طلبي السابق ممكناً . . . ويكمل الافتراض الجديد ، الذي يقدمه سيرل سنة 1975 ، السابق ، إذ يبلغ المتكلم المستمع ، في أفعال اللغة غير المباشرة ، وبما فيه الكفاية ، بأن ما يقوله فعلاً ، يعتمد على خلفية إخبار متبادل ومتقاسم ، وإخبار لساني وغير لساني ، وعلى قدرة استدلال عقلي للمستمع ، فالجهاز النظري المطلوب لتفسير الجزء غير المباشر لأفعال اللغة غير المباشرة ، يقوم على النظرية العامة لأفعال اللغة ، وعلى المبادئ العامة للتعاون العرفي (كما قعد كرايس لذلك) ، وعلى خلفية إخبار . . . متقاسمة بين المتكلم والسامع .

من ثم ، يلح سيرل على تأكيد أنه لا حاجة إلى «مسلمة محادثائية» ، كما يقول بذلك كوردون (Gordon) ولاكوف ، أو إلى «بنيات عميقة» ، كما عند روس (Ross) / 1970/ .

الفصل الرابع : الهوامش والمراجع

(1) En particulier le comportement gestuel dans son ensemble: voix, rythme, minique, gesticulation. cf. E.-T. Hall, La dimension cachée, Paris, Le Seuil, 1971; et F. Armengand, La médiation du corps dans la relation interpersonnelle, in Philosophie et relation interpersonnelles, A. Montefiore éd., Presses universitaires de Moutreal, 1973.

(2) يريد سيرل ، من خلال قرار منهجي تمييز الفعل الانفعالي في معزل عن غيره ، أي دون الإشارة إلى انجاز فعل لغة آخر من طرف المخاطب . ويستهدف البحث في البداية تحية الأولي ، في استعداد للبحث فيما بعد عن نمط تكون العناصر . وعلى عكس ذلك ، فقد كان تقويم المظهر المقطعي لأفعال اللغة من عمل وندرليش (Wunderlich) ، بينما كان تقويم المظهر التفاعلي من عمل جاك ، الذي كتب أنه : «من غير الممكن ، كيفما فكر سيرل ، اعطاء لائحة شروط انجاز فعل لغة ، من طرف المتكلم ، الذي لا يشير إلى انجاز فعل لغة المخاطب . . . وليست أهمية التفاعلية أو تجاوز فعل اللغة أقل بديهية في حالة التأكيد» (الحوارية ، ص 203) .

(3) يوجه إلى سيرل مأخذ عكسي ، خاصة من طرف بلانش - نويل كرونك ، وهي تؤاخذ سيرل ، بالضبط ادعاءه تصنيف الأفعال ، بينما لا يمكن (وهذا هو موقف اللساني) أن نصف إلا الأفعال . وهي تفضح بذلك وهم عالمية : «إذ يتعلق الأمر عند سيرل بالوعد ، كما نعتبر خارجه الجميل والحقيقي . . . ويجب إذن ، إذا كنا نريد متابعة سيرل في منظوره العالمي اقتراح لائحة تسميات الأفعال (الأفعال 1 ، والأفعال 2 .. إلخ) والتي لا علاقة متميزة لها مع اللغات الخاصة» . إلا أنه وبحسب ب. ن. كرونك فالافتراض العالمي لا يلائم التداولية اللسانية .

Cf. B. N. Grunig, Pièges et illusions de La pragmatique Linguistique, in Modèles Linguistiques, t.1, fax. 2, 1979.

ولا نستغرب أن يجتمع في هذا الفصل مفكرون «قاريون» تكوّن بعضهم، من خلال التطبيق الفعلي للفلسفة التحليلية. ولا يمكن من هنا التنكر لمكونات المفاهيم الإجرائية في التداولية، والتي أنجزت في البداية فيما وراء بحر المانش، وما وراء البحر الأطلسي.

من ثم، نعر اليوم على العمق الأساسي للإبداع التقني. ويظهر مع هذا، منذ سنوات أن روابط البحث القاري استكملت، خاصة أن الشأن في ذلك يعود إلى فلاسفة فرنسيين، أمثال فرانسيس جاك، أو ألمانين أمثال، كارل أوطو أبل (Karl otto Apel) الذين حددوا مقاييس «التحول في الفلسفة» مدفوعين في ذلك إلى تجديد منظورات عمل الخطاب، أو ضم هذه المنظورات إلى أنثروبولوجية «ذات وجهة نظر نسبية» (ج. فرانسيس)، أو إلى إعادة - تأسيس لفلسفة الشخصية. كما توجد خطوات متجاوزة، ومتميزة لهذين المفكرين والتي تقترب من طريقة ليبنز (Leibniz) في جوابه على لوك (Locke)، وكانط (Kant) على هيوم (Hume). ومن الصعب أن نختار بين المعاصرين، إذ نعرض أنفسنا بالضرورة إلى أن نكون غير مكتملين. ولا تستثنى هذه الصفحات من هذه المخاطرة⁽¹⁾ وهي تمثل علامة قياساً لأهم الأبحاث الناضجة منذ السبعينات، والتي تجد نفسها في خضم يناعتها وفي خضم نموها.

I - اندماج التداولية في فلسفة الفعل

1 - تداولية ليو أبوستيل (Leo Apostel)⁽²⁾

تعد الأطروحة المركزية لأبوستيل، الأستاذ بجامعة كاند (Gand)، كالتالي: إذ يتوجب على نظرية الخطاب وفعل التواصل أن بدجا في نظرية عامة للفعل، الشيء الذي يؤكد في الوقت نفسه أسبقية الخطاب على اللغة: وليست «اللغة» سوى النظام المحصل عليه، بواسطة التجريد، انطلاقاً من مجموع أفعال الخطاب. وهي في الدرجة الأولى نظرية تواصل، تكوّن مجالاً تحتياً لنظرية الفعل. ويمكن من هنا للنظرية المقصدية للدلالة، أن تقعد بمساعدة منطق الفعل، في اعتبار ثلاثة مظاهر، هي:

- أ - فعل التواصل، الذي يعد في الوقت نفسه تحويلاً للمتكلم، والمخاطب، ولعلاقتها.
- ب - تحدد فعل التواصل، بالهدف (أو الأهداف الخاصة) المتبع، إذ لا توجد وسيلة للكلام على المعنى، دون الكلام في الوقت نفسه على الهدف.
- ج - إنتاج كل فعل تواصل لنتيجة مختلفة في الوقت نفسه، عن مجرد وجود تعبير شفوي أو كتابي⁽³⁾ الشيء الذي ترسم معه مهمتان، هما:

أ - تبيان إمكانية إدماج لسانة النصوص في نظرية الفعل التواصلية.

فما هو النص عند أبوستيل إذن؟ لأنه معاً لم أفعال تواصل، يمكن أن تعبر في حد ذاتها لفعل تواصل موحد. فلا يكون المفهوم معزولاً أبداً. لأنه لا يخرط ذاتاً، وبطريقة فعلية وملحوظة أو بطريقة موقفة وحسنة في نص.

الفصل الخامس

الانطلاق من التداولية : الرصيد الفلسفي لمقاربة جديدة للغة

(إننا نتوجه إلى الحقيقي مع الآخرين
أو أننا لا نتوجه نحو هذا الحقيقي).

[موريس ميرلو - بونتي (Maurice Merleau - Ponty)]

(لا نتكلم أبداً إلا من خلال الآخرين
وليس فقط من أجل الآخرين)

[فرانسيس جاك (Francis Jaques)]

تعدى الفلسفة، التي لا تتوقف عن تطعيم التداولية بالمفاهيم الجديدة من جهة، وتستفيد من دروس هذا الدرس، من جهة ثانية، تتعدى ما اتفق على تسميته، عامة، أو بطريقة صارمة «فلسفة اللغة». وهكذا يطعم الجديد بالقديم، بحكم أن التداولية استطاعت توجيه الأنظار إلى المخاطبين، دون التخلي عن اللغة.

ويضطر تعقد هذه التوضيحات الأخيرة، إلى إعادة - التفكير في مفهوم الشخص والفاعل. من هنا يأتي التساؤل العميق عن الامتياز الفينومينولوجي للأنا (Ego). إذ يستدعي اعتبار هذا الحدث الكبير، والذي هو المخاطب فلسفة علاقة متفاعلة - الشخصية. وتتجسد فكرة السبب ذاتها بشكل جيد في التبادل الخطابية، بل وفي التعارض والمداولة كذلك، وفي المصادقية المعرفية المتفاعلة الذوات. لأن البعد الأخلاقي حاضر كذلك، في قلب الاستفهام عن العلاقة المتفاعلة - الشخصية، وفي قلب البحث عن تكون المجتمع المتكلم، على المستوى الاجتماعي.

ونعد فكرة القاعدة كما رأيناها هنا، أساسية، إذ تسمح بالإحاطة بالمجال السكون، ثم بإعطاء التداولية أهمية متعالية، بالتمييز بين المجتمع المشائي للتواصل والمؤسسة المحسوسة التي لا مفر منها نظراً.

موسع. إذ يمكن لإنتاج نص كما لتلقيه، أن يؤول انطلاقاً من النص المدرك، كفعل غائي.
2- تطوير نظرية عامة للتفاعلات، تكون النظرية العامة للحوار طرفاً فيها، كما عند هامبلين (Hamblin). تسمح فيها نظرية الفعل خاصة بإعطاء الدقة والصرامة لمبادئ كرايس.

من ثم، يعتبر أبوستيل، عن حق، بأنه «لا وجود لأية محاولة في أعمال كرايس لتأسيس دلالة ما، انطلاقاً من تداولية التعاون التواصلية».

وقد أعطت الأبحاث المعاصرة، من نفس وجهة النظر نتائج إيجابية، من خلال الوجهات التالية:

- تطور بداية نظرية النصوص، ونظرية الحوارات، داخل نظرية الفعل.
- إيجاد منطق حقيقي للفعل، كمنطق للفعل الجماعي، وعلى هذا الأخير أن يُنمى في خدمة اللسانيات، من جهة، وفي خدمة سياسة الأخلاق من جهة أخرى.
- تقديم مفهوم كرايس، الذي يقتضي سيطرة مبادئ التعاون، خلال المحادثة على حقيقة ما، لأن كل تواصل يعد معركة وتنازعاً. ويعترف أبوستيل، في موازاة مجهودات إدماج التداولية في نظرية الفعل، باستحقاق بعض المشاكل الكلاسيكية للفلسفة مسبقاً للمعالجة ضمن الحقل التداولي، ومنها:

1- «الكوجيتو» (Cogito) الديكارتي (Cartesien): فمقولة «Cogito ergo sum» عليها أن تترجم إلى: «حين أؤكد أنني أشك في وجودي! على أن أوجد لأنني أحقق فعل لغة تأكيد شيء ما». فحتى لو كان الإلمام بالرابط المعبر عنه في هذه الجملة حدسياً، وغير استقبالي، كما يفسر أبوستيل ذلك، فإن لهذا الرابط مكانه في التداولية، كرابط بين الملفوظ والمنفذ المنتج لهذا الملفوظ.

2- الإنجاز الكانطي الخاص باستنباط المقولات المتعالية: بحكم أن كل تفكير «بأن (ب)» عليه أن يكون مصحوباً مبدئياً بـ «أفكر أن (ب)». وهكذا نصل إلى إمكانية استنباط، بعض خصوصيات موضوعات اللغة، انطلاقاً من العلاقة بين مستعمل اللغة واللغة.

3- اعتراف فلسفة العلوم للعلاقات التداولية في مفاهيم: أمثال: «تدعيم نظرية» و «اعتبار ملفوظ ما كقانون»، و «استعمال حجة لتفسير حدث ما»⁽⁴⁾.

4- إمكانية تلقي معالجات تداولية، من وجهة أبوستيل، لعلاقات الفاعل والفكر، والإدراك والتخيل من جهة، والموضوعات المفكر فيها، والمدركة والمتخيلة من جهة ثانية. من ثم يمكن للفينومينولوجيا أن «تستيقظ من سباتها الوجودي».

2 - التداولية «المعقلنة» لأسا كاشير (Asa Kashner)

تنظر التداولية عند /أسا كاشير/، تلميذ بارهيل والأستاذ بجامعة تل أبيب، إلى اللغة من وجهة نظر غائية وعقلانية. فالهدف النظري للتداولية هو تخصيص: لنفسه القواعد المكتونة، وهو

المعرفة للفائدة الإنسانية، في استعمال الوسائل اللغوية، لبلوغ الأهداف والغايات المرجوة.

وهكذا تأتي افتراضات عمله كالتالي:

أ- وجود نظام قواعد يقصد النشاط اللساني الإنساني، ويكون الإلمام بنظام القواعد هذا عنصراً من الإحاطة باللغة.

ب- تكوينية نظام القواعد، أي أنه يعرف غاياته الخاصة، ووسائله. فعلى اللغة إذن أن لا تفسر بحدود كفاءة أخرى، أو باهتمام إنساني آخر. لأنها كفاءة خاصة بنفسها. وتعرف مقاصدها الخاصة.

ومن المهم أن نسجل هنا، بأن التواصل ليس شيئاً أولياً في هذه الشروط.

ج- وجود نواة لسانية مشتركة، بالنسبة لكل استعمالات جملة واضحة، على الرغم من أن الجملة نفسها، يمكنها أن تستعمل لغايات مختلفة.

د- معالجة القواعد المسيطرة على الاستعمال، للغايات الحرفية المحددة لكل زوج، جملة، وسياق، ووسائل الحصول عليها.

ويعتبر أسا كاشير التداولية وسيلة لتحديد اللغة بطريقة نفهم معها جيداً ما هو أساسي في اللغة، وهذا نفسه ما يعد أساسياً بالنسبة للإنسان في الآن نفسه. وتتطلب هذه الأبحاث اعتبارات للعقلانية مثلاً، لاشتمال اللغة على نشاط مقصدي، ويفسر كاشير من هذا المنظور حكم كرايس، ومبادئ أخرى، تبعاً لحدود الاعتبارات العقلانية، بدل حدود التعاون كما يريد ذلك كرايس. ويحاول كاشير، أخيراً، ومن المنظور العالمي، اكتشاف أفعال اللغة التي توجد في كل لغة، والأفعال التي لا توجد إلا في بعض اللغات.

ويظهر أن الدور الكبير، سيلعبه التأكيد والسؤال.

3 - التداولية «الستراتيجية» لهرمان پاريه (Hermann Parret)⁽⁵⁾

يقترح هـ. پاريه تحديداً غير ذهني، إلا أنه متعال، للكفاءة التداولية: وذلك بتكوينه مجموع الشروط الممكنة للخطاب. إذ على مفهوم الخطاب أن يتم من خلال الاقتصاد الذهني، وتحت مظهر فعلي، مستمراً الأجزاء الخطابية، وفي شكل آثار تجريبية ونسقية.

ويجد پاريه بأن ما يطبع التداولية، هو كونها «نظرية (غير ذهنية) للمقصدية الخطابية». وهذا ما جعله يشغل بالتوفيق بين الاعتبار المقصدي، والقرار الفيتغنشتايني، القاضي بأن لا يقبل إلا ما هو عام، ومعلم عليه لسانياً. وتعود التداولية عند كاشير، كما عند فرانسيس جاك، إلى النموذج الفيتغنشتايني الخاص بالتواصلية. الشيء الذي يسمح بإعادة تكوين القبلية الشكلية للغة. من ثم،

تعد السياقية عنصراً هاماً، لذلك كان في إمكان التداولية أن تحدد، في شكل «تحليلية اللغة إلى سياق أو علم سياقية الظاهرة اللسانية».

وهكذا ينجز پاريه طوبوغرافية تداولية ، يحدد بها المجال ، والمجال - التحتي . ويقوم بذلك بطريقة وصفية ، انطلاقاً من تحليل التفاعل التواصلي ، مواجهاً في ذلك ، بين نماذج التعبيرية ، وتواصلية اللغة ، التي يجسدها شومسكي وفيتغنشتاين .

وتنجز الدلالة التأويلية ، ذات النمط الشومسكي أو الكاتزي (Katzien) ، نظرية تركيبية وتكرارية للدلالة . إنها دلالة ملازمة ، لا تعتبر السياقية . أما بالنسبة لنموذج التواصلية ، فهو يفسح في المجال إلى أربع مسلمات ، تخصص الأطروحة ، التي يقتضي بموجبها على كل مجموع أو عنصر نظام لساني ، أن يكون تواصلياً ، حتى تحصل ثمة دقة ، كالتالي :

المسلمة 1: لا يمكن للفاعل المتكلم ، من خلال خطابه إلا أن يتواصل .

المسلمة 2: يقدم كل تواصل مظهرين ، هما : المضمون ، والعلاقة ، بطريقة يتضمن فيها الثاني الأول .

المسلمة 3: تَطْلُبُ كُلُّ تواصلٍ لتبادل ، في شكل تناظر واستكمال .

المسلمة 4: استحداث التواصل للنظام الحقيقي للدلالات ، كما ينجز في الوقت نفسه خضوع هذا النظام إلى شروط التواصلية .

ويمكن لمجال التداولية أن يتحدد كمجال انتظام تحكمه قواعد ، بحسب تكوين تفسيري ، انطلاقاً من المفاهيم البدائية للوظيفة والسياق .

ويلاحظ پاريه ، انطلاقاً من النظر إلى اللغة كشبكة انتظامات منذ فيتغنشتاين ، ضرورة النظر إلى اللغة من خلال السياق ، كشبكة انتظامات تحكمها بعض الاستراتيجيات .

ويفضل پاري اصطلاح «استراتيجية» على «القواعد» بسبب المعنى الشومسكي المصاحب ، والذي يروج له هذا الاصطلاح الأخير .

وتعد الاستراتيجية ، من هنا ، كفائية ، وذات تعالٍ - لساني ومعيارية . إذ تتميز عن التعميم التجريبي ، الذي يتكون باستمرار انطلاقاً من مظاهر الإنجاز . فالاستراتيجية ، كما يعرفها پاريه هي «انتظام تداخلي . . . يولد الجزء الخطابي انطلاقاً من سياق التلفظ» .

وتصنف الاستراتيجيات إلى أربعة أنماط ، هي :

- المعاكسة (البنات التداول - نحوية) .

- وظائف (الاقتضاء) .

- شروط (الأفعال النمطية) .

- مبادئ (تضمنية) .

ويفضل هـ . پاريه استمرار النمط الجمعي ، الذي يميز المجالات - التحتية ، في إعادة تكوين

موضوعه ، والذي يمتلك حظوظاً للانفلات من الاختزالية . وقد كان ثمن هذا الاختيار الجمعي هو مشكل تخاضع المجالات - التحتية ، والأنظمة - التحتية .

II - حول مدرسة فرانكفورت

1 - التداولية المتعالية لكارل أوتو أپيل (Karl otto Apel)

يعد كارل أوتو أپيل ، وريثاً لكانط ، وبيرس ، وفيتغنشتاين . من ثم ، جاء إجهاده لنفسه في التوفيق بين التقاليد القارية الألمانية من جهة ، والأنجلو - أمريكية من جهة أخرى . وهذا ما يفسر تطوره ، لأن هدفه الفلسفي البعيد ، كان تأسيس عقل ، إذ تعد فلسفة اللغة ، وبالضبط التداولية ، بالنسبة له ، الأداة المتميزة ، في تحقيق مشروعه الذي لا يعتبر لسانياً ولا تداولياً بالمعنى الدقيق .

فالإبداع الأصيل لأپيل ، إبداع فلسفي ، لما يسمى بـ : «التداولية المتعالية» . لقد كان أول أعماله هو إعادة - تكوين الفلسفة المتعالية لكانط ، على ضوء أعمال هايدغر (Heidegger) . من هنا كان توجيهه هم إلى تاريخ فلسفة اللغة⁽⁶⁾ ، فهو يتموضع ضمن . لحركة الهرمنوتيكية التالية - لهايدجر ، في احترام للنصوص الكبرى وللتقليد ، و اختلاف نسبي مع المنطق ، واعتراض قوي على الروح العلمية . وقد وجهته دراسة اللغة ، ذاتها ، إلى أشكال تفكير أخرى : كالفلسفة التحليلية ، والأبحاث الأولى لحلقة فيينا ، والفيتغنشتاينية والتداولية الأمريكية . من هنا جاء نشر أپيل لفكر بيرس بالمانيا ، خاصاً بإياه بدراسة جوهرية ، كما قاده ذلك إلى فكرة «تحويل الفلسفة» ، وهو عنوان كتابه الأساسي سنة 1973⁽⁷⁾ .

وتعد التداولية المتعالية عند أپيل غاية تحول المثالية المتعالية الكانطية ، تحت تأثير تحول اللسانية إلى الفلسفة (Linguistic turn in philosophy) ، أي الوعي بالطابع الوسيط والأساسي للغة ، في كل معرفة وكل أنطولوجية . إذ كانت الأنطولوجية هذه ، قبل كانط ، تؤكد على الكائن ، دون التفكير في شروط المعرفة . وهذا التأمل هو ما كان يكوّن الاستفهام النقدي لكانط ، الذي سكت عن البعد اللغوي وحده . و (بالإضافة إلى هذا ، وإلى وقت هوسرل (Husserl)) سكت عن ذلك ، بطريقة «أنوية مطلقة ومنهجية» . وكان لا بد من انتظار مجيء فريچ وروسيل ، ومور (Moore) ، والحركة التحليلية الفلسفية ، حتى يهتم التأمل النقدي بالدرجة الأولى باللغة ، التي أصبحت عند فيتغنشتاين وحدة متعالية مباشرة . غير أن النتائج لم تستخلص مباشرة ، إذ كان علينا انتظار كتاب (الأبحاث الفلسفية) لفيتغنشتاين ، لطرح التواصل ، كترانمية لمكونات ألعاب اللغة . حيث يدخل نموذج التواصلية في مفهوم جديد للمعنى والعقل .

وتتضمن التداولية المتعالية لأپيل هذا التجديد ، فهي تتجاوز العلاقة الثنائية ، لـ : الفاعل - الموضوع ، لكي تموضع الفاعل ضمن علاقة ثلاثية لـ : الفاعل - اللغة - الموضوع . إذ تمر العلاقة بالعالم من خلال اللغة ، من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن الفاعل غير أنوي مطلقاً ، بل هو عضو بجمع لغة .

فالتداولية المتعالية تمتلك اتجاهاً أخلاقياً ، بالإضافة إلى فلسفة نظرية وفلسفة تطبيقية ، بجذر مشترك . من ثم يرى إيبيل بأنها تتوصل إلى الكشف عن وحدة العقل ، بأحسن من الفلسفة الكانطية .

كيف يمكن ذلك إذن؟

للإجابة عن ذلك ، يعطي إيبيل المثال التالي :

« أفكر » يعني حقاً « أبرهن » ، أي « أتكلّم مع الغير » ، و « أقبل المعايير العملية للتواصل » ، وكذلك : « انتمي إلى مجتمع تواصل » فلا أحد يفكر وحده .

وتبين التداولية ، من هنا ، في طرحها : « أفكر » التمتع في نظام العرف ، الذي يصدر عن اتفاق . فالحقيقة تحصل إذن عبر اتفاق تفاعل الذوات . فالظهور السياسي غير غائب إذن ، لأن إيبيل يلاحظ بأن المجتمع الواقعي للتواصل ، والذي تتم فيه محادثاتنا وحواراتنا يخضع إلى شروط مادية واجتماعية وسيكولوجية ، تميزها بدون هوادة عن المجتمع المثالي للتواصل .

فعلى التداولية المتعالية أن تُقرن إلى حد ما بتداولية تجريبية ، أي بإعادة تكوين نقدي للتاريخ الاجتماعي ، في جميع الحالات . وفي هذا يلحق إيبيل بانشتغالات هابيرماز (Habermas) . لأن فلسفة إيبيل تظهر كتجديد لعقلانية إنسانية ونقدية ، إنها فلسفة لا تتخلّى عن غاياتها التقليدية ، وتجعل من مهمتها ضمان وحدة مختلف علوم الطبيعة ، والعلوم الإنسانية . وذلك بتوضيحها لمتطلبات المصادقية التي تناسس عليها كل معرفة .

فالتمييز الكلاسيكي الذي أقامه ديلتي (Dilthey) ، بين التفسير (العلمي) ، الذي ينطبق على الطبيعة) والفهم (الهرمونيتيكي الذي ينطبق على العلوم الإنسانية) يحتفظ به كما هو ، إلا أن التداولية تسمح بإيجاد وحدة خطابات إقناعية خارج التمييز . ومن المهم ، كما يرى إيبيل ، أنه للحفاظ على مجتمع إقناعي ، علينا معرفة ما يقوم به العلم ، وإنقاذ وحدة الفلسفة والعلوم باسم اللوغوس (Logos) ، ومقاومة الميثولوجيات الجديدة ، بالاحتفاظ بمنهجية معيارية .

ففي مقال نشر سنة 1975 ، يكتب إيبيل (8) :

« أفهم الشروط التداولية لإمكانية معرفة علمية ، ولاستعمال الحدود الكانطية ، كشروط إمكانية جزئية على الأقل ، وذات معرفة مقبولة في تفاعل الذوات ، وذات نقد علمي وفلسفي للمعرفة . وأعارض في هذا كارناب (Carnap) وهيمبل (Hempel) ، اللذين يقولان بانتفاء التداولية إلى التجربة السيكلوجية أو السوسولوجية ، وأنها لا تقدم أية دقة ، حين يتعلق الأمر بصلاحيّة المعرفة .

ويجب النظر إلى هذا التقويم ، كتقويم صحيح ، في حدود كون المعرفة التي تواجه مبدأ تأسيس يخضع للتجربة النقدية ، وهو تقويم يسقط في مجال التداولية ، وله خط ، قد يقتضي أو لا يقتضي قراراً ، يواجه تعاقبية وشروط صلاحية المعرفة العلمية (9) .

وأودّ من ثمّ تقويم مآلة استعمال فلسفي للخطوة والدلالة المنطقية ، لفنان العلمية

المثالية ، هي التداولية المتعالية للغة : وستكون مهمتها تأمل الشروط الممكنة لمعرفة تفقد شفويّاً ، وصالحه كما هي من وجهة نظر تفاعل الذوات .

وسأحاول الآن أن ألخص ، أساساً ، السيميائية المتعالية ، وفي سياقنا ، ما يصنع التداولية المتعالية ، التي تكون وتستكمل تأسيس المنطق المعاصر للغة والعلم .

ويستدعي إيبيل هنا سيميائية بيرس ، وخاصة العلاقة الثلاثية الأبعاد للعلامات ، ليعبر عن العلامات إلى المعرفة والموضوع الوسيط ، والعلامات للتأكيد على أن « وظائف العلامات الداخلية (النحوية) ، ووظائف العلامات المرتبطة بالواقع (المرجعية والدلالية) تقتضي تأويلًا (تداوليًا) للعلامات ، من خلال « مجتمع تأويل » .

ويأتي مفهوم « مجتمع التأويل » من مصدر هرمنوتيكي ، يعد بدوره استمراراً للتقليد الديني ، للمخلص الإنجيلي . وهكذا ، ينقل إيبيل هذا المفهوم ويعممه بالمجتمع العلمي أولاً ، ثم بالمجتمع عامة .

فالسلطة التي يعترف بمجتمعها التأويلي ، تنتقل إلى التداولية ، كدرس مؤسس : « يكون فيه النحو والدلالة المنطقية كدرسين ، جزءاً من السيميائية ، وهما ليستا سوى وسيلة لتوضيح « غير مباشر » للموضوع النظري - العلمي ، على اعتبار توسطهما ، في تكوين أنظمة مثالية للقواعد . وخضوعهما مبدئياً لتأويل موضوع يأتي لتكميلهما وإدماجهما » .

وتعرّف هنا على الاختيار الماركسي ، الذي يأتي لصالح التداولية ، إلا أن إيبيل يعترف بأكثر من هذا ضمناً ، حين يختم بقوله : « على التداولية أن تصبح درساً فلسفياً يعالج الشروط الذاتية والمتفاعلة - الذوات ، والتي تسمح بموافقة المعنى وتكوين حد أدنى من الحقيقة في المجتمع المثالي ، غير المحدود للعلماء » .

وتتلقي الفلسفة بدورها أساساً ، في قبلية مجتمع التواصل والموضوعات العقلانية : « فـ «الوسط الحيوي» للموضوعات الفلسفية ، هو لعب اللغة المتعالية ، والذي نفترض من خلاله ، بالإضافة إلى بعض قواعد المنطق ، وجود عالم واقعي ، شيئاً ما ، يشبه القواعد التداولية ، والمتعالية ، للتواصل المثالي .

ولا يمكن للفرد أن يضمن قبلياً ، وبشكل يقين مؤكد ، بينما يفكر بطريقة منعزلة في وجوده ، بالإحالة على هذا اللعب اللغوي المتعالي وعلى قواعده .

فالفردي بشبه (homo Sapiens) ، إذ أصبح اجتماعياً بشكل ناجح ، نظراً لمقدرته التواصلية : فهو يتكون ككائن يكتشف نفسه مسبقاً ، في المجتمع المثالي للتواصل . وبقبل ضمناً القواعد التداولية والمتعالية للتواصل . ولا يتعارض هذا واستعدادنا الدائم لوعي الاختلاف الموجود بين المثال المعياري للمجتمع المثالي للتواصل ، والموقف الواقعي للمناقشة .

وتتألف هنا إمكانية مدسعة اقتضاءات « مؤسسة لاحقة » تداولية ومتعالية للأخلاق في مجتمع التواصل والموضوع العقلاني » (10) .

نجده يعرض كذلك بعض الخطوط التداولية للتلفظات، ولا يكفي فقط باللغة، بل يعرض الخطاب، وليس فقط الكفاءة اللسانية، بل الكفاءة التواصلية، وينزع بذلك إلى إعادة تكوين عقلاني بحدود عالمية.

«الكفاءة التواصلية لها نواة عالمية كذلك. كما هو الأمر بالنسبة للكفاءة اللسانية. إذ تصف النظرية العامة للفعل الخطابي النظام الأساسي للقواعد التي يلم بها الفاعلون المتكلمون الكبار، والتي تسمح لهم باستيفاء الشروط لاستعمال خاص للجمل، من خلال تلفظات، وفي لغات خاصة... كيفما كان السياق وحيثما كان انتظام الملفوظات». من ثم، فكل تلفظ يوضع الجملة في علاقتها بالواقع الخارجي، وبالواقع الداخلي، وبالواقع المعياري للمجتمع، مقتضياً التعرف على الصلاحيات المطابقة لها، من: حقيقة، وإخلاص، وملاءمة.

ويعد برنامج التداولية العالمية لهابرماس طموحاً مشروطاً في الوقت نفسه، بمستوى البحث النظري، ومستوى الهدف العلمي اللاحق. ويمكننا في الغالب التساؤل، فيما إذا لم يكن من المعين لنا اقتضاء ما لا يتوصل إلى تكوينه: كمفهوم الاتفاق، على سبيل المثال.

III. الاندماج في فلسفة التنالي؛

التداولية الحوارية لفرائسيس جاك (12)

يشاطر ف. جاك وك. أو إيل وج. هابرماس الانشغال بإنجاز تحليلية تواصلية، لإيجاد حل للطابع الاصطناعي والتبسيطي للنمط النظري المستعمل في العلوم الوضعية للتواصل. ويجد ف. جاك نفسه كهابرماس ملتقياً في أطروحاته ببعض الاهتمامات النظرية لهانا أريندت (Hanna Arendt): فيما يخص أهمية الاتفاق، ومثالية التواصل دون عوائق، وكذا مفهوم الموقف القاعدي للغة.

وتظهر مع هذا اختلافات، عند إيل، وهابرماس، ويتعلق الأمر باستبدال التواصل في سياقنا التاريخ - ثقافي. إذ يبقى موقف الكلام لديها محدوداً، من جهة، بالذاتية المحضة؛ إذ اللغة تأخذ طريقها عبر صدق المتكلم. ومن جهة أخرى، عبر المعايير العالمية، التي تسبق العلاقة ذاتها.

وينضاف إلى ملامح الذاتية هاته ملامح التمثيلية: إذ يمثل ملفوظ الجملة أهمية المتكلم، والملاحم السوسولوجية: حيث يأخذ نشاط التواصل معياره من خلال نمط المجتمع الذي ينتشر فيه، لحد أن شروط إمكانية المعنى تبقى هي الشروط الاجتماعية نفسها للإنجاز.

ونواجه مع ف. جاك برنامج بحث فلسفي بالمعنى الذي نجده عند ك. بوبر (K. Popper). ولتبرير هذا البرنامج، فهو لا يستدعي فقط نظرية أفعال اللغة، بل وكذلك نظرية الصيغ، والمنطق الصيغي، ومنطق العوالم الممكنة، ونظرية الألعاب الاستراتيجية.

4- التداولية العالمية - يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) (13)

يعد هابرماس بدوره وريثاً لكانط وهيجل (Hegel) وماركس (Marx) ولوكاش (Lukacs) في آن واحد. من هنا نجد أنه ينقد المجتمع المعاصر بحزم، ولا يتوقف مع هذا، عن تأكيد ثقته في العقلانية، بطريقة تذكرنا بفلسفة الأنوار. ومع هذا فهي علامة على القرن العشرين: إذ لا تفتقر هذه العقلانية لديه، عن اللغة التي تضمن تقدم المجتمع الإنساني.

وتتوجه فلسفته في البداية نحو الفكرة الكانطية في أهمية العقل. من ثم فهو يعطيها معنى كالتالي: إنها الأهمية الإنسانية التي تنزع إلى الإحاطة بمصيرها، بغاية تستهدف حياة مجموع متعقل، يبرز على ثلاثة مستويات تقنية، عبر تفاهم الفاعلين المتكلمين والمنجزين، والتحرر النقدي من العوائق.

ونرى هنا أهمية الرهان السياسي لهذه النظرية النقدية، التي تسمح بتحديد هابرماس لمبدأ الديمقراطية: كضمان بواسطة الاشكال المؤسسية «لتواصل عالمي وعام، يخصص للمسألة العملية، في معرفة كيف يريد الناس، ويمكنهم العيش جميعاً في إطار مؤسسات موضوعية، تحددها سلطة واسعة يتصرفون بواسطتها في الأشياء». وكانت اللغة منذ البداية قيمة كبرى، إلا أن وظيفتها تطورت في عمل هابرماس، عما كانت عليه كأداة للنقاش الحر والعام في الاختيارات العملية، التي تواجه بالإيديولوجيا المتشددة للعلوم والتقنيات، التي تعطي المشروعية للتملص من الاختيارات العملية والنقاش الديمقراطي.

وما لبثت اللغة أن اعتبرت كحاملة في ذاتها، وبالطبيعة، لمتطلبات وقوة تحرر، من ثم يظهر كل فعل لغة (بالمعنى اللا - بلاغي للتحديد) كأفق تفاعل - الأفعال مع المعيار، وغاية اتفاق حر في الإنجاز، من طرف المتكلمين، وأولئك الذين يروجون لفعل اللغة كيفما كان عنف وتهور هذا الفعل.

ويمكن في إطار المناقشة فقط «حل المشاكل المطروحة، بإعطاء اللغة أسساً من خلال صلاحية الأفكار والمعايير».

ويبحث هابرماس، من هنا، عن إنجاز نظرية تواصل لسانية، تأخذ باعتبار السلطة المتحررة، التي يعطيها للغة. أخذاً بذلك في بحث النظريات القائمة قبلياً، في إطار الفلسفة الأنجلوساكسونية، وخاصة نظرية أوستن وسيرل، التي تظهر له، أكثر تدعيماً لوجهة نظره، من خلال تشديدها على فكرة الفعل. ولا يحول عمله، دون ضمها إلى نظريات أخرى، بطريقة تلامس التوفيقية، إذ إننا نحصل حقاً على خليط مكونات مطبنة، وأحياناً غامضة، تتوزع بين النظرية الماركسية والفلسفة التحليلية. إلا أن ما يستهدفه هابرماس يرتفع عن ذلك، إذ تنزع أبحاثه إلى تشكيل تداولية عالمية.

ففي مقال لهابرماس، صدر سنة 1976، تحت عنوان ما هي التداولية العالمية (Was ist universelle pragmatische Saale pragmatik) يعرض فيه عقيدته: وليس فقط الخطوط الصوتية والنحوية والدلالية للجمل،

«من هنا، فأهمية التداولية هي التقييد بالبحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلية للغة».

يتجلى لنا إذن الطابع المتشدد - والمتسع في الآن نفسه للتداولية: «ونعني بالتداولية كل ما يتعلق بعلاقة الملفوظ بالشروط الأكثر عمومية عند المخاطب».

فالتداولية إذن، هي دراسة «الشروط القبلية للتواصلية»، كما هي، «فلا يوجد لها طابع يرتبط بالظروف التجريبية، بل بشروط دلالة تواصلية عامة». وهي ترتبط بكليات الاستعمال التواصلية عامة.

ويستخلص ف. جاك نتيجة مباشرة، تكفي لتعليم موضوعه السيكو، أو السوسيو - لساني. «فعلى النظرية المنسجمة للاستعمال التواصلية أن تتكون على أنقاض أبعاد الاستعمالات الظرفية الأخرى لاقتضاء هذا لذلك، بينما العكس غير حقيقي».

وتعد التداولية مؤسسة على علاقات تربط تجريبياً الخطاب بالمواقف الملموسة للملفوظ. إذ تحكم وجهة النظر المتعالية هنا تحليل الخطاب».

وتتميز التداولية عن التأويلات المتعالية الأخرى، كالتالي: «فهل علينا أن نذهب إلى حد تداولية التواصلية، في ربط للملفوظ بظروف المخاطبة؟ وهنا لا يمكن للفعل الذي توضع فيه اللغة في الخطاب، والذي هو الاقتضاء الخارج - لساني للملفوظ، لا يمكنه أن يتحدد كدعوى امتلاك المتكلم للغة».

فإذا كان المتكلم، مساعد - متكلم، فإن الزوجين يتقاسمان، بعض الشيء، المبادرة الدلالية، ويتقاسمانها ما داما على علاقة تخاطبية. ويظل هذا المطلب العميق مطمحا».

ويجعل ف. جاك المنظور راديكالياً، لأنه يشكل وضعية تشتمل على الكثير من التقلبات الاحتياطية، التي تضطر إلى تعديدات كثيرة.

«فالملفوظ دال، ما دام يتموضع في مجتمع القائمين بتلفظه ويمتلكون علاقة تخاطبية». ويهيمن إذن مبدأ الأولية وبدائية العلاقة («Primum relationis»)، على المواقف الأصلية للدلالة (1985)، وعلى الفلاسفة الذين تكونوا انطلاقاً منها. فكيف وضعت هذه الأولية كمسلمة إذن؟.

ثم ذلك أولاً لاستهدافها مفاهيم الأنا - المنطقية، والمونولوجية، والتلفظ بالدلالة، والذاتية (1982). لتتركنا القبلي، لمفهوم الخطاب، كما يكتب ذلك الكاتب، والذي تعتبر فيه الجمل كنتائج للنشاط الرمزي لمتكلم فردي، إذ يصبح الأنا مصدر، القول ومنبعه ومعناه.

ويتعلق الأمر بالنسبة للساني بالتعرف على واقع الأشكال اللغوية، التي تظهر بواسطتها في مركز التلفظ. إلا أنها لا تحل محل لا تتوانر على واقع التلفظ، إذ يجب أن لا نعتقد في الفاعل المتكلم من

خلال كلامه، لاحتلال التناظر مكانة في الخطاب، الذي يتموضع فيه الأنا بمركز إحداثيات التلفظ. إلا أننا نلاحظ في كل مرة، بأن هذه الاستثناءات تؤكد القاعدة التي تود أن يكون للمخاطب المتعدد - القواعد مساهمة مع المتكلم في مبادرة المعنى. ولا يكفي للخروج من المونولوجية استدعاء وساطة المستمع، كما لا يكفي التوجه إليه، أو الاستماع إليه، بل يجب توافر مخاطب كمساعد - تلفظ، وكمساعد - مسؤول في دلالة الخطاب المتبادل، ويأخذ هنا، المفهوم الجديد للحوارية باعتبار هذه النقطة.

فما هي إذن هذه الحوارية؟

تعد الحوارية مكوناً لكل كلام، وتعرف كتوزيع لكل خطاب إلى لحظتين تلفظيتين، توجدان في علاقة حالية، ويقدم المبدأ الحواري من خلال الحدود التالية: «كل تلفظ يوضع في مجتمع معنى، لا بد أن يُنتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتلفظين الذين يتمرسون على ثنائية الاصانة وثنائية الغرض»⁽¹³⁾.

ويتم التشكل بشكل راديكالي، حين يعتبر الكاتب بأن لفكرة الكلام الحواري، ولكل كلام، مالكين تقربيين، وربما كان من المضبوط القول: بأن سيدة الكلام الحواري هي العلاقة التخاطبية ذاتها.

فما هي إذن نتائج ومتطلبات الحوارية؟

نجد في الدرجة الأولى أنها تمنح التلفظ طبيعة نسبية وتفاعلية.

وتحكم في الدرجة الثانية عند المتكلمين - وأكثر في اللحظات التلفظية - نشاطين لا يفرقان عن إرادة القول والفهم. «حين تكون العلاقة التخاطبية غير متعادلة، أو حين تكون موضوعاً لنفي صراعي في الخطاب».

وتحكم الحوارية في الدرجة الثالثة الدلالة العميقة للتلفظ: ما دامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية.

وتعد آثار الحوارية على مفهوم المتكلم هامة بصفة خاصة. إذ تلغي استقلال الفاعل المتكلم تجاه الدلالات الموصلة. ويحيل التحليل المتعالي - في علاقة بهذا - لا على الفاعل بل على العلاقة التخاطبية نفسها.

فالتقد - وهو يتساءل عن شروط إمكانية كل تواصل من خلال العلامات، وانطلاقاً من التداولية - يفرغ الذاتية من امتيازاتها الكلاسيكية، في منحها للمعنى، وذلك بإحلال العلاقة محلها.

لقد تأثر تفكيرنا في القرن العشرين، فيما يخص الذاتية، بالأثر البنوي، وبالأثر النظامي، وهو متأثر الآن بالأثر التواصلية، ونجد الأمر نفسه فيما يخص المعنى وإنتاجه حيث كان الأثر راديكالياً. ولما كان عليه الأمر خلال إنجاز الأبحاث الفرويدي، فإن اللاوعي البنوي يصعب هو اللغة بالنسبة

«من هنا، فأهمية التداولية هي التقييد بالبحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلية للغة».

يتجلى لنا إذن الطابع المتشدد - والمتسع في الآن نفسه للتداولية: «ونعني بالتداولية كل ما يتعلق بعلاقة الملفوظ بالشروط الأكثر عمومية عند المخاطب».

فالتداولية إذن، هي دراسة «الشروط القبلية للتواصلية»، كما هي، «فلا يوجد لها طابع يرتبط بالظروف التجريبية، بل بشروط دلالة تواصلية عامة». وهي ترتبط بكليات الاستعمال التواصلية عامة.

ويستخلص ف. جاك نتيجة مباشرة، تكفي لتعليم موضوعه السيكو، أو السوسيو - لساني. «فعلى النظرية المنسجمة للاستعمال التواصلية أن تتكون على أنقاض أبعاد الاستعمالات الظرفية الأخرى لاقتضاء هذا لذاك، بينما العكس غير حقيقي».

وتعد التداولية مؤسسة على علاقات تربط تجريبياً الخطاب بالمواقف الملموسة للملفوظ. إذ تحكم وجهة النظر المتعالية هنا تحليل الخطاب».

وتتميز التداولية عن التأويلات المتعالية الأخرى، كالتالي: «فهل علينا أن نذهب إلى حد تداولية التواصلية، في ربط للملفوظ بظروف المخاطبة؟ وهنا لا يمكن للفعل الذي توضع فيه اللغة في الخطاب، والذي هو الاقتضاء الخارج - لساني للملفوظ، لا يمكنه أن يتحدد كدعوى امتلاك المتكلم للغة».

فإذا كان المتكلم، مساعد - متكلم، فإن الزوجين يتقاسمان، بعض الشيء، المبادرة الدلالية، ويتقاسمانها ما داما على علاقة تخاطبية. ويظل هذا المطلب العميق مطمحا».

ويجعل ف. جاك المنظور راديكالياً، لأنه يشكل وضعية تشتمل على الكثير من التقلبات الاحتياطية، التي تضطر إلى تقعيدات كثيرة.

«فالملفوظ دال، ما دام يتموضع في مجتمع القائمين بتلفظه ويمتلكون علاقة تخاطبية». ويهيمن إذن مبدأ الأولية وبدائية العلاقة («Primum relationis»)، على المواقف الأصلية للدلالة (1985)، وعلى الفلاسفة الذين تكونوا انطلاقاً منها. فكيف وضعت هذه الأولية كمسلمة إذن؟.

ثم ذلك أولاً لاستهدافها مفاهيم الأنا - المنطقية، والمونولوجية، والتلفظ بالدلالة، والذاتية (1982). لتتركنا القبلي، لمفهوم الخطاب، كما يكتب ذلك الكاتب، والذي تعتبر فيه الجمل كنتائج للنشاط الرمزي لمتكلم فردي، إذ يصبح الأنا مصدر، القول ومنبعه ومعناه.

ويتعلق الأمر بالنسبة للساني بالتعرف على واقع الأشكال اللغوية، التي ظهر بواسطتها في مركز التلفظ. إلا أنها لا تحل المشكلة لا تتوانر على واقع التلفظ، إذ يجب أن لا نعتقد في الفاعل المتكلم من

خلال كلامه، لاحتلال التناظر مكانة في الخطاب، الذي يتموضع فيه الأنا بمركز إحداثيات التلفظ. إلا أننا نلاحظ في كل مرة، بأن هذه الاستثناءات تؤكد القاعدة التي تود أن يكون للمخاطب المتعدد - القواعد مساهمة مع المتكلم في مبادرة المعنى. ولا يكفي للخروج من المونولوجية استدعاء وساطة المستمع، كما لا يكفي التوجه إليه، أو الاستماع إليه، بل يجب توافر مخاطب كمساعد - تلفظ، وكمساعد - مسؤول في دلالة الخطاب المتبادل، ويأخذ هنا، المفهوم الجديد للحوارية باعتبار هذه النقطة.

فما هي إذن هذه الحوارية؟

تعد الحوارية مكوناً لكل كلام، وتعرف كتوزيع لكل خطاب إلى لحظتين تلفظيتين، توجدان في علاقة حالية، ويقدم المبدأ الحواري من خلال الحدود التالية: «كل تلفظ يوضع في مجتمع معنى، لا بد أن يُنتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتلفظين الذين يتمرسون على ثنائية الاصاغة وثنائية الغرض»⁽¹³⁾.

ويتم التشكل بشكل راديكالي، حين يعتبر الكاتب بأن لفكرة الكلام الحواري، ولكل كلام، مالكين تقريبيين، وربما كان من المضبوط القول: بأن سيدة الكلام الحواري هي العلاقة التخاطبية ذاتها.

فما هي إذن نتائج ومتطلبات الحوارية؟

نجد في الدرجة الأولى أنها تمنح التلفظ طبيعة نسبية وتفاعلية.

وتحكم في الدرجة الثانية عند المتكلمين - وأكثر في اللحظات التلفظية - نشاطين لا يفرقان عن إرادة القول والفهم. «حين تكون العلاقة التخاطبية غير متعادلة، أو حين تكون موضوعاً لنفي صراعي في الخطاب».

وتحكم الحوارية في الدرجة الثالثة الدلالة العميقة للتلفظ: ما دامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية.

وتعد آثار الحوارية على مفهوم المتكلم هامة بصفة خاصة. إذ تلغي استقلال الفاعل المتكلم تجاه الدلالات الموصلة. ويحيل التحليل المتعالي - في علاقة بهذا - لا على الفاعل بل على العلاقة التخاطبية نفسها.

فالتفقد - وهو يتساءل عن شروط إمكانية كل تواصل من خلال العلامات، وانطلاقاً من التداولية - يفرغ الذاتية من امتيازاتها الكلاسيكية، في منحها للمعنى، وذلك بإحلال العلاقة محلها.

لقد تأثر تفكيرنا في القرن العشرين، فيما يخص الذاتية، بالأثر البنيوي، وبالأثر النظامي، وهو متأثر الآن بالأثر التواصلية، ونجد الأمر نفسه فيما يخص المعنى وإنتاجه حيث كان الأثر راديكالياً. ولما كان عليه الأمر خلال إنجاز الأبحاث الفرويدي، فإن اللاوعي البنيوي يصعب هو اللغة بالنسبة

للفاعل المتكلم.

فهل تتولد العلاقة التخاطبية، تناظرية، بين المتخاطبين؟

كان في الإمكان تخيل هذا، لولا بعض اللا - تماثلات التي لا مفر منها. فما هي إذن هذه اللاتماثلات:

- لا تماثلات تعد من أخطاء النظرية: إذ نجد بلا تماثلات الذاتية اللسانية أن «الأنا» يكون أصلاً للمعنى؛

- لا تماثلات، ذات نظام تجريبي، تعد عنفاً، عبر تكييف خطابي، يقوم على السلطة. ففي الملكة وأوليس (la reine et Alice)، نجد قوله «إنني الذي يطرح الأسئلة هنا»⁽¹⁴⁾.

- لا تماثل عادي، يعود إلى توزيع الخلفيات الاقتضائية، والتعابير البيوغرافية، وهو لا تماثل يضعف في واجهة حالات اليقين.

- لا تماثل عادي، حين ينتمي المتكلمون إلى مجتمعات متكلمة، وإلى ثقافات مختلفة؛

- لا تماثل يعوض عنه بتعاقب أدوار الكلام؛ فمجموعة التبادلات الشفوية، والتي كونها ف. جاك خاصة، هي التي تنطلق من التمييز بين التماثل/اللاتماثل، والمعنى/المرجع، و ago/irène، وهي تشمل: المقابلة الحوارية، والمواجهة الشفوية، والعلم الفاسد، والمناقشة، والمحادثة، وتبادل وجهات النظر، والمداولة والحوار، والخصومة، والتعارض، والمذاكرة، والمواجهة.

ويحصل إنجاز النتائج السابقة عبر تحاليل (الحوارية) (1979). وقد بين هذا العمل خاصة، ومن خلال أنماط الحوار الإحالية، التالي:

1 - وجود تجاوز إطار الجملة لتحليل تجاوري - للجملة، فكل تلفظ يدخل في إطار تخاطبي لا بد أن يفترض أن يظهر كجواب عن سؤال حقيقي للمخاطب، كسؤال ضمني يطرح عليه، في الآن نفسه.

2 - وجوب تجاوز إطار المتكلم إلى العلاقة التخاطبية؛ التي عليها أن لا تعود بآثار المعنى إلى المتكلم وحده (ولا إلى الصورة التي يكونها عن المخاطب)، بل إلى العلاقة التخاطبية نفسها، إنها مفارقة اللا - توزع للأفعال اللسانية (1985).

3 - ارتباط الإحالة على العالم، والإحالة على الفاعلين، وبتعبير ف. جاك «الإحالة المساعدة» للعالم تتضامن مع «الإحالة - العكسية» للشخصيات، وفي الوقت نفسه تعد العلاقة التخاطبية مساعدة - أصلية لعلاقة الإحالة على العالم.

وتنشأ انطلاقاً من هذا فلسفة شخصية. لا فاعل - يختزل إلى بنية الأنا كما عند (كاظم)، ولا (أنا) دون فاعل، كما عند هيوم. إنما (أنا تواصلية).

وعيداً عن وعي الأنا المباشر والوهمي، أو البيوغرافية الفردية، تعد الشخصية «وحدة بنوية، ذات تعقد منطقي كبير». إذ تمتلك هذه العلاقة قدرة تتجاوز لحظة الكشف من خلال ثلاث وضعيات في فعل التواصل، هي: أنا/ أنت/ هو. كما أن تجربة الأنا كشخصية، تعد خطابية قبل أن تكون وجودية. فمفهوم الشخصية المعقنة تخضع إلى إنجاز منطق - لساني، بحدود المحمولات الشخصية.

إنها أطروحة الفلسفة الحوارية عند ف. جاك، الذي يرى أنه «مادام حدوث الذاتية ومقياس الشخصية يتولدان عن مواجهة تواصلية». فالشخصية إذن، هي مفهوم لتفاعل - ذاتي، وتواصل، وتسجيلي، في الوقت نفسه. فالشخص يلحق بالمجتمعي، حتى وهو يتميز: بعلاقات انتمائية، مميزة للبعد الجماعي في الاجتماعي. وتوجد علاقة لا تقل خصوصية في التبادل. وهي تطبع البعد المتداخل الشخصية في المجتمعي.

وتحدد العلاقة السياسية عبر حدود التواصل، بإدخال شبكة الأمكنة إلى جانب علاقات الموقع بين اللحظات التلفظية، أو الموضوعة المؤسساتية، التي لا تبعد عن علاقات القوى.

فالسلطة، كما يكتب ف. جاك، هي الاسم الذي نطلقه على موقف تواصل معقد، وعلى لعب تراتبي متشابك. إذ تتبعث السلطة من النسيج التواصل للفاعلين الاجتماعيين. «فالأمير ليس سوى الاسم الآخر للتواصلية الضيقة».

لنعد إلى اللا - واقعية الطوباوية لأبيل، الذي يتساءل عن العلاقة بالضبط بين (L'agan et l'iréné) في تكوين الخطاب المعنوي. ويظهر أن ثمة سذاجة في اقتصاد التوتر والانحراف في الخطاب.

ولا يوضع ف. جاك، عكس الفينومينولوجيا، الذاتية الواعية أبداً في خضم نظرية المعنى، كما لا يعتمد على مجرد حدث التواصل التجريبي، الخاضع للمخطط الجاكوسوني (Jakobsonien)، ولا متغيرات التواصلية، بل يطور مفهوم القبليّة التواصلية، رابطاً أصالة التواصلية بالمسألة النقدية في الفلسفة.

وعلى خلاف سيرل، وخاصة كرايس، لا يكون ف. جاك التواصل انطلاقاً من مجرد مقاصد... المتكلم.

وهو في نهاية المطاف، الفيلسوف الفرنسي الأقرب إلى مدرسة فرانكفورت الحالية، فانشغاله، يدور بالأحرى حول تكوين ما يعتبره فلاسفة هذه المدرسة مكسباً، من (قبول القواعد من طرف الفرد عند أبيل، والاتفاق بالنسبة لهابرماس). ولا ننسى أن نقطة انطلاقه، تبقى هي النظرية الإحالية، التي أنتجها الأنجلوساكسون، من روسل إلى كرييك (Kripke).

من ثم، يمكن اعتبار مفهوم الجاكوي للإحالة - المساعدة إضافة جديدة لنسج: إذ يتعلق الأمر بربطة، وبطريقة خاصة، لنطين من العلاقات، هما: الإنسان مع الأشياء بصفة (حالة)، والإنسان

للفاعل المتكلم.

فهل تتولد العلاقة التخاطبية، تناظرية، بين المتخاطبين؟

كان في الإمكان تخيل هذا، لولا بعض اللا - تماثلات التي لا مفر منها. فما هي إذن هذه اللاتماثلات:

- لا تماثلات تعد من أخطاء النظرية: إذ نجد بلا تماثلات الذاتية اللسانية أن «الأنا» يكون أصلاً للمعنى؛

- لاتماثلات، ذات نظام تجريبي، تعد عنفاً، عبر تكييف خطابي، يقوم على السلطة. ففي الملكة وأوليس (la reine et Alice)، نجد قوله «إنني الذي يطرح الأسئلة هنا»⁽¹⁴⁾.

- لاتماثل عادي، يعود إلى توزيع الخلفيات الاقتضائية، والتعابير البيوغرافية، وهو لاتماثل يضعف في واجهة حالات اليقين.

- لاتماثل عادي، حين ينتمي المتكلمون إلى مجتمعات متكلمة، وإلى ثقافات مختلفة؛

- لاتماثل يعوض عنه بتعاقب أدوار الكلام؛ فمجموعة التبادلات الشفوية، والتي كونها ف. جاك خاصة، هي التي تنطلق من التمييز بين التماثل/اللاتماثل، والمعنى/المرجع، و ago/irène، وهي تشمل: المقابلة الحوارية، والمواجهة الشفوية، والعلم الفاسد، والمناقشة، والمحادثة، وتبادل وجهات النظر، والمداولة والحوار، والخصومة، والتعارض، والمذاكرة، والمواجهة.

ويحصل إنجاز النتائج السابقة عبر تحاليل (الحوارية) (1979). وقد بين هذا العمل خاصة، ومن خلال أنماط الحوار الإحالية، التالي:

1 - وجود تجاوز إطار الجملة لتحليل تجاوري - للجملة، فكل تلفظ يدخل في إطار تخاطبي لا بد أن يفترض أن يظهر كجواب عن سؤال حقيقي للمخاطب، كسؤال ضمني يطرح عليه، في الآن نفسه.

2 - وجوب تجاوز إطار المتكلم إلى العلاقة التخاطبية؛ التي عليها أن لا تعود بآثار المعنى إلى المتكلم وحده (ولا إلى الصورة التي يكونها عن المخاطب)، بل إلى العلاقة التخاطبية نفسها، إنها مفارقة اللا - توزع للأفعال اللسانية (1985).

3 - ارتباط الإحالة على العالم، والإحالة على الفاعلين، وبتعبير ف. جاك «الإحالة المساعدة» للعالم تتضامن مع «الإحالة - العكسية» للشخصيات، وفي الوقت نفسه تعد العلاقة التخاطبية مساعدة - أصلية لعلاقة الإحالة على العالم.

وتنشأ انطلاقاً من هذا فلسفة شخصية. لا فاعل - يختزل إلى بنية الأنا كما عند (كاظم)، ولا (أنا) دون فاعل، كما عند هيوم. (لنحاذر أُنَا تواصلي).

وعيداً عن وعي الأنا المباشر والوهمي، أو البيوغرافية الفردية، تعد الشخصية «وحدة بنوية، ذات تعقد منطقي كبير». إذ تمتلك هذه العلاقة قدرة تتجاوز لحظة الكشف من خلال ثلاث وضعيات في فعل التواصل، هي: أنا/ أنت/ هو. كما أن تجربة الأنا كشخصية، تعد خطافية قبل أن تكون وجودية. فمفهوم الشخصية المعقنة تخضع إلى إنجاز منطق - لساني، بحدود المحمولات الشخصية.

إنها أطروحة الفلسفة الحوارية عند ف. جاك، الذي يرى أنه «مادام حدوث الذاتية ومقياس الشخصية يتولدان عن مواجهة تواصلية». فالشخصية إذن، هي مفهوم لتفاعل - ذاتي، وتواصل، وتسجيلي، في الوقت نفسه. فالشخص يلحق بالمجتمعي، حتى وهو يتميز: بعلاقات انتمائية، مميزة للبعد الجماعي في الاجتماعي. وتوجد علاقة لا تقل خصوصية في التبادل. وهي تطبع البعد المتداخل الشخصية في المجتمعي.

وتحدد العلاقة السياسية عبر حدود التواصل، بإدخال شبكة الأمكنة إلى جانب علاقات الموقع بين اللحظات التلفظية، أو الموضوعة المؤسساتية، التي لا تبعد عن علاقات القوى.

فالسلطة، كما يكتب ف. جاك، هي الاسم الذي نطلقه على موقف تواصل معقد، وعلى لعب تراتبي متشابك. إذ تتبعث السلطة من النسيج التواصل للفاعلين الاجتماعيين. «فالأمير ليس سوى الاسم الآخر للتواصلية الضيقة».

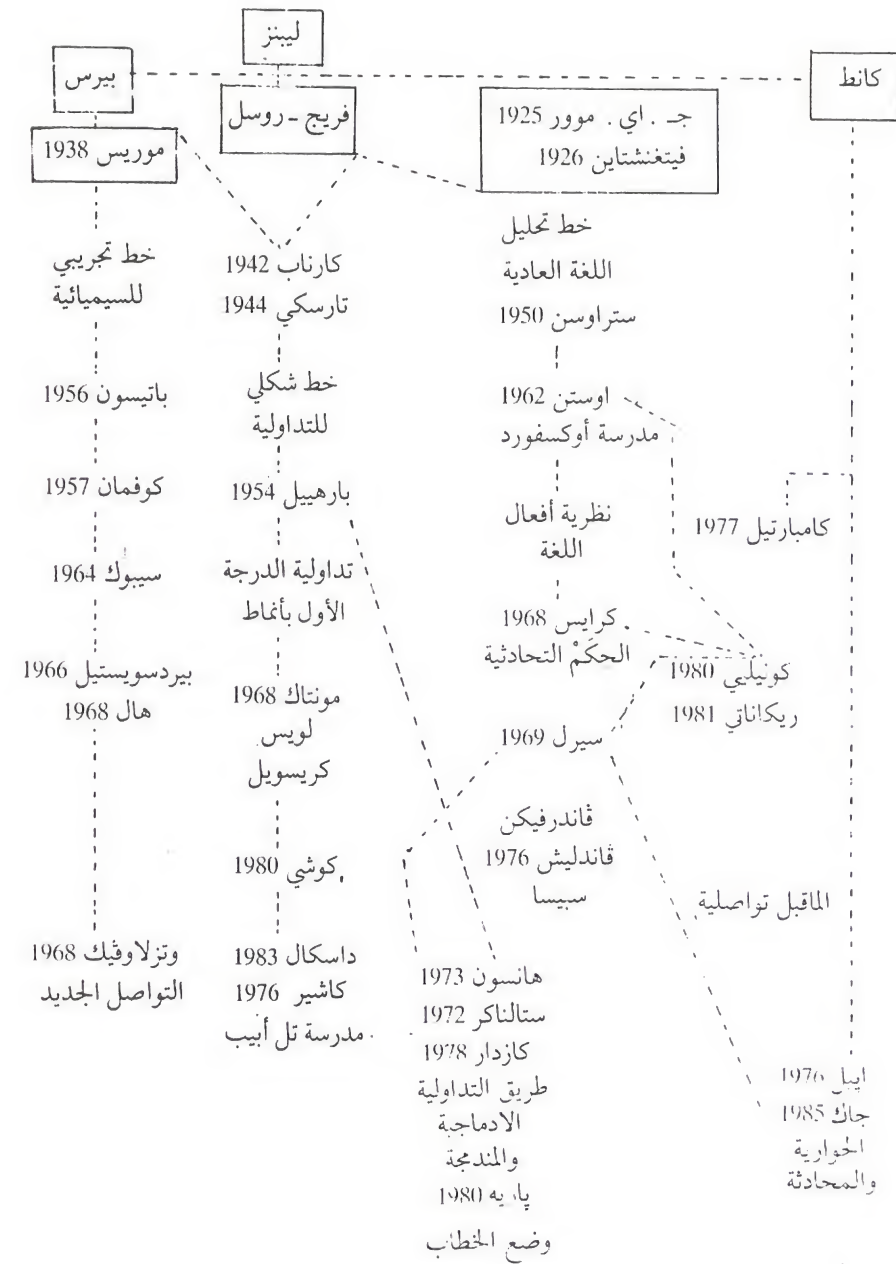
لنعد إلى اللا - واقعية الطوباوية لأبيل، الذي يتساءل عن العلاقة بالضبط بين (L'agan et l'iréné) في تكوين الخطاب المعنوي. ويظهر أن ثمة سذاجة في اقتصاد التوتر والانحراف في الخطاب.

ولا يوضع ف. جاك، عكس الفينومينولوجيا، الذاتية الواعية أبداً في خضم نظرية المعنى، كما لا يعتمد على مجرد حدث التواصل التجريبي، الخاضع للمخطط الجاكوسوني (Jakobsonien)، ولا متغيرات التواصلية، بل يطور مفهوم القبليّة التواصلية، رابطاً أصالة التواصلية بالمسألة النقدية في الفلسفة.

وعلى خلاف سيرل، وخاصة كرايس، لا يكون ف. جاك التواصل انطلاقاً من مجرد مقاصد... المتكلم.

وهو في نهاية المطاف، الفيلسوف الفرنسي الأقرب إلى مدرسة فرانكفورت الحالية، فانشغاله، يدور بالأحرى حول تكوين ما يعتبره فلاسفة هذه المدرسة مكسباً، من (قبول القواعد من طرف الفرد عند أبيل، والاتفاق بالنسبة لهابرماس). ولا ننسى أن نقطة انطلاقه، تبقى هي النظرية الإحالية، التي أنتجها الأنجلوساكسون، من روسل إلى كرييك (Kripke).

من ثم، يمكن اعتبار مفهوم الجاكوي للإحالة - المساعدة إضافة جديدة لنسج: إذ يتعلق الأمر بربطة، وبطريقة خاصة، لنطين من العلاقات، هما: الإنسان مع الأشياء بصفة (حالة)، والإنسان



parler veut dire, Paris, Fayard, 1982. on peut aller plus loin: ces autres peuvent n'être pas silencieux, mais leur parole peut être «vidée». Cf. F. Armengaud, L'impertinence excommunicative, ou comment annuler la parole d'autrui, in Degré, Bruxelles, 26 - 27, 1981.

(13) F. Jacques, Différence et subjectivité, Paris, Aubier-Montaigne, p. 334.

(14) Comme l'écrit Bourdieu, c'est le cas où «la parole des uns est le silence des autres». Cf. ce que

الفصل الخامس : الهوامش والمراجع

- (1) لا نجد متسعاً لعرض فلسفة ف. كامبارتيل (F. Kambartel) الذي يقترب موقفه من موقف أويل ، ومن إدماج التداولية في فلسفة الروح عند م. داسكال (M. Dascal) في :
Pragmatics and The philosophy of Mind, Amsterdam, Benjamins, 1983.
 - (2) Leo Apostel, communication et Action, in H. Parret éd., le langage et contexte, Amsterdam, Benjamins, 1980.
 - (3) يتلقى كل مظهر من المظاهر الثلاثة تعبيراً ، يشكل بالتالي عند فون ورايك (Von Wright) و شيشولم (Chisholm) واكفيست (Aqvist) .
 - (4) هذا هو الاتجاه الذي اتخذه حديثاً ستيكمولير (Stegmuller) .
 - (5) Membre du FNRS belge, Hermann Parret est un chercheur en constante évolution. Le present exposé ne donne qu'une vue partielle. voir: Contexte of Understanding, Bénjamins, 1980, et Structural Sémiotics and integrated Pragmatics. An evaluative comparaison of conceptual frameworks. Amsterdam, Bénjamins, 1983. Voir en français la question et la requête: vers une théorie anthropologique de l'act de poser une question, in revue de Métaphysique et de Morale, N° 2 et 3, 1981.
 - (6) Die idee der Sprache in der Tradition des Humanismus Von Dantebis Vico (L'idée du langage dans la tradition humaniste de Dante à Vico), Bonn, 1963.
 - (7) Transformation der Philosophie, 2 vol, Francfort, 1973; trad. ang. partielle: Towards a Transformation of philosophy, London, 1976. K. O. Apel est également l'éditeur de Sprachpragmatik und Philosophie, Francfort, 1976.
 - (8) La question d'une fondation ultime de la raison, article publié initialement dans le Festschrift für Gerhard Frey: Sprache und Erkenntnis, édité Poulain, et publié dans Critique d'octobre 1981.
 - (9) op. Cit, p. 902 - 903.
 - (10) op. Cit, p. 927 - 928.
 - (11) Après avoir enseigné à l'université de Heidelberg et à l'université de Francfort, Jürgen Habermas dirige depuis 1971 L'institut Max Planck de recherche sur les conditions de vie dans le monde scientifique et technique. Il est l'auteur de nombreux ouvrages. Notamment: *connaissance et intérêt*, Paris, Gallimard, 1976, trad. et préface de Jean-René Ladmiral. un article a été traduit en anglais: What is universal Pragmatics? publié originellement dans K.O. Apel éd. Sprachpragmatik und Philosophie, Suhrkamp, 1976. En 1982. un ouvrage de plus de 1000p.: Theorie des Kommunikativen Handelns, 2 vol Francfort, suhrkamp (Théorie de l'action communicationnelle, t. 1: Pour une théorie de la raison fonctionnaliste; t. 2: Rationalité de l'action et rationalisation sociale).
 - (12) Professeur à l'université de Remes, Francis Jacques travaille dans les domaines de l'épistémologie, de la philosophie analytique et de la philosophie du langage. il est l'auteur de Dialogiques, Recherches logiques sur le dialogue, Paris, PUF, 1979; Difference et subjectivité: Anthropologie d'un point de vue rationnel, Paris, Aubier-Montaigne, 1982; l'espace logique de l'interlocution, Paris, PUF, 1985.
- Nous n'avons pu prendre connaissance que brièvement de ce dernier ouvrage pour rédiger ce chapitre.

- إنها تداوليات متعددة إذن؟
- فهل علينا الاعتراف بذلك؟

ولسنا فقط أمام عديد من الأجزاء ، أو عديد من الدرجات : وليس هذا كل شيء ؛ أو بالأحرى ، يعود هذا إلى الروابط العادية لدرس ، من خلال ميادينه ، وميادينه - التحتية . بمناهج متعددة ، وتعريفات متعددة خاصة ، ورؤى متعددة كذلك .

من ثم ، توجد تداولية المناطق ، التي هي تداولية الحقيقة . أما فيما يخص الفلاسفة ، (على غرار ديكرات مع الرياضيات ، والذي يريد ، انطلاقاً من هذه الأخيرة ، « شيئاً أكثر علواً ») ، فإن بعض الفلاسفة - المناطقية يتشبث ، بلا انقطاع بوجهة النظر التوسعية ، ووجهة النظر الأنثروبولوجية أو المتعالية في الآن نفسه .

كما توجد مقاربة اللسانيين ، الأكثر دقة ، والذين يكثرون من الاحتياطات ، في خوف من انتهاكات بديهيات التلازم ، ومن هذا العبور إلى تحليل «الوحدات الكبرى» ، ومن هذه العودة إلى الملموس بعد التجريدات التأسيسية .

إذ إن ملاحقة العالمي خارج اللغات الخاصة ، يعد بالنسبة لهم سراباً . كما توجد تداولية البلاغيين - الجدد ، الذين يتلاعبون بالحكم التخاطبية ، ويلاحقون غناها ، وتنوعاتها الصغرى ، بطرق نافذة ، ويستغلونها لخدمة الإقناع .

وتوجد أخيراً تداولية السيكو - سوسولوجية ، والسيكو - علاجية ، التي تبتهج بصدور الفعل عن إلهامات اللغة ، لا لكي يعبر ، بل ليفعل . و«ليعمل» كسلطة ورغبة ، بدل التشجيع إلى حقيقة عارية وحزينة .

وكما هو الأمر في الرسم ، فإننا نجد البعض ، أصحاب شكل ، وتشكيل ، وحقيقة ، وتكعيب ، وآخرين أصحاب ألوان ، وانفعال ، وزخرفات . كما لو كنا نشير إلى فلورانس ، والبندقية ، وبيزانس ، وهنا يصيب تعبير فريج ، من خلال «الألوان» ، الفكر بالضبط .

إنها إذن تداوليات عديدة؟

ولماذا لا تكون كذلك؟

إنه تعداد ، دون مراعاة لروح النظرية التي توحد دائماً . ما دامت التداولية تمارس سلطة إدماجية . قبل أن تكتسب وحدتها الداخلية . وهي تلم بالعنصر الشكلي للمعرفة وللاعتقاد - كما توضح الاستراتيجيات القبلية ، التي توجه كل مجادلة ، وكل نقاش ، وكل حوار - الذي يكشف فيه ، بحسب ف . جاك ، عن «البحث المدبر لأسس المعرفة» . إذ ينتظم من خلالها التطبيقي والنظري ، لأن الخطوات نحو الحقيقة ، ترتبط بحركة التواصل المباشر نحو المعنى .

خاتمة

من خلال ما قيل في هذا الكتاب ، هل يكون في إمكاننا الجواب عن السؤال البسيط : من هو مؤسس التداولية؟

وليس الأمر كذلك بالضبط ، لأننا سنفهم بأن علينا استدعاء أسماء كفيغنشتاين وبيرس ، وكارناب ، وموريس ، وآخرين كذلك . . .

لماذا يُطرح سؤال بسيط بطريقة جيدة إذن؟ لقد ولدت التداولية تحت علامة التعددية ، دون هوادة ، على الرغم من محاولات التوحيد بل وأقول على الرغم من وعود النجاح - فهي تتابع سباقاً جمعياً .

وسيكون من الخطأ المحض تبرير الخطوات متغيرة الأشكال للبحث التداولي ، واستبعاد الدقة في فلسفة اللغة . ومن الخطأ التماثلي ، المقابلة الضيقة للتداولية بأحد أجزائها ؛ سواء كان ذلك مع تداولية الدرجة الأولى (دراسة الرموز الإشارية) لأنها الأكثر ضماناً في دقتها ، والأكثر تواضعاً في ادعائها ، في الآن نفسه . أو كان ذلك مع نظرية أفعال اللغة ، لأننا هنا نمس فقط استعمال الفعل عامة . وتعد رهانات التداولية مشوقة جداً ، إلا أن القرارات المنهجية لا تقل خطورة عنها .

وتتخلل الحقل الإشكالي للتداولية توترات لا تنكر ، من خلال الملاحقات المغربية ، والتناقضات المسعفة .

فتارة نكون حساسين تجاه إلحاح أسبقية المظهر الشكلي ، وتارة نصادف دعوة إلى الأرض التجريبية ، سواء إلى جانب التواصل الملموس ، أو إلى جانب اللغة ذاتها . لقد استهدف الفلاسفة بمحض إرادتهم تعالياً ، أصبح كنزاً ثميناً ، هو ما أمكن للتداولية أن تمنها إياه . إلا إذا أخذت في البحث من خلال العلامات اللسانية المختلفة ، عن أثر ، وعن صدى المقاصد التخاطبية .